



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر- بسكرة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - شتمة -

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

مصطفى كمال أتاتورك وموقفه من الخلافة العثمانية

1881م - 1938م.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر.

إعداد الطالبة	إشراف الأستاذ
فايزة علوش	علي زيان

السنة الجامعية: 2014م - 2015م.


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم"

سورة البقرة: الآية 120.

شكر وتقدير

الحمد والشكر أولاً وآخراً لله عز وجل الذي منَ عليَ بتوفيقه لإنجاز هذه الدراسة، والشكر الموصول لأستاذي المُشرف "علي زيان" الذي كان معي من بداية العمل إلى غاية نهايته، متفضلاَ عليَ بمعلوماته ونصائحه فجزاه الله عني كل خير.

كما يسرني أن أتقدم بوافر الامتنان للأساتذة الذين ساعدوني سواءً بفكرة أو حتى بنصيحة وهم: "حوحو رضا، جدو فؤاد، فريح لخميسي، كربوعة سالم".

وأتوجه بالشكر الخاص والخالص لأستاذي المُحترم "نصر الدين مصمودي" الذي لم يبخل عليَ بنصائحه الثمينة طوال مشواري الدراسي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة المُناقشة، وفي الأخير أتقدم بشكري لكافة أساتذة قسم التاريخ دون إستثناء.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى روح والدي العزيز الذي تمنيت حضوره معي في مثل هذا اليوم، رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه، إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها، وإلى إخوتي ربيع، حمزة، محمد يزيد، عبد السلام، وعائشة، مريم، إلى صديقاتي ورفيقات دربي مريم، أحلام، ثورية، فاطمة، رندة، دون أن أنسى رفيقات الدراسة عفاف والزهرة وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الدراسة من قريب أو بعيد.

قائمة المختصرات

المختصرات العربية:

تر: ترجمة.

تح: تحقيق.

ج: جزء.

مج: مجلد.

ط: طبعة.

ع: عدد.

م: ميلادي.

ص: صفحة.

[د،م]: دون مكان.

[د،ت]: دون تاريخ.

[د،د،ن]: دون دار نشر.

المختصرات الأجنبية:

p: صفحة.

op,cit: المرجع السابق.

المقدمة

مقدمة

يُعرف على أن مؤسسي الدولة العثمانية أعاجم وليسوا من أصول عربية، على خلاف الدول التي سبقتهم ابتداءً من الدولة الإسلامية في صدر الإسلام وصولاً إلى الدولة العباسية، ولكن هؤلاء العثمانيين حملوا راية الإسلام والمسلمين ودافعوا عنها بأنفسهم وأموالهم، وعملوا على نشره في شتى أصقاع المعمورة، بحيث بلغت الخلافة العثمانية أوج توسعاتها في كل من آسيا وأجزاء من الشمال الإفريقي، وتجاوزت كل ذلك وصولاً إلى قلب القارة الأوربية وبالتحديد إلى فيينا عاصمة النمسا، وهزمت الصليبية في عُقر دارها، لكن حقد هذه الأخيرة على الإسلام لم يمنح لها الفرصة في التوسع والتقدم أكثر، وفي ظل تلك الظروف بدأ الضعف ينخُر جسم الدولة، وذلك من خلال تراكم العديد من العوامل الخارجية والداخلية؛ فالأولى كانت ناجمة عن التنافس بين الدول الأوربية لتقسيم مُمتلكات السلطنة، ذلك ما اصطلح عليه بمُمتلكات "**الرجل المريض**"، أما الثانية فقد كانت نابعة من داخل الدولة العثمانية، لكن كان لها دعم خارجي من قبل أطراف أوربية وأخرى يهودية بوجه خاص، فتلك العوامل هي التي حددت مصير الخلافة العثمانية فيما بعد، وفي تلك الأثناء بدأ يتغلغل الفكر القومي الطوراني، حيث عمد بعض الشُبان المُتحمسين إلى العمل سراً في شكل جمعيات، من أجل قلب نظام الحُكم السائد آنذاك والمُتمثل في شخص الخليفة العثماني عبد الحميد الثاني، ومن هؤلاء شخص يُدعى "**مصطفى كمال أتاتورك**"، ومنه جاء موضوعي بعنوان: "**مصطفى كمال أتاتورك وموقفه من الخلافة العثمانية**"، والبحث في هذا الموضوع يطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

❖ **فيما تجلى موقف مصطفى كمال إزاء الخلافة العثمانية؟.**

وللإجابة على هذه الإشكالية وُضعت جُملة من التساؤلات، التي تهدف إلى معرفة موقف مصطفى كمال من الخلافة العثمانية، والتي يمكن حصرها في:

- ✓ ما هي أوضاع الدولة العثمانية خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني؟

- ✓ من هو مصطفى كمال؟ وكيف نشأ وترعرع؟
- ✓ فيما تمثلت نشاطاته السياسية والعسكرية؟
- ✓ ما هي أهم مراحل الدور الأخير من الخلافة العثمانية؟ وما هو دور مصطفى كمال أتاتورك في إلغاءها؟

أسباب اختيار الموضوع:

لقد ساهمت العديد من العوامل في إختيار موضوع الدراسة، حيث تنوعت مابين الشخصية والموضوعية، والتي يُمكن حصرها في الآتي:

- ✓ الرغبة النفسية في البحث عن المواضيع المُتعلقة بتاريخ الشخصيات والأعلام.
- ✓ حُب الإطلاع على التاريخ المعاصر للدولة العثمانية بحكم انتمائنا الروحي لها في وقتٍ مضى.
- ✓ مُحاولة التعرف على حقيقة وخلفيات شخصية مصطفى كمال أتاتورك المليئة بالتناقضات.
- ✓ كشف وتسليط الضوء على جانب مهم من جوانب تاريخ الدولة العثمانية.
- ✓ قلة الدراسات التاريخية المُتخصصة التي تناولت تلك الشخصية، وإن وجدت فهي دراسات غير وافية، لأن الكثير من الغموض يكتنف شخصيته ويلُف مسار حياته.
- ✓ محاولة تدعيم وإثراء حقل الدراسات التاريخية ومراكز البحث بهذا النوع من الدراسات.

أهداف الدراسة:

- ✓ إبراز موقف مصطفى كمال أتاتورك اتجاه الخلافة العثمانية.
- ✓ محاولة معرفة حقيقة هذه الشخصية، وما إذا كان إسقاطه للخلافة نابع عن إرادة ذاتية منه أو هنالك يد خفية ترسُم وتُخطط في الظلام.
- ✓ حل التناقض الذي يكتنفُ شخصية مصطفى كمال أتاتورك، وما إذا كان بطلاً قومياً ومحرر البلاد بالفعل، أو أنه المُتسبب الرئيس في القضاء على الخلافة العثمانية.

خطة الموضوع:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول يتقدمهم فصل تمهيدي، وخاتمة تضمنت مجموعة من الاستنتاجات، مع تزويد البحث بجُملة من الملاحق المُوضحة للمتن، وكانت بداية الدراسة بفصل تمهيدي تم تخصيصه للحديث عن أوضاع الدولة العثمانية خلال حُكم السلطان عبد الحميد الثاني، والذي قسمتُه إلى مبحثين تناولت في الأول منه الإصلاحات الدستورية التي جاءت قبل وخلال فترة حكمه، والمبحث الثاني خصصته للمشاكل التي واجهت السلطان عبد الحميد الثاني، والمُتمثلة في التمردات التي حدثت في منطقة البلقان، إضافة إلى الحرب الروسية العثمانية، كما تم التعريج على المُشكلة مع اليهود بخصوص فلسطين.

أما الفصل الأول الذي عُنون بالتعريف لشخصية مصطفى كمال أتاتورك، فتضمن مبحثين الأول، تم فيه التعرُض لميلاد ونشأة مصطفى كمال، أما الثاني فيتكلم عن مراحل تعليمه العسكري في المدرستين الحربية، والكلية العسكرية العليا.

وتلاه الفصل الثاني الذي تمحور حول نشاطات مصطفى كمال السياسية والعسكرية، وتم تقسيمه إلى مبحثين مُنفصلين كان أولهما، مُخصص لنشاطه السياسي في جمعية الإتحاد والترقي، إضافة إلى الثورة التي قادها الاتحاديون على عبد الحميد الثاني في عام 1908م، والمبحث الثاني اشتمل على النشاط العسكري الذي مارسه مصطفى كمال أتاتورك في كل من الجبهتين الليبية والبلقانية بأدرنة، هذا إلى جانب مُشاركته في العمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى.

وفيما يخص الفصل الثالث الذي تم فيه تسليط الضوء على الطور الأخير للخلافة العثمانية ودور مصطفى كمال أتاتورك في إلغاءها، هو الأخر تضمن مبحثين فالأول تم فيه التطرق لهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ونتائجها المُتمثلة في التوقيع على هدنة مدروس في عام 1918م، وهذه الأخيرة أقرت إحتلال اليونان لأزمير، إضافة إلى عقد معاهدة سيفر في سنة 1920م، والتي بموجبها تم فقدان أجراء كبيرة من ممتلكات الخلافة

العثمانية، أما المبحث الثاني، فيتحدث عن فصل السلطنة من خلال عقد معاهدة لوزان ومن ثم إعلان الجمهورية، وبعد هذه الأخيرة قام مصطفى كمال أتاتورك بطرح جملة من المراسيم والإجراءات التي تم على إثرها إلغاء الخلافة العثمانية نهائياً، وبناء تركيا العلمانية الكمالية الحديثة.

منهج الدراسة:

في البحث العلمي لا يمكننا الفصل بين المناهج لأنها مُكملة لبعضا البعض، لذا كان لزاماً استخدام **المنهج التاريخي** وذلك من خلال رصد مُختلف الأحداث وترتيبها ترتيباً كرونولوجياً عن طريق وصف المراحل التي مرت بها تلك الشخصية سواء في أسرته أو في مُحيطه الذي نشأ فيه، مع ذكر المحطات الهامة والحاسمة في حياته الدراسية وخاصة العسكرية، وصولاً لإبراز موقفه من الخلافة العثمانية وذلك باستخدام الأسلوب السردي.

الصعوبات:

وفيما يخص الصعوبات فإنه من الطبيعي أن تواجه الباحث العديد من العراقيل والتي قد تحول بينه وبين وصوله للحقيقة العلمية، سواءً أكانت مُتوقعة أو ظهرت أثناء الدراسة، وككل بحث أكاديمي فهو لا يخلو من الصعوبات الروتينية، كون أغلب المصادر والمراجع التي تم اعتمادها في هذه الدراسة تحمل نفس المادة العلمية، ومن هنا تأتي صعوبة التنسيق والترتيب بين المعلومات المُتشابهة، وهذا ما يؤثر على عملية التحرير، إضافة إلى التضارب في المعلومات التي تحويها مُختلف المصادر والمراجع، ففريق منها يُمجد شخصية مصطفى كمال ويعتبرونه بطل قومي ومنقذ تركيا من الإحتلال، وفي المقابل فريق آخر يرى بأنه السبب في سقوط الخلافة العثمانية وتحويلها إلى دولة علمانية بعيدة تمام البعد عن الإسلام والمسلمين.

المصادر والمراجع المعتمدة:

تمت معالجة الموضوع من خلال الاعتماد على مجموعة قيمة من المصادر والمراجع المُتخصصة وغير المُتخصصة، بالإضافة إلى مقالات ورسائل وأطروحات جامعية.

فمن بين المصادر نذكر كتاب "الذئب الأغبر" لمؤلفه هـ،س أرمسترونج، الذي تضمن تقريباً مُختلف المراحل الحياتية التي مر بها مصطفى كمال أتاتورك، منذ ولادته حتى رئاسته لجمهورية تركيا ووفاته فيما بعد، أما عن المراجع فقد تم الاعتماد على كتاب مصطفى الزين بعنوان "ذئب الأناضول" والذي بدوره تحدث عن حياته الشخصية، هذا بالإضافة إلى "أصول التاريخ العثماني" لمصطفى أحمد عبد الرحيم الذي تمت الاستفادة منه في الفصل التمهيدي بالحديث عن حياة عبد الحميد الثاني، مروراً إلى عهد الاتحاديين ومن ثم سقوط الخلافة العثمانية وبداية عصر الجمهورية، كما استعنت بمرجع هدى دروش بعنوان "الإسلاميون وتركيا العلمانية" في سياق الحديث عن إجراءات مصطفى كمال أتاتورك في بناء تركيا العلمانية، واستخدمت أيضاً مجموعة من المقالات وبعض الرسائل الجامعية.

وفي الأخير أعتذر عن أي تقصير بدر مني، وإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان.

الفصل التمهيدي

أوضاع الدولة العثمانية خلال حكم عبد الحميد الثاني.

المبحث الأول: الإصلاحات الدستورية قبل وأثناء حكم عبد الحميد الثاني.

المطلب الأول: الإصلاحات قبل تولي عبد الحميد الثاني الحكم.

المطلب الثاني: إعلان السلطان عبد الحميد الثاني الدستور.

المبحث الثاني: المشاكل التي واجهت السلطان عبد الحميد الثاني.

المطلب الأول: التمردات في البلقان.

المطلب الثاني: الحرب الروسية العثمانية.

المطلب الثالث: السلطان عبد الحميد الثاني واليهود.

الفصل التمهيدي: أوضاع الدولة العثمانية خلال حكم عبد الحميد الثاني.

المبحث الأول: الإصلاحات الدستورية قبل وأثناء حكم عبد الحميد الثاني.

المطلب الأول: الإصلاحات قبل تولي عبد الحميد الثاني الحكم.

كانت الهجمات التي تعرضت لها الدولة العثمانية وخاصة ولاياتها المُتاخمة جغرافياً للدول الأوربية المسيحية، قد أثرت في حركة الإصلاح التي أصبحت ضرورة ملحَة، وذلك نتيجة للتقدم الذي عرفه مُجمل العالم الغربي الناجم عن الثورة الصناعية، هذا بالإضافة إلى الضعف العسكري الذي أصبح من سمات الدولة العثمانية، خاصة بعد هزيمتها أمام روسيا، ذلك ما جعلها تفكر في الإصلاح أو ما يُسمى بالتنظيمات.

فالتنظيمات لفظ يطلق على سلسلة الإصلاحات التي جاءت في عهد ابني السلطان محمود الثاني[1] وهما عبد المجيد الأول[2] وعبد العزيز[3].

---

[1] – **محمود الثاني:** امتدت فترة حكمه من 1808م– 1839م، بحيث كان معجباً بالأنظمة العسكرية الحديثة فقرر إلغاء الإنكشارية وبدأ بتنظيم جديد على الطريقة الأوربية، واتسم عصره بالفظائع الإجتماعية كالرشوة في مؤسسات الدولة، إضافة إلى التمردات التي عُرفت بالمورة، وفي نفس الوقت قام محمد علي والي مصر بضم سوريا حيث وصلت جيوشه حتى قونية، أنظر: درويش هدى: **الإسلاميون وتركيا العلمانية**، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1998، ص 37.

[2] – **عبد المجيد الأول:** 1839م– 1860م تولى الخلافة بعد وفاة والده، فقد واجه مشكلة هزيمة القوات العثمانية في معركة نصيبين، إضافة إلى تدخل الدول الأوربية بشأن وقف محمد علي عن التوسع، كما كانت حرب طائفية في عهده بين الدروز الموارنة، كما حصلت خلافات حول أوضاع جبل لبنان ومن سيحكمه، أنظر: ياغي إسماعيل أحمد: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط2، مكتبة العبيكان، [د،م]، 1998، ص ص 133 ، 134.

[3] – **عبد العزيز:** ولد عام 1829م تولى بعد أخيه عبد المجيد الحكم، قامت في عهده ثورة في جزيرة كريت كما تم فتح قناة السويس في عهده وإصدار قانون التجارة البحرية، وفيما بعد بدأت تشيع حوله الشائعات في التبذير والإسراف لذا قام مدحت باشا بعزله ثم قُتل وأشاعوا بأنه انتحر، أنظر: شاكر محمود: **التاريخ الإسلامي العهد العثماني**، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000، ج 8، ص ص 181،180.

والتي أدخلت على نظام الدولة العثمانية[1]، فأول الإصلاحات كانت في الميدان العسكري فالسلطان سليم الثالث[2] يعتبر أول المصلحين، حيث لم تتوقف جهود الإصلاح بعد وفاته بل استمرت، فصدر في تلك السلسلة الطويلة ثلاثة قوانين بارزة وهي خطي شريف كلخانة[3] والهمايوني اللذان أصدرهما السلطان عبد المجيد الأول، إضافة إلى دستور السلطان عبد الحميد[4] الثاني[5] الذي أصدره في عام 1876م[6].

خط شريف كلخانة سنة 1839م:

صدر ذلك القانون في 3 نوفمبر عام 1839م، أي مع بداية عهد السلطان عبد المجيد حيث تم الإعلان عنه في احتفال رسمي كبير في قصر كلخانة أو الحولخانة (قصر الزهور)[7]، فالصدر الأعظم السيد مصطفى باشا المسؤول الأول عن صدور ذلك القانون، حيث تذكُر أغلب المصادر والمراجع أن ثمرات التغريب في المجتمع العثماني قد تخرجت من المدارس الأوربية، الذين تقلدوا فيما بعد أرفع المناصب في الدولة العثمانية، وهم الذين كانوا وراء حركة التحديث التي بدأت رسمياً بصدور خط شريف كلخانة[8]، والواقع أن ذلك المرسوم كان أول عهد دستوري في تاريخ الدولة العثمانية ككل، حيث وضع قواعد الإصلاح على النمط والمبادئ

---

[1] – أبو سنة زينب: **تركيا الإسلامية الحاضر ظل الماضي**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2006، ص 91.

[2] – **سليم الثالث:** ولد في عام 1761م اعتلى العرش وعمره ثمان وعشرون (28) سنة، ودامت مدة حكمه تسعة عشر(19) عاماً، حيث تميز بغيرته على الخلافة العثمانية وفطنته ونباهته، أما عن الأحداث التي وقعت في عهده فقد برز الصراع مع الروس، كما اهتم بالإصلاحات الداخلية وتقوية الحربية براً وبحراً، أنظر: إبراهيم بك حليم: **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988، ص ص 188،189.

[3] – **كلخانة:** هي لفظة فارسية تتكون من مقطعين، "كل" تعني الورد، و"الخانة" تعني البيت، أو بيت الورد، وقد أطلق هذا المصطلح في العهد العثماني على قاعة في القصر السلطاني التابع لقسم الحريم والذي كانت تتم فيه كتابة الرسائل السرية أنظر: عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 60.

[4] – أنظر الملحق: رقم 01 ص 96 من هذه الدراسة.

[5] – **عبد الحميد الثاني:** سوف يتم التطرق إليه لاحقاً.

[6] – عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 60.

[7] – زين العابدين شمس الدين نجم: **تاريخ الدولة العثمانية** ، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص 309.

[8] – الغزاوي قيس جواد: **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط2، الدار العربية، بيروت، 2003، ص 59.

الأوربية[1]، فقد حضر ذلك الاجتماع الصدر الأعظم وكبار رجال الدولة وكذا العلماء والعسكريين، إضافة إلى الأجانب من النصارى واليهود وممثلي عن الدول الغربية[2]، وقد تضمن ذلك الخط عدة بنود بغرض الإصلاح، تجلت فيما يلي:

– منح السلطان لرعاياه الأمن على الأرواح والأعراض والأموال.

– إصلاح السلطان للإدارة، من خلال القضاء على تجاوزات الولاة، وكذا إجراء القرعة الشرعية في التجارة والزراعة، بالإضافة إلى القضاء على الرشوة والفساد في الدولة.

– استمرار الإصلاح في سلطات السلطان لمجلس الأحكام العدلية المُكلف بسن القوانين والتي ترفع للسلطان من أجل المصادقة عليها[3].

وهذا مقطع لما قرأه السلطان في تلك التظاهرة "**... إن النظم الأهلية تضمن لرعاياها من الآن أمناً شاملاً على أرواحهم وشرفهم وأموالهم ... وهذا لمنح الحق للجميع من أية ملة أو مذهب...يتمتع بها الكل على حد سواء**"[4].

ولتنفيذ القرارات التي وردت في ذلك القانون، أصدر السلطان عبد المجيد الأول جُملة من القوانين الإدارية، التجارية والجنائية، وأخرى خاصة بالمُجندين، كما أُضيفت ترتيبات مؤسساتية بموجبها تم توسعة مجلس الأحكام العدلية، كما أنشأت محاكم تجارية ومدنية وجنائية مختلفة[5] وبالرغم من ذلك كله فإن خط شريف كلخانة لم يلق ترحيباً من قبل الرأي العام العثماني المُسلم، حيث ثار العلماء وأعلنوا استنكارهم وتكفيرهم لواضع المنشور واعتبروه منافي للقرآن في مُجمله[6]

---

[1] – ياغي إسماعيل أحمد: المرجع السابق، ص 153.

[2] – أبو علية عبد الفتاح حسن: **الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير**، دار المريخ، السعودية، 2008، ص 329.

[3] – الزيدي مفيد: **موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني**، دار أسامة، الأردن، 2009، ص 253.

[4] – مؤنس حسين: **الشرق الإسلامي في العصر الحديث** ، ط2، مطبعة حجازي، القاهرة، 1983، ص 253.

[5] – سوادي هشام هاشم: **تاريخ العرب الحديث من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر، عمان، 2010، ص 88.

[6] – زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص 310.

وخاصة أنه أعطى نفس الحقوق التي كانت للمسلمين بحيث كفل هذا المبدأ ولأول مرة في تاريخ العثمانيين، المساواة أمام القانون بين المسلمين وأهل الذمة في الدولة العثمانية[1]، وبذلك ظهر عند تطبيق المرسوم صعوبات جمَة، وبذلك كان اختلاف كبير بين العمل والتطبيق على أرض الواقع[2].

- الخط الهمايوني:

أصدره أيضاً السلطان عبد المجيد في 18 فيفري من عام 1856م[3]، فقد صدر بعد خط شريف كلخانة بستة عشر (16) سنة، وبالتحديد بعد حرب القرم[4]، وهي الحرب التي قامت بين الدولة العثمانية وروسيا مابين سنوات 1853م و 1856م[5].

فقد وجدت بريطانيا مصالحها في الهند مرتبطة بسلامة الدولة العثمانية الأمر الذي جعلها تنحاز إليها مع فرنسا في تلك الحرب ضد الروس، وكان ثمن ما حصلت عليه بريطانيا من الدولة العثمانية هو إصدار الخط الهمايوني والذي عُرف باسم "منشور التنظيمات الخيرية"[6]، وهذا ما يؤكد على أن ذلك الخط جاء نتيجة للضغط الخارجي المُتمثل في الدول الأوربية على عكس خط شريف كلخانة[7]، وبذلك قدم السلطان تنازلاً عن سيادته للمرة الثانية

---

[1] – ياغي أحمد إسماعيل: المرجع السابق، ص 153.

[2] – السيد محمود: **تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 133.

[3] – حبيب السعيد كمال: **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 429.

[4] – **القرم:** تشكل شبه جزيرة القرم نتوءاً في الجزء الجنوبي لأوكرانيا في البحر الأسود وبحر أزوف، عاصمتها سيمفروبول وقد تحصلت القرم على استقلالها في عام 1993م، وتضم الدولة العديد من المدن مثل يالطا التي تقع على الساحل الجنوبي بالقرب من جبال القرم، أنظر: عثمان حسام الدين إبراهيم، مصطفى أحمد أحمد: **الموسوعة الجغرافية**، دار العلوم، القاهرة، 2004، ج3، ص 104.

[5] – أبو علية عبد الفتاح: المرجع السابق، ص 334.

[6] – ياغي أحمد إسماعيل: المرجع السابق، ص 155.

[7] – زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص 311.

بواسطة ذلك المرسوم[1]، أما عن مبادئ ذلك الخط فقد أقر السلطان نفس البنود التي جاءت في المنشور الأول من تأمين للأموال والأرواح وغيرها لكافة رعايا الدولة العثمانية[2].

كما تم التطرق سابقًا أن ذلك الفرمان جاء نتيجة للضغط الأوربي، إذ أن واضعه أراد به كسب الرأي العام الأوربي وإكساب الدولة العثمانية الطابع الغربي الأوربي، إلا أن ذلك القانون كسابقه تعرض للعديد من الانتقادات، حيث أبدى المواطنون سواء المسيح أو المسلمون عدم ارتياحهم له، وبقيت أحكام الفرمان سارية المفعول حتى نهاية الدولة كجزء من دستور النظام الجديد[3].

وعموماً فقد أكد هذان الخطان على المساواة بين جميع رعايا السلطنة وخاصة الغير مسلمين كأهل الذمة، أي أن جميع المواطنين متساوون في نظر القانون بغض النظر عن دياناتهم[4]، كما أنهم يتمتعون بكل الحقوق الدينية، حتى في الوظائف ودفع الضرائب[5].

وبالإضافة إلى هذين القانونين هناك قانون آخر مُتمثل في دستور عام 1876م الذي جاء به السلطان عبد الحميد الثاني، مع صدور مجموعة من القوانين التنظيمية التي مست المجتمع العثماني بقوة، من أهمها قانون الأراضي الذي صدر عام 1858م، وكذا قانون الولايات الصادر في سنة 1864م، إضافة إلى مجموعة من القوانين الجنائية والتجارية مابين سنوات 1860م–1863م[6].

---

[1] – العزاوي قيس جواد: المرجع السابق، ص 61.

[2] – محمد فريد بك المحامي: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت،1981، ص 484.

[3] – أوزتونا يلماز: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل، إستانبول، 1990، مج2، ص ص 55 ، 56.

[4] - *Ishtiaq Hussain: **The Tanzimat Secular Reforms In The Ottoman Empire**, Faith Matters, 2011, p 12.*

[5] – الكاتب سيف الدين: **أطلس التاريخ الحديث**، ط2، دار الشرق العربي، بيروت، 2008، ص 124.

[6] – نوار عبد العزيز سليمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1980، ص 173.

وصفوة القول أن تلك الإصلاحات والتنظيمات لم تكن ناجمة عن إرادة في إحداث تغيير جذري في مختلف أجزاء الدولة العثمانية، بل كانت من أجل غرض آخر مُتمثل في إرضاء الدول الغربية وهذا دليل على ضعف الدولة العثمانية.

المطلب الثاني: إعلان السلطان عبد الحميد الثاني للدستور.

- التعريف بشخصية عبد الحميد الثاني:

وُلد السلطان عبد الحميد الثاني بقصر جراغان باستانبول في عام 1842م، والده السلطان عبد المجيد الأول وأمه تيرمزكان التي تنحدر من أصول جركسية، تُوفيت أمه وهو في العاشرة من عمره فقامت بتربيته برستوهانم[1].

وتميز السلطان منذ صغره بالفطنة والذكاء، حيث كان يمتلك مهارة في إخفاء أفكاره ومقاصده عن الآخرين، كما كان عديم الثقة بمن حوله وربما يرجع سبب ذلك إلى وفاة والدته وهو في سن مبكرة[2]، أيضاً تميز باهتمامه البالغ بالشؤون الأوربية، عارفاً باللغات والعادات والشؤون الخارجية لكلا العالمين الغربي والشرقي[3].

---

[1] – أحمد آق كوندز ،سعيد أوزتورك: **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، مصر، 1994، ص 426.

[2] – أوغلي عائشة عثمان: **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، تر: صالح سعداوي صالح، دار البشير، الأردن، 1991، ص 11.

[3] – نصيرات فدوى: "السلطان عبد الحميد ودوره في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين 1876–1909"، الأردن، [د،ت]، ص39.

وتولى السُلطة في 31 أوت من عام 1876م[1] بعد أخيه السلطان مراد الخامس[2] وعمره آنذاك أربعة وثلاثين (34) سنة[3].

– إعلان السلطان عبد الحميد الثاني الدستور.

في 23 ديسمبر عام 1876م، اجتمع سفراء دول كل من ألمانيا، إيطاليا، النمسا، انجلترا وروسيا[4]، في العاصمة إستانبول[5] من أجل البحث في أوضاع مسيح البلقان[6]، وفي تلك الأثناء تم إطلاق المدافع إيذاناً بإعلان الدستور[7]، الذي سُمي بـ "المشروطية الأولى" أو "حُكم التاج المُقيد" أو"مشروطية 93".

---

[1] – وجيه كوثراني: **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في الشام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 125.

[2] – **مراد الخامس:** ولد سنة 1840م وجلس على العرش في 30 ماي عام 1876م، اتسم حكمه بالتوتر حيث قامت الثورات بالبلقان، وبعد قرابة ثلاثة أشهر من حكمه أصيب بالجنون فصدرت فتوى من قبل شيخ الإسلام لخلعه، فنُقل إلى قصر جراغان وسجن فيه إلى أن توفي في سنة 1908م، أنظر: حضرة عزتلو يوسف بك آصاف: **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 127.

[3] – طوران مصطفى: **أسرار الإنقلاب العثماني**، تر: كمال خوجة، ط4، دار السلام، بيروت، 1985، ص 35.

[4] - *Rechared, F. Peter,* ***histiore des turces de l’expire et la democrate****, traduit de l’allement par lucien picon payot, paris 1966, pp112-113*.

[5] – **إستانبول:** كانت عاصمة للإمبراطورية البيزنطية (القسطنطينية) لعدة قرون قبل أن تسقط في يد العثمانيين، وهي مدينة بالغة التحصين تقع على مضيق البوسفور، وتشغل جانباً من شبه جزيرة في بحر مرمره، وفي عام 1923م تم جعل مدينة أنقرة بدلاً من إستانبول لتكون عاصمة لتركيا، أنظر: العفيفي عبد الحكيم: **موسوعة ألف مدينة إسلامية**، أوراق شرقية، بيروت، 2000، ص 46.

[6] – **البلقان:** وهي شبه جزيرة تقع جنوب شرق أوربا بين البحر الأسود، المتوسط، الأيوني والأدرياتيكي، وقد وقعت تحت الحكم العثماني بحلول عام 1500م في عهد السلطان مراد الأول، الذي توغلت قواته في عمق أوربا الشرقية حتى وصلت لساحل الأدرياتيكي، أنظر: نبهان يحى محمد: **معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا العلمية، الأردن، 2006، ص 68.

[7] – حبيب السعيد كمال: المرجع السابق، ص 445.

فهناك من يعتبر أن ذلك الدستور من صنع مدحت باشا[1]، بينما يرى آخرون أنه من صنع السلطان عبد الحميد الثاني نفسه، لأنه جاء عقب تنسيق ودراسات جرت بين رجال الدولة المعنيين والسلطان[2]، وكان ذلك الدستور مُستوحى من الدستور البلجيكي وهذا دليل على إلغاء الدستور الإسلامي، حيث جاء ذلك الدستور لتقييد سُلطة السلاطين[3]، وضمان الحريات المدنية لرعايا السلطنة، إضافة إلى فصل السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية، وبذلك أصبحت كل الصلاحيات بيد السلطان، وفي المقابل تقلصت سلطة الوزير الأول وكافة الوزراء[4]، كما نص الدستور أيضاً على أن يكون البرلمان مُتكوناً من مجلسين، الأول هو مجلس النواب أو المبعوثين، والذي يتكون من مئة وثمانين(180) عضواً منهم واحد وعشرون (21) مسلماً، والثاني مجلس الأعيان أو الشيوخ الذي يضم ستة وعشرين (26) عضواً[5]، كما فتح الدستور المجال أمام العثمانيين لشغل مناصب الدولة وفقاً لكفاءتهم دون تفرقة، مع إعطاء الحرية لأعضاء البرلمان في التصويت[6].

---

[1] – **مدحت باشا:** انتقل منصب الصدارة من محمد رشدي باشا بسب تقدم سنه إلى أحمد مدحت باشا بحيث عين في عام 1875م، ولكنه عزل من هذا المنصب بعد أقل من شهرين ونفي لخارج البلاد بسبب رغبته في إعادة مراد الخامس إلى العرش، كما اتهم أيضا بفصله للسلطة الدينية عن الدنيوية، أنظر: السلطان عبد الحميد الثاني: **مذكراتي السياسية 1891م-1908م**، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979، ص 31.

[2] – أوغلي عائشة عثمان: المصدر السابق، ص 20.

[3] – هدى درويش: المرجع السابق، ص 868.

[4] – أبو علية عبد الفتاح حسن: المرجع السابق، ص ص 263،362.

[5] – الصلابي علي محمد: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، [د،م]، 2000، ص 363.

[6] – *Robert Mon tram, **Histoire de la turique, qui sais je ? le point de croiss anees actulle**, paris, 1961 p105.*

وككل التنظيمات التي سبقته فقد كان مصير ذلك الدستور الرفض، من خلال عدم ارتياح غالبية رعايا الدولة العثمانية له لأنهم رأوا فيه تبديلاً عن الشريعة الإسلامية بحكم أنه مأخوذ من الدستور الغربي[1].

أما عن المجلس فقد اجتمع في دورتين الأولى من 19 مارس حتى 28 جوان 1877م، والثانية من 31 ديسمبر حتى فيفري 1878م، ففي الدورة الأولى قام النواب بأعمال إيجابية، أما عن الدورة الثانية فقد جرت فيها مناقشات، بسبب الحرب الروسية العثمانية التي هُزمت فيها هذه الأخيرة[2].

وبعد وقت قصير من إعلان الدستور وجد السلطان عبد الحميد الثاني عذراً مناسباً لوقف العمل بالدستور بحجة الحرب مع الروس كما تم ذكر ذلك آنفاً[3].

---

[1] – البروادي محمد زكي: **الكورد والدولة العثمانية**، دار الزمان، سوريا، 2009، ص 404.

[2] – أوغلي عائشة عثمان: المصدر السابق، ص 21.

[3] – تاشينار عمر: "أثر التقاليد العلمانية على تطور النظام السياسي التركي"، مجلة شرق نامه، ع 7، أكتوبر 2010، ص 12.

المبحث الثاني: المشاكل الخارجية التي واجهت عبد الحميد الثاني.

المطلب الأول: التمردات في البلقان.

كان قسم كبير من شبه جزيرة البلقان قبل اندلاع الأزمة البلقانية عام 1875م، لا يزال تحت سيطرة العثمانيين ومن هذه المناطق نذكر، مقدونيا، بلغاريا[1]، البوسنة والهرسك[2] إضافة إلى ألبانيا[3]، أما عن اليونان[4] فهي الوحيدة التي كانت تتمتع بالاستقلال في حين أن رومانيا[5]

---

[1] – **بلغاريا:** تقع في القسم الشرقي من منطقة البلقان، تمتد إلى الجنوب حتى نهر الدانوب، وإلى الغرب حتى البحر الأسود تحدها رومانيا من الشمال والبحر الأسود من الشرق وتركيا واليونان من الجنوب ويوغسلافيا من الغرب، تتميز بمناخ حار في الصيف وبارد شتاءً، لها مزيج سكاني يتكون من الأتراك، الأرمن، المقدونيين، الروس، عاصمتها صوفيا واللغة الرسمية فيها هي البلغارية، أنظر: الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، دار الهدى، بيروت، [د،ت]، ج1، ص 556.

[2] – **البوسنة والهرسك:** تقع هاتان الجمهوريتان في قلب شبه جزيرة البلقان في الجنوب الشرقي من أوربا تحدها كرواتيا من الشمال والغرب، وصربيا والجبل الأسود في الحدود الجنوبية والشرقية، وتعدان من أضعف المناطق اليوغسلافية وأفقرها لاعتمادها على الزراعة فقط، ويشكل المسلمون فيها النسبة الأكبر من السكان حوالي أربعة وخمسون بالمائة (54%) وهما يتشكلان من عدة مجموعات بشرية مختلفة تمثل أصعب خليط عرقي ديني في يوغسلافيا، أنظر: محمد عبد المنعم: **البوسنة والهرسك الحرب الصليبية الجديدة ضد المسلمين**، المكتبة المكية، [د،م]، 1992، ص 13.

[3] – **ألبانيا:** تقع في القارة الأوربية وهي إحدى دول البلقان يحيط بها كل من اليونان ويوغسلافيا والبحر الأدرياتيكي المشتق من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأيوني، مناخها معتدل عموماً على الشواطئ وبارد في الداخل، عاصمتها تيرانه، أنظر: شربل موريس أسعد، حنا كمال: **موسوعة بلدان العالم بالأرقام**، دار الفكر العربي، لبنان، 1999، ص ص 48،49.

[4] – **اليونان:** الإسم الرسمي لها هو الجمهورية الهللينية وعاصمتها أثينا، أما عن مدنها الرئيسية فهي سالونيك وباتراس، واللغة الرسمية بها اليونانية إضافة إلى الفرنسية والإنجليزية، ونظام حكمها فهو جمهوري برلماني وسكانها يعتنقون الديانة الأرثوذكسية، أنظر: عتريس محمد: **معجم بلدان العالم**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2002، ص 133.

[5] – **رومانيا:** تقع في الجزء الشرقي من أوربا، تحدها شمالاً أوكرانيا ومن الشمال الغربي المجر وغرباً صربيا أما من الجنوب فتحدها بلغاريا، كما يطل الساحل الجنوبي الشرقي منها على البحر الأسود، فقد نالت استقلالها عن الدولة العثمانية في عام 1881م، بعد وقوفها إلى جانب روسيا ضد العثمانيين، أنظر: محمد موسى محمد: **الموسوعة الجغرافية**، دار دجلة، عمان، 2008، ص ص 141،142.

وصربيا[1] مستقلتين ذاتياً لكنها تعترفان بسيادة السلطان على إقليميهما، أما عن الجبل الأسود[2] فقد كان مستقلاً من الناحية العملية فقط دون أن يكون له وضع قانوني كدولة مستقلة[3].

وتعتبر مسألة البلقان من أهم المسائل التي سببت إزعاجاً للدولة العثمانية بحيث لم تكن وليدة مطالب سكانها بل كانت ناجمة عن تحريض خارجي من قبل الدول الأوربية[4].

– ثورات الصرب والجبل الأسود.

قامت روسيا بدعم أميري الصرب والجبل الأسود لإعلان الحرب على الدولة العثمانية، حيث أعلنت صربيا الحرب في 30 جوان 1876م، وتبعتها بذلك الجبل الأسود في شهر جويلية، فدارت المعارك في هذه الأخيرة على شكل اشتباكات بسيطة خلافاً للمعارك التي جرت في جبهة الصرب حيث كان الصراع عنيفاً مما سمح للدولة العثمانية باكتساح المنطقة الجنوبية، وكاد النصر يكون حليف العثمانيين لولا الإنذار الذي وجهته روسيا لها، فاضطرت لإعلان الهدنة لمدة شهرين من أجل كسب الوقت والعودة للحرب من جديد، وهنا جاءت محاولات إنجلترا لوضع مُقترحات تخدم مصالحها لكن السلطان رفض ذلك، وعلى هذا الأساس ارتأت روسيا أنه لا خيار سوى الحرب[5].

---

[1] – **صربيا:** هي إحدى جمهوريتي يوغسلافيا مع جمهورية الجبل الأسود، وأكبر مدنها وعاصمتها بلجراد، تتألف من إقليمين هما كوسوفو وفويفودينا، أما عن الجانب الإقتصادي بها فقد انتعش تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية حتى أواخر سبعينات القرن العشرين، ولكنه أخذ يتدهور بعد ذلك عندما بدأ الإتحاد اليوغسلافي في السابق يتفكك، أنظر: مصطفى أحمد أحمد، عثمان حسام الدين إبراهيم: **الموسوعة الجغرافية**، دار العلوم، القاهرة، 2004، ج1، ص 47.

[2] – **الجبل الأسود:** هي إحدى جمهوريات يوغسلافيا الجديدة بعد أن استقلت عن الإتحاد اليوغسلافي السابق أربعاً من جمهورياته، وبذلك اقتصرت على جمهوريتين فقط هما صربيا والجبل الأسود التي تعد الأضعف اقتصادياً من بين الجمهوريات الست المكونة للإتحاد اليوغسلافي السابق: أنظر: مصطفى أحمد أحمد، عثمان حسام الدين إبراهيم: **الموسوعة الجغرافية**، ج1، المرجع نفسه، ص 32.

[3] – عبد الرؤوف سنو: "العلاقات الروسية العثمانية 1687م– 1878م مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية"، ع4، [د،ت]، بيروت، ص 4.

[4] – أبو علية عبد الفتاح حسن: المرجع السابق، ص 379.

[5] – الهاشمي عبد المنعم: **الخلافة العثمانية**، دار ابن حزم، بيروت، 2004، ص 490– 492.

– الثورة في البوسنة والهرسك.

ثار سكان البوسنة والهرسك في أوائل عام 1875م ودعمهم في ذلك كل من الجبل الأسود والصرب من أجل تحقيق الاستقلال، كما كان الدعم أيضاً من النمسا التي أرادت منها الحصول على البوسنة والهرسك، وفي هذه الأثناء قدَم الثائرون عريضة يطالبون فيها بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم[1]، كما طالبوا أيضاً بعدم فرض ضرائب جديدة في المستقبل، مع تشكيل قوة داخلية محلية عسكرية، لكن كل ذلك لم يلق صدى لدى السلطان عبد الحميد الثاني، الأمر الذي جعلهم يواصلون ثورتهم، إلا أن السُلطات العثمانية تمكنت من قمع ثوراتهم وإخمادها، وبالرغم من ذلك عاودوا الثورة من جديد مطالبين بجلاء العثمانيين عن أراضيهم، فتدخلت هنا النمسا من خلال صياغة لائحة مع ألمانيا وروسيا، مُوجهة للسلطان عبد الحميد الثاني بها مطالب لصالح الهرسك ، فبعد الإطلاع على اللائحة قرر السلطان الموافقة عليها مع العفو الذي كان من نصيب الثوار، لكن سكان الهرسك رفضوا ذلك وطالبوا من جديد بجلاء القوات العثمانية، وفي تلم الأثناء حصلت حادثة عرضية سُميت بحادثة سالونيك[2].

– حادثة سالونيك.

سبب تلك الحادثة هو أن فتاة مسيحية تقطن بإحدى ضواحي سالونيك اعتنقت الدين الإسلامي وذهبت إلى المدينة من أجل إشهار إسلامها بصفة شرعية، فعدما سمع المسيحيون بذلك الخبر تعرضوا لها في الطريق واختطفوها[3]، ومن ثم أخذوها إلى القنصلية الأمريكية أولاً ثم إلى منزل أحد كبارهم، فلما ذاع خبر اختطافها طالب المسلمون بالبحث عنها، لكن الحكومة العثمانية فشلت في ذلك، ومنه حدثت فتنة بين الطرفين على إثرها قتل المسلمون قُنصلين أحدهما فرنسي والآخر ألماني، بعدما أُشيع أن الفتاة عندهما.

---

[1] – العطار عدنان: **الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط**، دار الأصالة، الجزائر، 2010، ص ص، 161،162.

[2] – أبو زيدون وديع: **تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط**، ط2، دار الأهلية، بيروت،2011، ص ص 277،278.

[3] – كامل مصطفى: **المسألة الشرقية**، مطبعة الآداب، مصر، 1898، ص 146.

فاتخذت الدول الأوربية من تلك الحادثة ذريعة من أجل التدخل في شؤون الدولة العثمانية، ذلك ما جعلها تقوم بتوجيه إنذار للباب العالي لكن هذا الأخير لم يراع لتلك التهديدات[1].

– ثورة البلغار.

تشكلت جمعيات في بلغاريا من أجل نشر النفوذ الروسي بين الصقالبة، الأرثوذكس والنصارى، في الوقت الذي قام فيه نصارى البوسنة والهرسك بثورتهم، حيث دعمت روسيا بلغاريا بالسلاح من أجل الثورة على الدولة العثمانية، لكن هذه الأخيرة تمكنت من القضاء عليها، إلا أن الدول الأوربية لم ترض بذلك الوضع فبدأت بنشر شائعات حول المجازر التي قام بها العثمانيون ضد النصارى[2]، مما أثار الرأي العام الغربي ضد السلطنة، حيث طالب الإنجليز في 18 سبتمبر 1876م بالتحقيق فيما نُسب للمسلمين، كما طالبت من السلطان عبد الحميد الثاني تعويض الثائرين من خلال بناء ما هُدم لهم من كنائس وبيوت، إضافة إلى مطالبتهم بتعيين والٍ نصراني على بلغاريا، وإذا كان مسلماً فيجب أن يكون له مُستشاريْن من النصارى[3].

المطلب الثاني: الحرب الروسية العثمانية.

قامت العديد من الدول الأوربية بمناورات لإرغام العثمانيين للتخلي عن بعض مقاطعاتهم الأوربية لصالح النصارى هناك، ولذلك اجتمع مندبوا كل من فرنسا، بريطانيا والنمسا في استانبول عام 1877م[4]، من أجل تقسيم بلغاريا إلى ولايتين وتوحيد البوسنة والهرسك، مع تكوين مجلس خاص وبوليس محلي لهما، كما طالبوا بإبقاء أراضي العرب على حالها واحتفاظ الجبل

---

[1] – جمال عبد الهادي محمد مسعود وآخرون: **أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية**، دار الوفاء، المنصورة، 1995، ج2، ص ص 13 ، 14.

[2] – الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 369.

[3] – جمال عبد الهادي مسعود وآخرون: المرجع السابق، ص ص 15 ، 16.

[4] – العمري عبد العزيز: **الفتوح الإسلامية عبر العصور**، ط3، دار اشبيليا، الرياض، 2000، ص 416.

الأسود بالأراضي التي احتلتها في إقليم الهرسك، لكن السلطان رفض تلك المطالب، وعلى إثر ذلك غادر المندُوبون العاصمة.

وهنا بدأت روسيا بالتخطيط للحرب بعد أن ضمنت حياد النمسا، وأعنت الحرب بدعوى أنها مُمثل كافة الدول الأوربية[1]، فانضمت إليها رومانيا لأنها عبرت أراضيها نحو نهر الدانوب[2]، فاستولت على بعض المدن التابعة للدولة العثمانية منها تيرنوه، كما استولى الروس أيضاً على جزء من المعابر الهامة المؤدية للبلقان، إضافة إلى محاولتهم السيطرة على مدينة بلفتة الواقعة في بلغاريا حالياً، لكن القائد العثماني عثمان باشا تصدى لهم وردهم على أعقابهم[3]، إلا ذلك النصر لم يدم طويلاً، حيث احتلت روسيا مناطق قارص، أدرنة[4] وبلغاريا ولم يبق أمامهم سوى العاصمة[5].

ووصول روسيا إلى العاصمة إستانبول ليس من مصلحة إنجلترا، حيث تحرك أسطولها البحري متجهاً نحو البوسفور[6]، مما اضطر الروس للتراجع عن اجتياح العاصمة بسبب انهيار قوى

---

[1] – زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص ص 370 ، 371.

[2] – **الدانوب:** يعد هذا النهر ثاني أطول أنهار أوربا بعد نهر الفولجا حيث يجري من منبعه بألمانيا إلى مصبه في البحر الأسود بأوربا الشرقية، وينبع عند ملتقى نهرين صغيرين بالغابة السوداء بألمانيا ويشق طريقه ملتوياً نحو الشرق عبر ألمانيا والنمسا ثم يتجه جنوباً ليعبر كل من المجر ويوغسلافيا ثم يتجه شرقاً ليُكون حدود بين رومانيا وأوكرانيا، وينقسم إلى ثلاثة أفرع قبل أن يصب في البحر الأسود، أنظر: مصطفى أحمد أحمد، عثمان حسام الدين إبراهيم: **الموسوعة الجغرافية**: دار العلوم، القاهرة، 2004، ج2، ص 15.

[3] – الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 371.

[4] – **أدرنة:** كانت قديماً بلد من طراشيا واسمها منسوب للملك أدريان أخذها السلطان مراد الأول، وأصبحت بذلك قاعدة للمملكة العثمانية منذ ذلك الوقت حتى فتح القسطنطينية وبقيت عاصمة للدولة حتى بداية القرن الثامن عشر ميلادي، أنظر: صادر إبراهيم: **التحفة السنية في تاريخ القسطنطينية**، ط2، دار صادر، بيروت، 1995، ص 44.

[5] – أبو علية عبد الفتاح حسن: المرجع السابق، ص 381.

[6] – **البوسفور:** هو عبارة عن قناة ضيقة تفصل أوربا عن آسيا وتصل البحر الأسود ببحر مرمره، طوله واحد وثلاثون (31) كلم وعرضه يتراوح ما بين خمسمائة (500) وثلاثة آلاف وثلاثمائة (3300) متر، ويوجد به حصنان واحد قبالة الآخر بناهما السلطان محمد الثاني عام 1453م لحماية الممر، وكانت هذه المضائق موضوع مفاوضات واتفاقيات مُعقدة، أنظر: الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، دار الهدى، بيروت، [د.ت]، ج2، ص 675.

جيوشها نتيجة المواجهة العنيفة مع العثمانيين، وبذلك أبلغ القيصر الروسي إنجلترا بطريقة غير مباشرة أنه لن يدخل العاصمة، مما جعلها تفكر بالبدء في التحضير لعقد صلح مع الدولة العثمانية بأدرنة[1].

– **معاهدة سان إستفانو:** تم عقد تلك المعاهدة[2] في 03 مارس 1878م، والتي جاء فيها ما يلي:

– تعيين حدود الجبل الأسود لإنهاء النزاع ومنحها الاستقلال.

– استقلال إمارة الصرب مع إضافة أراضي جديدة لها.

– تحصل بلغاريا على استقلالها الذاتي مقابل دفع خراج للدولة العثمانية[3].

– ترك المسلمين الصرب لممتلكاتهم وتأجيرها.

– أحقية للباب العالي في نقل الجنود إلى غرب بلغاريا.

– إجراء إصلاح إداري بأرمينيا بعد خروج الروس منها[4].

لقد خيبت بنود المعاهدة سان إستفانو آمال صربيا والجبل الأسود، إضافة إلى اليونان ورومانيا في منطقة البلقان، حيث مثلت تلك المعاهدة ذروة المصالح القومية الروسية بتجاهلها لمصلحة دول البلقان الأخرى، كما أنها خلقت مُعارضة دولية واسعة بسبب تضرر مصالح الدول العظمى خاصة النمسا وبريطانيا ، حيث غيرت موازين القوى في المنطقة[5].

---

[1] – الهاشمي عبد المنعم: المرجع السابق، ص 495 ، 496.

[2] – أنظر الملحق: رقم 02 ص 97 من هذه الدراسة.

[3] – الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 373.

[4] – العطار عدنان: المرجع السابق، ص 166.

[5] – سنو عبد الرؤوف: **النزاعات الكيانية في الدولة العثمانية 1877م– 1881م**، دار بيسان، بيروت، 1998، ص 25.

- مؤتمر برلين 1878.

بسبب محتوى معاهدة سان إستفانو تطورت الأمور وكادت تتحول لمواجهة عسكرية بين بريطانيا وروسيا، لولا دعوة المستشار الألماني بسمارك[1] الدول الأوربية لعقد مؤتمر في برلين[2] في 13 جويلية 1878م بحضور كل من بريطانيا، فرنسا، ألمانيا والنمسا من أجل بحث تعديل تلك المعاهدة، وتمخض عن ذلك المؤتمر عدة شروط تمثلت في:

- استقلال بلغاريا والتوسيع من حدودها على أن تبقى بها قوة روسية.
- ضم النمسا لكل من البوسنة والهرسك.
- منح الاستقلال لرومانيا والجبل الأسود وبسارابيا لروسيا[3].
- ضم روسيا لباطوم وقارص.
- جعل الروملي ولاية ذات استقلال ذاتي تحت سيادة السلطان[4].

إذن يعتبر مؤتمر برلين الذي جاء لتسوية معاهدة سان إستفانو، الضربة التي قصمت ظهر الدولة العثمانية، حيث كانت من أكثر المعاهدات جوراً للعثمانيين طوال تاريخهم فقد حقق أماني الدول الأوربية الغربية بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وتقليص حدودها خاصة في الجزء الأوربي منها.

[1] - **بسمارك أتوفون 1815م-1898م:** سياسي بروسي كبير ومن أهم العاملين على توحيد ألمانيا، تولى منصب المستشارية من عام 1881م- 1890م، وتعتبر أهم منجزاته في تحقيق الحلف الداخلي وإقامة الإمبراطورية الألمانية الثانية، ثم وضع التشريعات الاشتراكية، أما في حقل السياسة الخارجية فقد كان أعظم ما أنجزه هو تأمين مكانة كبرى في السياسة الأوربية لبروسيا ثم لألمانيا فيما بعد الموحدة، أنظر: الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**،ج1، المرجع السابق، ص 543.

[2] - أنظر الملحق: رقم 03 ص 98 من هذه الدراسة.

[3] - أبو علية عبد الفتاح حسن: المرجع السابق، ص 383.

[4] - مصطفى أحمد عبد الرحيم: **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص 246.

– الجامعة الإسلامية.

من الأسباب القوية لإنشاء الجامعة الإسلامية هي قرارات مؤتمر برلين المُجحفة في حق الدولة العثمانية، فما كان من السلطان عبد الحميد الثاني إلا التصدي لتلك الأوضاع المتردية التي آلت إليها السلطنة وخاصة بعد هزيمتها الأخيرة أمام روسيا، لذا فكر السلطان في اتخاذ لقب الخلافة من أجل مواجهة التحديات الجديدة، وبذلك جاء إنشاء الجامعة الإسلامية لتوحيد المسلمين[1]، فهي إذن تعني في الأساس ذلك التيار الفكري والسياسي الذي أدرك قادته أن هنالك تحديات تواجه الشعوب الإسلامية سواء كانت من داخل الأوطان الإسلامية كالتخلف الفكري والصراعات الإقليمية، أو آتية من الخارج في شكل مد استعماري زحف من أوربا متجهاً نحو الشرق خاصة في القرن 19م[2].

والملاحظ على تلك الحركة أنها عاصرت حركتين في العالم المسيحي هما حركة الجامعة الصقلبية والجرمانية، فالأولى تسعى لضم جميع صقالبة أوربا على اختلاف مذاهبهم للتخلص من سيطرة العثمانيين والألمان، ثم تكوين كتلة حضارية سياسية في شرق ووسط أوربا لمناهضة غربها، أما عن الثانية فقد عملت على تكوين وحدة سياسية من الجرمان تهدف للسيطرة على وسط أوربا ومن ثم بقية أجزائها للوقوف في وجه الفرنسيين والصقالبة[3].

لقد كانت محاولات الجامعة الإسلامية جادة من أجل نقد أوضاع الدولة العثمانية بهدف إصلاحها والاستفادة من إمكانياتها لمواجهة الخطر الغربي، وعندما يئست من إصلاح السلطنة علقت آمالها على قيادة العرب من أجل الصحوة والنهضة المرجوة[4].

---

[1] – الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 376.

[2] – عمارة محمد: **الجامعة الإسلامية والفكرة القومية**، دار الشروق، القاهرة، 1994، ص 50.

[3] – الشناوي عبد العزيز: **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1980، ص ص 70،71.

[4] – عمارة محمد: **الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص ص 26 ، 27.

وكما سبق الذكر أن الجامعة الإسلامية جاءت لمواجهة النفوذ الغربي الزاحف على الدولة العثمانية، حيث انتقلت فكرتها إلى حيز التطبيق حين حمل لوائها السلطان عبد الحميد الثاني خلال فترة حكمه، إلا أن مجرى الدعوة للجامعة الإسلامية غلب عليه الصراع بين الأتراك والعرب، لكن الغرب سرعان ما تمكن من تدمير هذا المنحى والقضاء عليه من خلال إثارة الحملات التي شوهت صورة السلطان عبد الحميد الثاني والدولة العثمانية، وفي المقابل خلق دعوات الوطنية والقومية وتغذيتها بشعارات وفلسفات مُستوحاة من القومية الأوربية محاولة بذلك المقارنة بينها وبين الدولة العثمانية[1].

المطلب الثالث: السلطان عبد الحميد الثاني واليهود.

عند اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني العرش، وجد اقتصاد الدولة العثمانية مُنهار لأنها كانت غارقة في مشاكل الديون، حيث بلغت ثلاثين مليون ليرة ذهبية، وتُعد تكلفة الحرب الروسية العثمانية في مقدمة هذه الديون[2]، ولحل تلك المُعضلة اقترضت الدولة العثمانية مبالغ طائلة من الدول الأوربية وفي مقدمتها إنجلترا وفرنسا[3].

وفي ظل تلك الظروف اغتنم اليهود الفرصة بعدما يئست محاولاتهم الاستيطانية بفلسطين، ذلك ما جعل تيودور هرتزل[4] يمارس ضغطه على السلطان عبد الحميد الثاني بواسطة سلاح المال، من خلال إرسال رسالة خاصة للسلطان عبد الحميد الثاني، لكن هذا الأخير رد عليه

---

[1] – الجندي أنور: **العالم الإسلامي**، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983، ص ص 175 ، 176.

[2] – الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 414.

[3] – درويش هدى: المرجع السابق، ص 40.

[4] – **تيودور هرتزل**: يهودي بولوني ولد في بودابست 1860م– 1904م، وأقام في فينا اشتغل في التأليف المسرحي والصحافة وتأثر بقضية الجاسوس الفرنسي اليهودي "دريفوس" وألف كتابه الدولة اليهودية عام 1896م وترأس أول مؤتمر صهيوني في بازل بسويسرا في 18 أوت 1897م، كما قابل السلطان عبد الحميد الثاني في إطار مساعيه لتوطين اليهود في فلسطين، والمعروف أن الصهيونية بقيت مفتقرة للتخطيط حتى تمكن هرتزل من عقد ذلك المؤتمر الذي حضره 204 من مندوبي سائر الجمعيات الصهيونية في مختلف أنحاء العالم، أنظر: العفاني سيد بن حسين: **زهر البساتين من مواقف العلماء والربانيين**، دار العفاني، القاهرة، [د،ت]، ج3، ص 13.

بجواب صريح يقول فيه: "**أنا لا أبيع شبراً واحداً من الأرض فهذا الوطن ليس لي، بل للأمة العثمانية، إن الأمة كسبت هذه الأرض ببذل الدماء فلن نردها إلا بالدماء**"[1]، ويعود سبب رفض السلطان لهذا الًمُقترح للمرتبة التي تحتلها القدس في الإسلام، إضافة إلى عدم رغبته في دخول قومية جديدة في المجتمع العثماني والخوف من أن يؤدي ذلك الاستيطان إلى قيام دولة يهودية في فلسطين[2].

وهذا مقتطف من التقرير السري الذي رفعه هرتزل إلى لجنة الأعمال الصهيونية والذي يقول فيه: "**أقرر على ضوء حديثي مع السلطان عبد الحميد الثاني أنه لا يمكن الاستفادة من تركيا إلا إذا تغيرت حالتها السياسية، إما عن طريق الزج بها في حروب تنهزم فيها أو عن طريق الزج بها في مشكلات دولية أو بالطرفين معاً في آن واحد**"[3].

---

[1] – أحمد آق كوندز ،سعيد أوزتورك: المصدر السابق، ص 448.

[2] – سنو عبد الرؤوف: "السلطان عبد الحميد والعرب"، حوار العرب، ع4، بيروت، 2005، ص ص 12 ، 13.

[3] – أبو غنيمة زياد: <u>جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك</u>، دار الفرقان، عمان، 1983، ص 47.

الفصل الأول

التعريف بشخصية مصطفى كمال أتاتورك.

المبحث الأول: ميلاده ونشأته.

المطلب الأول: مولده ونسبه.

المطلب الثاني: طفولته وصفاته.

المبحث الثاني: تعليمه العسكري.

المطلب الأول: في المدرسة الحربية.

المطلب الثاني: في الكلية العسكرية العليا.

<u>الفصل الأول</u>: التعريف بشخصية مصطفى كمال أتاتورك.

المبحث الأول: ميلاده ونشأته.

المطلب الأول: مولده ونسبه.

اختلف المؤرخون حول السنة التي ولد فيها مصطفى، فهناك من يرى بأنه من مواليد سنة 1880م[1]، وهناك من اعتبره من مواليد 19 ماي من عام 1881م[2]، بشارع إسلاحان[3] الذي يقع في مدينة سالونيك[4] بيونانستان[5]، وعلى الأرجح فإن هذا الأخير هو الرأي الأقرب للصحة لأن اغلب المصادر والمراجع تُرجح ذلك.

أما عن نسب مصطفى، فينتسب رسمياً إلى علي رضا، الذي يُقدم كوالد له، أما عن والدته تدعى زبيدة، حيث تُحيط شكوك كثيفة حول نسبه، لأنه لا يعترفُ بأبيه علي رضا[6]، ويُذكر أن والدته قد حملت به سفاحاً من شخص يدعى" أبدو مسن آغا "، عندما كانت تعمل في أحد مواخير سالونيك، لذا جاء المولود مصطفى بطريقة غير شرعية أي ابن حرام[7].

---

[1] – سعد الله أبو القاسم: **<u>شعوب وقوميات</u>**، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 35 .

2 – *yuhsel Aillasoy: **<u>Mostafa Kemal Ataturk</u>**, woodside house united states of America, 1Ed, 2002, p 2.*

[3] – **شارع إسلاحان:** وهو شارع في الوقت الحاضر بحي قاسم باشا، وقد تم الحفاظ عليه كمتحف في سالونيك، أنظر: المرجع نفسه، ص 2.

[4] – **سالونيك:** هو ميناء في اليونان، دخل ضمن مُمتلكات الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الأول، وأصل سكان المدينة هم يهود إسبان، وتنازلت عنها الدولة العثمانية لليونان في عام 1913م، أنظر: حلاق حسان: **<u>موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897م– 1909</u>**م، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 30 .

[5] – دحلان احمد بن زيني: **<u>الدولة العثمانية</u>** ، مكتبة ايشيق، استانبول، 1980، ج2، ص 476 .

[6] – العزام عبد الله: **<u>المنارة المفقودة</u>**، مركز الشهيد عزام الإعلامي، باكستان، 1989، ص 10.

[7] – البلعاوي فتحي بشير: **<u>الصنم بحث علمي</u>**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 5.

كانت زبيدة في الثلاثين من عمرها عندما وضعت مولودها، فهي امرأة جميلة، طويلة القامة وقوية البنية، زرقاء العينين، كستنائية الشعر، ذات حيوية تنُم عن صحة جيدة، كما تميزت أيضاً بشدة تدينها ودليل ذلك ارتداءها الحجاب منذ أن كانت في السابعة من عمرها.

وفيما يخُص مستواها التعليمي، فيُذكر على أنها أُمية أي لم تتلق شيئاً من التعليم، فبقيت على ذلك الحال طوال حياتها تجهل القراءة والكتابة، كما أنها تجهل أيضاً جميع الشؤون العادية التي تجري خارج بيتها[1]، وبذلك فهي لا تعرف عن العالم المُحيط بها إلا منزلها وطفلها الصغير"مصطفى"، إضافة إلى أنها لا تفقه في أمور السياسة والحُكم، وترى بأن الخليفة العثماني هو ظل الله على الأرض لا أكثر ولا أقل[2].

إلا أنها هي الآمرة الناهية في أسرتها، بفضل طبيعتها المُسيطرة وطبعها الناري الذي سرعان ما يثور، وبالرغم من ذلك فقد كانت من أصول طيبة، بحيث انحدرت من أسرة متواضعة، فوالدها كان يعمل كفلاح بسيط بجنوب[3] ألبانيا[4]، أما والدتها فهي من أصول مقدونية[5].

وما يؤكد سيطرتها على الأمور، ذلك الخلاف الذي وقع بينها وبين زوجها علي رضا لأنه أراد بدافع عصبيته لتركيته أن يكون إسم المولود الجديد تركياً خالصاً يُذكره بأمجاد

---

[1] – أرمسترونج هـ،س: **الذئب الأغبر مصطفى كمال**، دار الهلال، القاهرة، [د،ت]، ص ص 12،13.

[2] – توفيق محمد محمد: **كمال أتاتورك**، دار الهلال، مصر، 1936، ص 19.

[3] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص 13.

[4] – **ألبانيا**: تقع جمهورية ألبانيا في القارة الأوربية، وهي إحدى دول البلقان، حيث تحيط بها كل من اليونان ويوغسلافيا والبحر الأدرياتيكي المشتق من البحر المتوسط والبحر الأيوني، مناخها مُعتدل عموماً على الشواطئ وبارد في الداخل، وعاصمتها تيرانه، أنظر: شربل موريس أسعد، حنا كمال: المرجع السابق، ص 48.

[5] – **مقدونيا**: تقع جمهورية مقدونيا في جنوب شرق أوربا، وهي بلاد داخلية تقع في قلب شبه جزيرة البلقان، حيث تتخللها أحواض صغيرة من الأراضي الزراعية، أما عن حدودها فتحدها بلغاريا من الشرق واليونان من الجنوب وألبانيا من الغرب وصربيا من الشمال، عاصمتها سكوبيى، أنظر: عتريس محمد: المرجع السابق، ص 384.

العثمانيين، لكن أمه زبيدة رغبت بأن يكون إسمه على أحد أسماء النبي صلى الله عليه وسلم، وفي نهاية المطاف كان لها ما أرادت، حيث سُمي الطفل بمصطفى[1].

وهنا تظهر المفارقة جلياً في شخصية زبيدة والدة مصطفى، فمن ناحية أنها أنجبت طفلها بطريقة غير شرعية، ومن ناحية أخرى نجد الوصف الذي أُحيطت به من قبل المؤرخين والمُتمثل في الورع والتقوى الشديدين، وهذا ما نلمسه في تسمية مولودها على إسم النبي صلى الله عليه وسلم، والواضح هنا أنها كانت على درجة من التدين والدليل على ذلك صورتها[2].

أما عن علي رضا أفندي[3]، فقد كان مُتطوعاً في صفوف العساكر الملكية التي أنشأت في عام 1876م بسالونيك، وعند إعلان القانون الأساسي الأول عُين برتبة ملازم أول.

والمُتفحص لصورة علي رضا الوحيدة الموجودة، والتي أُخذت له وهو في طابوره العسكري، يرى بأن ذلك الشخص ليس أشقراً، مما ينطبق أيضاً على والدته زبيدة حيث تُظهر صورة شيخوختها أنها لم تكن شقراء على الإطلاق، بالرغم من أنها كانت تحمل خطوط وسمات مُشتركة بينها وبين ابنها الوحيد مصطفى[4].

لقد تقلد والد مصطفى علي أفندي عدة وظائف حكومية، كما أنه عمل لفترة في تجارة الخشب، وبنى في تلك الفترة منزله بسالونيك، وهو البيت الذي وُلد فيه مصطفى، لكن عمله ذاك لم ينجح، حيث تعرضت تجارته للكساد ومن ثم أشهر إفلاسه وأصبح فيما بعد من مُدمني الخمور بسب ما تعرض له[5].

---

[1] – الزين مصطفى: **ذئب الأناضول**، ط2، دار الريس، لندن، 1991، ص 18.

[2] – أنظر الملحق: رقم 04 ص 99 من هذه الدراسة.

[3] – **أفندي**: في التركية تعني صاحب ومالك، والرجل الرقيق الحاشية الدمث الطباع، والكاتب بصفة عامة ورب القلم وهو عنوان تعظيم فيقال فلان باشا أفندي أو فلان بيك أفندي، كما كانت تطلق على كاتب ديوان الروزنامة، أنظر: بني المرجة موفق: **صحوة الرجل المريض**، دار الكويت للصحافة، الكويت، 1984، ص 449.

[4] – أتاتورك مصطفى كمال: **الرجل الصنم**، تر: عبد الله عبد الرحمن، دار الأهلية، عمان، 2013، ص 13.

[5] – البلعاوي فتحي بشير: المرجع السابق، ص 6.

كما عُرف عن والد مصطفى مناصرته للأفكار الغربية تمسكه بها، كما كان من بين المُقاومين لرجال الدين، ضف إلى ذلك عدم محدودية تفكيره حيث كان ذو فكر ضائع وغير مُستقر[1].

أما عن الأصول التي ينتسب لها مصطفى كمال، فتذكر أغلب المصادر والمراجع إن لم نقُل جُلها، على أنه يهودي[2] وبالضبط من يهود الدونمة[3]، لأن مُعظم اليهود القاطنين بسالونيك[4] يعتزون به كثيراً ويعتقدون اعتقاداً راسخاً أنه منهم[5]، وذلك ما سيتضح فيما بعد من خلال اتصاله وربط علاقاته مع اليهود.

المطلب الثاني: طفولته وصفاته.

لقد ورد وصف مصطفى بدقة متناهية، حيث كان شعره أصفر صفرة خيوط الذرة، وذا بشرة بيضاء، وعينين زرقاوين شاحبتين، وحاجبين كثيفين، وفم رقيق، ووجه ناتئ وجبهة عريضة، وذقن مربع، وله رأس طويل متجه للخلف[6].

---

[1] – الهاشمي عبد المنعم: المرجع السابق، ص 579.

[2] – **اليهود:** سواء أكانوا من أصول عبرية قدموا مع إبراهيم عليه السلام، أو كانوا من نسل يعقوب، أو هم من عبر بهم موسى البحر اتجاه سيناء، فهم تجمُع قام على ديانة مُعينة اخترعوها لنفسهم عندما كفروا بنبوة إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم السلام، ونهجوا بذلك النهج المعاكس ... ثم تطورت الديانة فيما بعد وأصبحت تقوم على الدس، الحقد والكراهية لبني البشر من سواهم، أنظر: الدوسري عبد الرحمن: **اليهود والماسونية**، دار السنة، [د،م]، 1994، ص 15.

[3] – **الدونمة:** هناك مفاهيم عدة لكلمة الدونمة، فمن الناحية اللغوية فهي مشتقة من الكلمة التركية (نونمك) التي تعني الرجوع أو العودة أو الارتداد، أما المفهوم الاجتماعي لهذه الكلمة فإنه يعني المُرتد أو التذبذب، بينما تعني من الناحية الدينية مذهباً دينياً جديداً، أما المفهوم السياسي لها فيعني اليهود المسلمين الذين لهم كيانهم الخاص، وقد أطلق ذلك المصطلح منذ القرن السابع عشر ميلادي (17م)، على اليهود الذين يعيشون في المدن الإسلامية وخاصة في سالونيك، أنظر: الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 440 .

– وقد اشتهر الدونمة بإسم "السباتائيين" وذلك نسبة إلى سباتاي زيفي الذي أسس المذهب ووضع قواعده وأصوله وفروعه، أنظر: قطب محمد علي: **يهود الدونمة**، دار الأنصار،[د،م]، 1978، ص 9.

[4] - *Allasoy yuhsel, op,cit, p 3.*

[5] – حسن عيسى: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب الانهيار**، دار الأهلية، الأردن، 2009، ص 351.

[6] – أنظر الملحق: رقم 05 ص 100 من هذه الدراسة.

وعندما وُلد مصطفى عمت الفرحة والسعادة منزل زبيدة، لكن سرعان ما تحول المولود إلى مصدر إزعاج وقلق دائمين، بسبب صراخه الذي يملأ أرجاء البيت، حتى أنه لم يترك لوالديه فرصة للنوم ولا للراحة، ذلك ما دفع بأمه وضعه في غرفة مُستقلة، وكم كانت دهشتهما كبيرة عندما كفَ الطفل عن الصراخ بعد ذلك الإنفراد، فكأنما وُلد الطفل وهو يحمل في دمه تلك النزعة التي عُرفت عنه فيما بعد بحب الاستقلال والتفرد في الرأي[1].

لقد ركزت زبيدة كل عنايتها على ابنها الوحيد، لأنها فقدت طفلاً ذكراً قبله ولم يبق لها في الحياة سواه، وابنة تكبُره بسنوات تُدعى "مقبولة"، لهذا السبب حضي مصطفى بدلال كبير من قبل والدته.

وكان مصطفى صبياً صامتاً، متحفظاً ونادراً ما يبدي عاطفته للآخرين، كما كان يعصي أوامر والدته ويأبى في عنف كل عقاب[2]، ومن صفاته أيضاً أنه كان مُنعزلاً ومكروهاً من قبل زملائه لكثرة الشغب والمشاكسة، حيث يشعر بالفرح عندما يعتدي على أحد أقرانه[3].

كبر الطفل وكبرت معه متاعب والديه، لعناده الذي لا نظير له ذلك ما أثر على طبعه ومنه أصبحت له شخصيته مراسية، فلا يكاد يمر يوم دون أن يخلُق مشكلة أو يتعارك مع أحد زملائه أو جيرانه في الحي، فالضرب والرفس أقل ما يرد به على كل من يتحداه أو يوجه له كلمة قاسية[4].

وفي تلك الأثناء استقال والده علي رضا من وظيفته الحكومية، التي كان يشغلها ليحترف فيما بعد تجارة الخشب كما تم ذكر ذلك سابقاً[5]، لأن راتبه المُتواضع لا يكفي لسد حاجيات أسرته، وبالرغم من ذلك فإن تلك المهنة الجديدة لم يُوفق فيها إلى حدٍ كبير، ذلك ما جعله

---

[1] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص 18.

[2] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص 13.

[3] – العزام عبد الله : المرجع السابق، ص 9.

[4] – البلعاوي فتحي بشير: المرجع السابق، ص 8.

[5] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص 13.

يتخبط في الديون، و لذلك السبب نشب خلاف بينه وبين زوجته حول مستقبل الطفل، فقد كان يريد أن يراه ذات يوم موظفاً في أحد دواوين الدولة، أما والدته فقد كانت تتمنى أن يكون ابنها إماماً يؤم المصلين في صلاة الجمعة[1].

وككل مرة فقد كان لزبيدة ما أرادت، وبذلك أُلحق مصطفى بمدرسة تابعة لأحد المساجد كي يتلقى فيها مبادئ الدين ويحفظ القرآن الكريم، وكان اسم تلك المدرسة " فاطمة مولى"، حيث تعتبر من أشهر مدارس الدين آنذاك[2]، إلا أن مصطفى لم يُبدِ أي اهتمام لكل ما قُدم له فيها، لأنه يكره أشد الكره ذلك النوع من العلم الذي يقوم على الطريقة الترددادية، حيث يحفظ من خلالها التلاميذ بعض السور القرآنية.

ولم يكد ينتهي عامه الأول فيها حتى رفض العودة إليها مجدداً[3]، لأنه لم يكن يميل لأن يكون واعظاً دينياً كما أرادت أمه، بل كان يرى بأن الجندية هي الحرفة الوحيدة التي تليق به ولاشيء غير الجندية[4]، ونظراً لعناده الذي لا حدود له رضخت أمه لرغبته، حيث قامت بنقله إلى مدرسة أخرى تقوم بتدريس العلوم الزمنية، وتلك المدرسة تحمل نفس إسم الرجل الذي يُديرها وهو "شمسي أفندي"، وهي من المدارس العصرية التي تعمل وفق المناهج الغربية[5]، وفي تلك المدرسة أظهر مصطفى رغبة واهتماماً كبيرين بذلك النوع الجديد من التعليم، فأقبل عليه باجتهاد ونهم شديدين، حتى أنه أثار إعجاب أساتذته به، وفي المقابل أثار حسد زملائه[6].

---

[1] – البلعاوي فتحي بشير: المرجع السابق، ص 8.

[2] – الشاذلي محمود ثابت: **المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1699م-1923 م**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1989، ص 216.

[3] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص 19.

[4] – هلال رضا: **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 48.

[5] – الشاذلي محمود ثابت: المرجع السابق، ص 216.

[6] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص 19.

وفي تلك الفترة توفي والده علي رضا تاركاً أسرته دون مُعيل، فاضطرت زبيدة إلى إخراج ابنها من المدرسة[1] لتلجأ به وأخته مقبولة إلى مزرعة أخيها "حسين آغا " الواقعة في قرية لازاسان[2]، وفي تلك المزرعة عاش مصطفى حياة الفلاحين، وعلى أي حال فإن هذه الأخيرة لم تكن أفضل حالاً من مستوى حياة الفقر التي كان يعيشها ووالده على قيد الحياة.

وفي المزرعة اشتغل راعياً لغنم خاله، إضافة إلى تنظيف مراقدها وتدبير علفها، وكان يقوم بعمله ذلك عن غير قناعة، لأن نمط الحياة الرعوية لم يحبذه بل كان مفروضاً عليه[3].

وفي ظل تلك الظروف كثرت مشاكسته، فأصبح يُهدد والدته مراراً وتكراراً بتركه للمنزل والفرار دون رجعة، مقابل أن تدخله إلى مدرسة محترمة في مسقط رأسه بسالونيك[4]، وكان له ما أراد حيث تمكنت زبيدة بأن تُقنع شقيقتها لتُنفق على تدريس ابنها، وبذلك ألحق بالمدرسة وعمره آنذاك إحدى عشرة سنة، لكن الصبي ألف الحياة الحُرة والطليقة، فلم يحتمل نظام المدرسة فكثرت مشاجراته مع زملائه، حتى أنه في أحد المرات دخل في عراك شديد معهم، حتى تدخل الناظر، إلا أن الطفل المتمرد مصطفى قام بضرب الناظر فكان رد هذا الأخير عنيفاً، وفي النهاية قام بطرده من المدرسة بشكل نهائي[5].

---

[1] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص ص 13،14.

[2] – أتاتورك مصطفى كمال: المصدر السابق، ص 39.

[3] – البلعاوي فتحي بشير: المرجع السابق، ص 8.

[4] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص 20.

[5] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص 14.

المبحث الثاني: تعليمه العسكري.

وفي خضم تلك الأحداث، وأمام وضع مصطفى الرافض لكل شيء، المنزل، المدرسة والدين وكذا الحياة القروية، فازدادت متاعب الطفل واحتارت والدته في أمره ، ماذا ستفعل؟ وما هو مصيره ومستقبله؟.

حتى اقترح عليها خاله بأن تدخله للمدرسة العسكرية[1]، في سالونيك فالجندية بما فيها من انضباط ونظام صارم هي السبيل الوحيد لترويض نفسيته المتمردة وطباعه الشرسة والخشنة[2]، وقد قبل مصطفى اقتراح خاله بفرح واغتباط شديدين، لاسيما أنه رأى ابن جيرانهم "أحمد" كيف أصبح يفتخر ويختال بسترته العسكرية بعد تخرجه من تلك المدرسة.

وبالرغم من ذلك فقد فكرت زبيدة في تأجيل اقتراح أخيها، إلا أن الفتى لم يصبر على تأجيل والدته تنفيذ ذاك المُقترح، فتوجه مباشرة نحو ضابط متقاعد مُسن، محاولاً إقناعه ليلتحق بصفوف المدرسة، وأخيراً نال ما أراد فتقدم للامتحان ونجح فيه وبذلك صار طالباً بالمدرسة ووضع أمه أمام الأمر الواقع[3].

المطلب الأول: في المدرسة الحربية.

انضم مصطفى لصفوف المدرسة في عام 1893م[4]، والتي كانت تحمل إسم المدرسة الرشيدية العسكرية[5]، وما إن ارتدى بزته العسكرية حتى تقمصته روح جديدة وهي روح الجندي

---

[1] – **المدرسة العسكرية:** هذا النوع من المدارس أدخل في عصر التنظيمات من أجل تحديث الجيش، وكانت تحت رعاية السلطان، ولا تتقاضى من تلامذتها رسوم، ويتيح برنامجها للتلميذ الناجح فيما بعد أن يترقى حتى يصبح ضابطاً أو رقيباً على الأقل، أنظر: هلال رضا: المرجع السابق، ص 48.

[2] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص 21 .

[3] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص 15.

[4] – العزام عبد الله: المرجع السابق، ص 10.

[5] – بني المرجة موفق: المرجع السابق، ص 268.

الذي يهوى الصدام والموت تحت ضلال السيوف[1].

ونتيجة لحبه ذلك النوع من التعليم أبدى مصطفى تفوقاً في كل شيء وخاصة في اللغة الفرنسية، حيث تمكن من دراسة أعمال الثورة الفرنسية[2]، إضافة إلى تفوقه في مادة الرياضيات حتى أنه نال إعجاب أستاذه[3]، وكان إسم هذا الأخير"مصطفى" أيضاً فأراد أن يكون هناك تمييز بين الأستاذ والطالب فأضاف لمصطفى إسم "كمال" ومنذ ذلك اليوم أصبح إسمه "مصطفى كمال" الذي اشتهر به فيما بعد[4].

وفي عامه الثاني بالمدرسة قام أستاذه بترقيته إلى رتبة تلميذ مُدرس نظراً لتفوقه بطبيعة الحال، وعهد إليه بالإشراف على فصل من الفصول الصغيرة بالمدرسة، فكان على قدر المسؤولية المُلقاة على عاتقه، لأنه كان شغوف بالأمر، النهي والسيطرة على الآخرين، وبالرغم من ذلك النجاحات التي أحرزها، إلا أنه كان يغار من كل زميل له يُحرز تفوقاً أكثر منه.

وحين بلوغه سن السابعة عشر من عمره، نجح في الامتحان النهائي للمدرسة العسكرية الابتدائية ومن ثم أُرسل إلى المدرسة العسكرية العليا في موناستير[5] بمقدونيا[6].

---

[1] – توفيق محمد محمد: المرجع السابق، ص 19.

[2] – سعد الله أبو القاسم: المرجع السابق، ص 35.

[3] – الهاشمي عبد المنعم: المرجع السابق، ص 580.

[4] – أتاتورك مصطفى كمال: المصدر السابق، ص 40.

[5] – **موناستير**: وهي مدينة هامة في أقصى جنوب يوغسلافيا، تقع على بعد حوالي خمسين(50) كيلو متر شرق الحدود مع ألبانيا، ومائة وعشرون(120) كيلو متر جنوب مدينة سكوبجي، وتتصل بها وبمدن الإتحاد اليوغسلافي الأخرى بطرق مواصلات برية وحديدية، وقد دخلها الإسلام مع العثمانيين في القرن الخامس(15) عشر الميلادي وانتشر فيها وبقي قرابة أربعمائة(400) سنة حتى ضعفت الدولة العثمانية في عام 1912م وسيطرت عليها صربيا، أنظر: العفيفي عبد الحكيم: المرجع السابق، ص 483.

[6] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص ص 16،17.

المطلب الثاني: في الكلية العسكرية العليا.

توجه مصطفى كمال مباشرة نحو الكلية التي عُهد إليه الالتحاق بها، وعندما وطأت قدماه المدينة وجدها قائمة قاعدة في حالة فوضى وغليان، فساحاتها وشوارعها تعُج بطوابير الجنود المُدججين بالسلاح وهم يقطرون خلفهم عجلات مُحملة بالمدافع والذخيرة، أما سكان البلدة فكانوا يراقبون ما يحدُث بذهول ودهشة، ويعود سبب تلك الأحداث إلى أن اليونان قامت باحتلال جزيرة كريت[1]، فأعلنت الدولة العثمانية الحرب عليها، ومنه أصبح الوضع يُنذر بالشؤم فقد يؤدي ذلك الأمر إلى وقوع حرب.

إلا أن مصطفى كمال لم ينزعج من ذلك النبأ بل على العكس تماماً فإن الخبر، ألهب شعوره القومي ووجد فيه الفرصة سانحة من أجل أن يدخل التاريخ من بابه الواسع ويُوظف قدراته ويبين مواهبه القتالية على أرض الميدان، ولذلك السبب توجه مباشرة نحو المدرسة ليُقدم نفسه لرئيسها طالباً منه الالتحاق بالجبهة، إلا أن رئيس المدرسة طلب منه الاهتمام بدروسه أولاً، لأن القيادة العليا لم تطلب استنفار طلاب المدرسة للدخول في القتال، فالتزم مصطفى كمال بالقوانين، وباشر دروسه إلى حين صدور القرار من الباب العالي، إلا أنه فيما بعد فوجئ بتسوية قضية كريت[2].

رغم خيبة الأمل تلك، فإنها لم تمنعه من مواصلة دروسه بمثابرة وجد، فلم يُضيع وقته بل عرف كيف يستثمره، ففي عطلته الصيفية لم يقضها في اللهو، بل انكب على الدراسة بشكل يدعو للإعجاب فقد كان ينتقل من أجل ذلك إلى مدينة سالونيك[3].

---

[1] – **جزيرة كريت:** تقع جزيرة كريت اليونانية في البحر الأبيض المتوسط على مسافة مئة(100) كيلو متر جنوب بيليبونيسوس شبه الجزيرة الجنوبية لليونان، وهي أكبر جزر اليونان عاصمتها خانيا كما تعتبر مدينة إراكليون ميناء الجزيرة ومركزها التجاري وأكبر مدنها، حيث يعمل معظم أهالي الجزيرة في المزارع كما أن السياحة من الأنشطة الهامة في الجزيرة وذلك لوجود العديد من الآثار التاريخية بالمدن الساحلية، أنظر: مصطفى أحمد أحمد، حسام الدين إبراهيم عثمان: **الموسوعة الجغرافية**، دار العلوم، القاهرة، 2004، ج3، ص 30.

[2] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص ص 25،26.

[3] – توفيق محمد محمد: المرجع السابق، ص 20.

وعند ذهابه إلى مدينة سالونيك لم يكن يذهب إلى منزل والدته، لأنه غضب منها عندما تزوجت للمرة الثانية بتاجر من رودس[1].

وكان يقضي مُعظم وقته في سالونيك رفقة رهبان مقدونيين[2]، ويرافقه في الدراسة صديق له يدعى"فتحي" وهو من أصول مقدونية، فكان هذا الأخير يتقن اللغة الفرنسية أيما إتقان، لذا أصبح الاثنان يلتهمان كتابات فولتير[3]، وجون جاك روسو[4] وغيرهما من كُتاب فرنسا الأحرار، غير أن ذلك النوع من الكتابات كان ممنوعاً في تلك الفترة، وعقوبة من يمتلك تلك الكتب هي السجن[5].

لقد عُرف عن مصطفى كمال طوال مسيرته الدراسية بالذكاء والفطنة والتفوق، حيث اجتاز امتحاناته ونجح فيها وتحصل على المراتب الأولى بكل جدارة واستحقاق، وبذلك اختير للدراسة بكلية أركان الحرب في العاصمة[6]، وقبل إرساله إلى هناك تخرج من مدرسة موناستير عام 1899م برتبة ملازم ثانٍ[7].

---

[1] – **جزيرة رودس:** هي جزيرة من أشهر جزائر بحر إيجة وهي من جزائر القسم الشرقي المعروفة بالاسيوراد، وهي مستطيلة الشكل كالسفينة، تخترقها طولاً سلسلة جبال متعرجة ومتشعبة، وعلى العموم فهي جزيرة صخرية لكنها لا تخلو من أودية خصبة إضافة إلى أنها معتدلة الأقاليم، أنظر: الوذيناني خلف بن دبلان بن خضر: **الفتح العثماني لجزيرة رودس 929هـ-1523م**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1997، ص ص 7،8 .

[2] – الشاذلي محمود ثابت: المرجع السابق، ص 217.

[3] – **فولتير:** برع في كاتبة الشعر والمسرحيات الأدبية التي تنتقد الأوضاع القائمة في فرنسا، فسجنته الحكومة مرتين في الباستيل بسبب آرائه السياسية ثم نفي إلى إنجلترا، وهناك أعجب بالحرية الدينية والسياسية: أنظر: نبهان يحى محمد: المرجع السابق، ص 217.

[4] – **جون جاك روسو:** ولد بجنيف في عام 1712م من عائلة بروتستانتية فرنسية الأصل، فهو من أهم كُتاب عصر العقل التي امتدت من القرن السابع عشر(17م) إلى أواخر القرن الثامن(18م) عشر ميلادي، بحيث ساعدت فلسفته في تشكيل الأحداث السياسية التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية، وبذلك أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة وكذا القانون، أنظر: الجمعة عبد الله صالح: **عظماء بلا مدارس**، ط6، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010، ص 313.

[5] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص 18.

[6] – هلال رضا: المرجع السابق، ص 48.

[7] – العزام عبد الله: المرجع السابق، ص 10.

وفي المدرسة الحربية اشترك في مسابقات الخُطب – وهي الهواية التي كان يفضلها منذ صغره– والتي كانت تُقام بين طلاب المدرسة، وهنا بدأت تسري إليه عدوى السياسة التي كانت موضة في تلك الأيام، ففي تلك الفترة كان المثقفون يرددون نفس الشعارات أثناء تنافسهم على الظهور في التكتلات والأحزاب السياسية، "**البلد يسير في طريق الخراب ...والدكتاتورية[1] تكتم الأنفاس ... الحرية ! الثورة !**"[2].

لقد رسَخ هؤلاء في عقول الثوريين فكرة إسقاط نظام الحكم والمتمثل آنذاك في الخلافة الإسلامية العثمانية، بحيث يكون الإنقلاب العسكري على أيدي ضباط عسكريين، لأن الثورة التي تُدار من قبل الشعب أمر شبه مستحيل، نظراً للمكانة الدينية التي يحض بها السلطان العثماني في نفوس السواد الأعظم من الرعية بوصفه خليفة للمسلمين[3].

لذا انخرط مصطفى كمال في ذلك التيار الثوري بحماس شديد، وأحس بأن السياسة قد بدأت تستهويه بقدر ما كانت تستهويه الحياة العسكرية، فبدأ يحُضر الاجتماعات التي كانت تُعقد في سرية تامة، وكانت تلك الاجتماعات تُناقش أوضاع البلاد، كما أنه ساهم أيضاً في كتابة المنشورات التي تحمل الطابع الثوري والتي تحوي في طياتها أفكاراً تدعو للانقلاب على نظام الحكم[4].

---

[1] – **الدكتاتورية:** في الأصل يتطابق مفهوم الدكتاتوريات مع نظام انتقالي مرتكز على القوة، غير ممثل لمنظومة المشروعية المعمول بها في المجتمع الذي يشهد تطبيق هذا النظام، وهو يهدف إما للحفاظ على النظام في ظروف استثنائية أو الإسراع في إرساء نظام جديد، وعبارة دكتاتورية تعني اليوم جميع الأنظمة الاستبدادية الغير وراثية، أنظر: دوفجريه موريس: **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، تر: سعد جورج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1992، ص 345.

[2] – أتاتورك مصطفى كمال: المصدر السابق، ص 41.

[3] – البلعاوي فتحي بشير: المرجع السابق، ص10.

[4] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص 28.

وفي عام 1902م تخرج مصطفى كمال من الكلية الحربية باستانبول[1]، وبعد تخرجه مباشرة التحق بكلية أركان الحرب التي تخرج منها بعد ثلاث سنوات أي في عام 1905م برتبة نقيب[2].

وبعد تخرجه تم تعيينه في الجيش الخامس بدمشق برتبة نقيب للموظفين من قبل علي فؤاد[3]، وعند تقلده ذلك المنصب لم يتجاوز سنه الخامسة والعشرين سنة، وفي الشام عُين في لواء الفرسان الثلاثين وبقي هنالك لمدة سنتين، حيث أتم تدريبه بذلك اللواء إلى أن نُقل لرتبة آغاس وهي رتبة بين الرائد والمقدم في السابق، وبمساعدةٍ من رفاقه عاد إلى سالونيك في صيف عام 1907م وعين هناك في دائرة أركان الجيش الثالث[4].

طوال مشوار مصطفى كمال التعليمي وتدرجه في المدارس بدءاً بالمدرسة الحربية الابتدائية مروراً بالكلية العسكرية العليا وصولاً إلى كلية أركان الحرب، كان قد حقق نجاحاً باهراً وملحوظاً، وبيَن تفوقه بكل جدارة واستحقاق على باقي زملائه فكانت المراتب الأولى دائماً من نصيبه، وكأنما وُلد والجندية تسري في دمه، وبذلك حقق كل الأماني التي كانت تجوب في خاطره منذ طفولته، فبدأ منذ ذلك الحين يتقلد الوظائف العسكرية المختلفة.

– تأسيس مصطفى كمال لجمعية الوطن والحرية

وكما تم التطرق سابقاً فإن مصطفى كمال دخل في الميدان السياسي أثناء دراسته في كلية أركان الحرب بالعاصمة، حيث بدأ طلاب تلك المدرسة ينشطون سراً، وكان أساتذة الكلية والكثير من كبار الضباط يعطِفون على الطلبة ويشاركونهم مقاصدهم الرامية لقلب نظام الحكم، لكنهم اكتفوا بالسكوت بحيث لم يتجرؤوا على البروز للعيان في شكل حركة مُنظمة

---

[1] – العزام عبد الله: المرجع السابق، ص 10.

[2] – الهاشمي عبد المنعم: المرجع السابق، ص 580.

[3] –*Allasoy yuhsel, op,cit , p 3* .

[4] – البلعاوي فتحي بشير: المرجع السابق، ص 11.

لكن الطلاب كانوا أكثر جرأة من أساتذتهم، وبذلك شكلوا جمعية عُرفت بإسم "الوطن"[1]، وكانت تلك الجمعية قائمة على الفكر الثوري المُناهض للنظام العثماني، وكانت لها صحيفة ناطقة باسمها ولسان حالها من أجل الدعاية لها[2].

وكان مؤسسوا تلك الجمعية شباناً لم يتجاوزوا العشرين أو الثلاثين من العُمر، حيث كانت تلك الجمعية من بين أقوى الجمعيات وأكثرها انتشاراً، وفور انضمام مصطفى كمال لها راح يساهم في عقد اجتماعاتها وتحرير المقالات النارية[3]، التي كانت تُهاجم السلطان عبد الحميد الثاني ونظامه الذي خنق الحريات وقمع الأفكار والآراء الحديثة حسب رأيهم، كما أن الجمعية هاجمت الوُعاظ ورجال الدين الذين يقفون في وجه كل تقدم وإصلاح.

فأقسم أعضاء الجمعية على مواصلة عملهم الذي مشوا فيه، والذي كان يهدف إلى إنشاء حكومة دستورية يختارها برلمان شعبي، حيث تتمثل مهمة تلك الحكومة في تحرير الشعب من الاضطهاد[4].

وبذلك أصبحت للجمعية فروع في كل من يافا والقدس وكذا بيروت والعريش، كما وصلت أيضاً إلى صفوف الجيش الخامس، لأن للجيش له دور مهم في الدولة وهو القادر على قلب الأوضاع في أية لحظة[5].

نظراً لحرص أجهزة الدولة العثمانية للحفاظ على الأمن، فقد خصصت من أجل ذلك جهازاً للمخابرات ليقضي على كل تنظيم سري ثوري، وبدأ ذلك الجهاز عمله حيث قام بملاحقة أعضاء الجمعية، ذلك ما أجبرها لنقل نشاطها لسالونيك، لأنها من أكثر عواصم الولايات تقدماً

---

[1] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص ص 20،21.

[2] – سعد الله أبو القاسم: المرجع السابق، ص 36.

[3] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص 29.

[4] – هلال رضا: المرجع السابق، ص 48.

[5] – مصطفى أحمد عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 263.

في مجال التعليم، الثقافة والوعي السياسي إضافة إلى أنها أكثر اتصالاً بالغرب[1]، وفي تلك البلدة – سالونيك– تم تغيير إسم جمعية الوطن فأضيفت لها كلمة الحرية وبذلك أصبحت "جمعية الوطن والحرية"[2].

وقد ارتمت تلك الحركة الثورية في أحضان المحافل الماسونية[3]، من خلال عقد اجتماعاتها المُختلفة بها، كما تلقَت منها الدعم المُتمثل في المساعدات المالية خاصة من يهود الدونمة الذين ينتمي إليهم مصطفى كمال، حيث كان اليهود يأملون في نجاح الحركة الثورية من أجل تحسين وضعهم الاجتماعي في الدولة العثمانية[4].

لكن ذلك الأمن لم يستمر طويلاً، لأن جهاز مخابرات السلطان عبد الحميد الثاني قد تفطن إلى التنظيم السري، وكُتب عن هذا الأخير تقريراً للنشاطات التي يقومون بها، ورفعوه إلى القصر، فانزعج السلطان أيما انزعاج من هؤلاء الشبان لأنهم ضباط الجيش وقواده في المستقبل، ومن ثم أصدر أمره إلى إسماعيل حقي باشا القائد العام للتدريب الحربي وهو من رجالات السلطان المُخلصين، كي يقضي على الجمعية ومؤسسيها، وسرعان ما أرسل حقي باشا في طلب مدير الكلية العسكرية وشدد في لومه وتعنيفه على تهاونه في مساعدته للقائمين على أمر الجمعية، ومنذ ذلك اليوم انصاع المدير للأوامر ومنع عقد أي اجتماع داخل أسوار الكلية[5].

لكن هؤلاء الطلبة لم يملوا وواصلوا اجتماعاتهم خارج ثكناتهم العسكرية، وفي تلك الأثناء أصبح مصطفى كمال رئيساً للجمعية بعد أن طغت شخصيته وأفكاره على الآخرين،

[1] – حمزة المنصور ميمونة: **تاريخ الدولة العثمانية**، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 136.

[2] – عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 68.

[3] – **المحافل الماسونية:** تعتبر الخزان الثقافي والاقتصادي للمعارضة المتآمرة على كيان الأمة الإسلامية، فقد كانت تمول الأحزاب والجمعيات المناهضة لنظام الحكم العثماني، فالتزويد كان بالأفكار والمال والرجال وبمباركة القوى السياسية الأوربية، أنظر: فلاحة محمد خير: **الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد**، [د،م]، 2005، ص 72.

[4] – مصطفى أحمد عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 264.

[5] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص ص 21،22.

حيث استأجر غرفة في أحد الأحياء الشعبية الفقيرة، لإبعاد الشُبهة وتضليل رجال البوليس عنه، وجعل من تلك الغرفة مركزاً لعقد الاجتماعات واستصدار جريدته التي سُميت على اسم الجمعية.

إلا أن جهاز المخابرات الحميدي وفِق في اكتشاف المكان الذي تُعقد فيه الاجتماعات عن طريق عميل لهم، انضم للجمعية بعدما أوهم أعضائها بأنه لا يقل عنهم نقمة على السلطان عبد الحميد الثاني ونظام حكمه، وفي الوقت المناسب وأثناء عقد إحدى الاجتماعات داهم رجال البوليس المكان[1] واعتقلوا أعضاء الجمعية ومعهم مصطفى كمال، وزُج بهم في السجن باستانبول، حيث تجمعت لدى البوليس أدلة كثيرة ضد رئيس الجمعية ومن ثم عُزل عن الباقين في زنزانة خاصة – قذرة وضيقة مليئة بالهوام والحشرات– ذلك ما أثر في نفسيته كثيراً.

وبعد عدة أسابيع وبدون مقدمات تم إخراجه من الزنزانة وأُخذ إلى مكتب حقي باشا، حيث قال له: "**لقد أظهرت مقدرة فائقة وأمامك – إذا شئت – مستقبل باهر في خدمة صاحب الجلالة لكنك بدلاً من ذلك جلبت العار على نفسك وعلى سترتك العسكرية ... وأنكى من ذلك أنك صرت خائناً فانغمست في السياسة والمؤامرات الانقلابية التي يقوم بها خونة يضمرون الشر لمولانا السلطان وشجعت رفاقك على أن يحذوا حذوك**"، وواصل كلامه دون أن ينطق مصطفى كمال بكلمة واحدة، وأخبره بأن السلطان قد عفا عنه وسيلحقه بإحدى فرق الفرسان بدمشق، وفي الأخير حذره بأن لا تكون له فرصة ثانية مرة أخرى، وفي نفس الليلة وُضع في سفينة كانت مُتجهة نحو سوريا[2].

---

[1] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص 30.

[2] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص ص 23،24.

أما عن نشاط جمعية الوطن والحرية الثوري فقد بقي على المستوى النظري، إذ أنها لم تستطع إثبات وجودها على الساحة السياسية، حيث احتوتها فيما بعد جمعية الإتحاد والترقي[1] التي سيتم الحديث عنها في الفصل التالي.

[1] – البلعاوي فتحي بشير: المرجع السابق، ص 12.

الفصل الثانـي

نشاطات مصطفى كمال أتاتورك السياسية والعسكريـة.

المبحث الأول: النشاط السياسي لمصطفى كمال.

المطلب الأول: نشأة جمعية الإتحاد والترقي وتطورها.

المطلب الثاني: علاقة مصطفى كمال بالاتحاديين.

المطلب الثالث: ثورة الاتحاديين على عبد الحميد الثاني 1908م.

المبحث الثانـي: النشاط العسكري لمصطفى كمال.

المطلب الأول: الإحتلال الإيطالي لليبيا 1911م.

المطلب الثاني: حصار أدرنة 1912م.

المطلب الثالث: مساهمات مصطفى كمال في العمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى.

الفصل الثاني: نشاطات مصطفى كمال السياسية والعسكرية.

المبحث الأول: النشاط السياسي لمصطفى كمال أتاتورك.

المطلب الأول: نشأة جمعية الإتحاد والترقي وتطورها.

تعتبر جمعية الإتحاد والترقي السباقة في النشاط السياسي المُناهض لنظام الحُكم العثماني عن جمعية الوطن والحرية التي قام بتأسيسها مصطفى كمال، وفي هذا المبحث سيتم التعرض إلى تاريخ إنشاءها وتطورها.

تعود نشأة حركة العثمانيين الجدد بني عثمان ليلر، إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي(19م)، حيث تأسست هذه الأخيرة على يد مجموعة من الشخصيات العثمانية، التي تخرجت من المدارس الأوربية في وقت سابق، واستقرت في عواصمها كلندن وباريس وجنيف، وهنا بدأ عمل هؤلاء عن طريق تحرير المقالات الصحفية والأدبية التي تنتقد مُجمل الأوضاع السائدة في الدولة العثمانية، وكذا مُطالبتهم من السلطان العثماني بالإصلاحات لأجل مواكبة الحضارة الأوربية[1]، لذا كان تأثُر الشباب العثماني بتلك الأفكار الغربية، منها أفكار الثورة الفرنسية[2]، بالإضافة إلى الحركة القومية الإيطالية التي قادها ماتزيني الذي أسس جمعية إيطاليا الفتاة عام 1831م بهدف الوحدة الإيطالية.

وفي عام 1865م التقى ستة من الشباب المثقفين العثمانيين في حديقة تسمى "غابة بلغراد" بضواحي إستانبول، وتناقشوا حول العديد من المواضيع السياسية وخرجوا في الأخير بفكرة فحواها تشكيل جمعية سرية، مُستلهمةً أفكارها من جمعية الكاربوني الإيطالية السالفة

[1] – محمد علي الأحمد: **سقوط الخلافة**، دار الإسراء، عمان، 2007، ص 162.

[2] – **الثورة الفرنسية:** تعتبر من أبرز أحداث القارة الأوربية، والتي قامت في سنة 1789م على يد طبقة الشعب من رعاة وفلاحين، استطاعوا القيام بالثورة وأسقطوا خلالها الملك لويس السادس(16) عشر والملكة ماري أنطوانيت وتم إعدامهم بالمقصلة، وبذلك سقطت الملكية وظهرت جمهورية فرنسا الحديثة، ومن أهم أحداثها سقوط سجن الباستيل، أما عن مبادئها فهي الحرية والإخاء والمساواة أنظر: الغازي أماني جعفر: **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية**، دار القاهرة، القاهرة، 2007، ص 335.

الذكر[1]، فقد عبرت تلك الحركة عن نفسها بادئ الأمر عن طريق الأدب، حيث ظهر التقليد جلياً وواضحاً للنماذج الأوربية عامة والفرنسية خاصة بدلاً من النماذج الفارسية والعربية[2]، لكن تلك الجمعية ما لبثت أن انحلت بسب الاختلافات التي وقعت بين أعضائها، خاصة فيما تعلق بالمبادئ التي تقوم عليها الجمعية، ذلك بالإضافة إلى الخلافات الشخصية فيما بينهم.

وبقي وضع تلك الجمعية متردياً إلى أن حلت محلها جمعية أخرى تميزت بالحماس القومي والاتجاه الثوري أكثر والتي سُميت بـ "تركيا الفتاة"[3]، حيث تأسست هذه الأخيرة في عام 1889م، ولم يكن اختيار ذلك التاريخ اعتباطياً بل كان مُخططاً، حيث كان مُصادفاً لذكرى الاحتفالات المئوية لقيام الثورة الفرنسية، فأرادوا بذلك أن تكون تلك الذكرى تاريخاً لإنشاء منظمتهم[4].

لقد كان تأسيس جمعية تركيا الفتاة من طرف طلاب المدرسة العسكرية الطبية باستانبول، وذلك بتحريض من أساتذتهم الذين هدفوا لخلق مُعارضة للحكم العثماني، ومن ثم نشر أفكار العثمانيين الجدد بين طلاب المدرسة[5].

---

[1] – البروادي محمد زكي: المرجع السابق، ص 439.

[2] – عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 64.

[3] – أبو علية عبد الفتاح حسن: المرجع السابق، ص 359.

[4] – الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 47.

[5] – زين العابدين شمس الدين نجم: ، المرجع السابق، ص 390.

وبذلك كان تأسيس تلك اللجنة السرية والمُتألفة من[1] إبراهيم تيمو[2] الذي كان يُسمي نفسه أدهم أحياناً، إضافة إلى عناصر أخرى كإسحاق سكوتي، وشركس محمد رشيد، وعبد الله جودت[3]، أما عن انتماءات هؤلاء الأعضاء المُؤسسين فقد كانوا من جنسيات مختلفة، أتراك ويهود وعناصر أخرى عثمانية، والأرجح أن تلك العناصر يهودية في غالبها، وهم اليهود الذين استوطنوا سالونيك بعد خروجهم من الأندلس، وهم نفسهم يهود الدونمة الذين يدَعون الإسلام[4]، كما ضمت عناصر أخرى من العرب، البلغار، الأرمن، الروم، الأكراد وغيرهم[5].

وسرعان ما تم انتشار أفكار الجمعية في أواسط طلاب المدارس العسكرية، لأن ذلك النوع من التعليم كان يقوم آنذاك على أسس أوربية، لأن الأساتذة كانوا من جنسيات فرنسية وأخرى بروسية، وهنا حدث التأثر والاحتكاك بالثقافة الغربية، بينما ظل التعليم المدني تحت إشراف العلماء، لذا كان اتجاه الجمعية السرية موجهاً نحو الجيش باعتبار الدور الذي تلعبُه المؤسسة العسكرية في تأسيس الدولة وتقدمها[6]، وقد سرت أفكارها بعد ذلك من المدرسة العسكرية الطبية إلى باقي المدارس الأخرى[7].

---

[1] - *Christopher Psilos : **The Young Turk Revolution And The Macedonian Question 1908-1912**,Submitted In Accordance With The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy, The University Of Leeds, Department Of Russian And Slavonic Studies, 2000, p 13.*

[2] –**إبراهيم تيمو**: ولد في مارس 1765م في بلدة "ستروغا" قرب حدود يوغسلافيا سابقاً مع ألبانيا، من أب ألباني الأصل، تلقى تعليمه الأول في بلدته ثم انتقل إلى إستانبول والتحق بالمدرسة الطبية العسكرية عام 1886م ولما تخرج منها بعد سنتين التحق بالكلية الطبية العسكرية وتخرج طبيباً للعيون في 1893م، هرب إلى رومانيا عام 1895م وأصدر بها مجلة "صدى الملة" ولما أُعلن الدستور العثماني في 1908م عاد إلى إستانبول وأسس فيها " الحزب العثماني الديمقراطي"، وتوفي في مجيدية برومانيا في أوت 1945م، أنظر: الخراشي سليمان صالح: **كيف سقطت الدولة العثمانية**، دار القاسم، الرياض، 1999م، ص 43.

[3] – الهاشمي عبد المنعم: المرجع السابق، ص 563.

[4] – بيومي زكريا سليمان: **قراءة إسلامية في تاريخ الدولة العثمانية**، دار العلم والإيمان، [د،م]، 2009، ص 149.

[5] – الهلالي محمد مصطفى: **السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود**، دار الفكر، دمشق، 2004، ص 168.

[6] – حمزة المنصور ميمونة: المرجع السابق، ص 134.

[7] – حسن عيسى: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، المرجع السابق، ص 338.

أما عن فكر أفراد تلك الجمعية فقد تبنوا القومية الطورانية[1] المُتشددة، التي أنكرت الأخوة الإسلامية وعادت إلى الجذور الإثنية التركية، ذلك ما نتج عنه تآلف مُختلف القوميات الأخرى وخاصة العرب[2]، وبذلك فإن جمعية تركيا الفتاة هي جناحها السياسي والتي تُؤمن بضرورة الاعتماد على العنصر التركي اعتماداً شبه كلي، وذلك من خلال فصل الدين عن الدولة وإضعاف العنصر العربي وبخاصة الإسلامي بتشجيع واضح من اليهود[3].

وقد تمت ترجمة ذلك الفكر السياسي على الواقع من خلال إصدار صحيفة ناطقة باسمها تدعى "مشورت"، تعمل على تحقيق أهدافها المُسطرة، فجاء في مقال لها بعنوان منهاجنا "**إننا نطالب بالإصلاحات ولا نقتصرها على هذه الولاية أو تلك، بل نطلبها للإمبراطورية كافة لا لمصلحة قومية واحدة بل لمصلحة العثمانيين كافة سواء كانوا يهوداً أو نصارى أو مسلمين**"، وفي فترة لاحقة تأسست صحيفة أخرى بعنوان "الميزان" ومنذ ذلك الوقت أصبحت هاتان الصحيفتان تعبران عن جناحي الجمعية.

ففي بادئ الأمر اقتصر دور ونشاط جمعية تركيا الفتاة على استصدار الصحف فقط والتي كانت تدخُل الدولة العثمانية عن طريق دوائر البريد الأجنبية التي كانت تابعة لسفارات الدول الأوربية[4]، حيث كان ذلك النشاط سرياً من خلال التنسيق بين أعضاء الجمعية في الداخل والخارج، لذا كان إبراهيم تيمو يقضي مُعظم أوقاته في الخارج بغرض كسب عدد أكبر

---

[1] – **الطورانية:** نسبة إلى طوران وهي كلمة من أصل فارسي، وتشير بوجه عام إلى المناطق الواقعة شرقي وشمال شرقي إيران وهي المناطق التي كان يُعتقد في القرن التاسع عشر(19م) ميلادي، أنها الموطن الأصلي للجنس الطوراني، وتمتد تلك المناطق في مساحات واسعة في آسيا الوسطى والشمالية، وكان نتيجة النظريات الطورانية نمو شعور مُعين بوجود قرابة بين شعوب كانت تعتبر منتمية للجنس الطوراني ومنها الأتراك، وبعد الثورة الكمالية قيل أن موطن الأتراك الأول في أواسط آسيا هو مهد الحضارات التي انتشرت قبل الميلاد بآلاف السنين إلى الصين والهند وغربي آسيا وشمالي إفريقيا وأوربا، أنظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص 261.

[2] – الكاتب سيف الدين: المرجع السابق، ص 125.

[3] – حلاق حسان: **تاريخ الشعوب الإسلامية الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص 45.

[4] – البلعاوي فتحي بشير: المرجع السابق، ص 15.

من الأعضاء وضمهم لمنظمته، وفي تلك الأثناء تم التنسيق فيما بينهم من أجل توحيد كل من العملين العسكري والمدني، لمناهضة السلطان عبد الحميد الثاني وقد جاءت تلك الفكرة بعد تغلغل الجمعية في وحدات الجيش وبين موظفي الدولة المدنيين أيضاً[1].

لقد كان اسم الجمعية سابقاً في الأوساط العسكرية "الإتحاد العثماني" وأحمد رضا بك[2] هو مُمثل الجناح المدني لها، ونتيجة تأثره بدستور "الانتظام والترقي" لصاحبه أوغست كونت[3] فقد أخذ منه كلمة "الترقي" مع احتفاظ العسكريين باسم "الإتحاد"، ومنه تم الاتفاق على أن يكون الاسم الجديد لجمعيتهم هو "الإتحاد والترقي"[4]

أما عن أهداف تلك الجمعية فقد تعددت بتعدد عناصر تكوينها، فكان الهدف الرئيس لها هو تحقيق أطماع اليهود لأنهم يمثلون العنصر الفاعل بسبب عددهم الكبير، ومنه فإن تلك الأطماع تركزت في الهجرة اليهودية لفلسطين، ورأت بأن ذلك لا يتحقق إلا من خلال السيطرة على زمام الأمور داخل الدولة العثمانية[5]، إضافة إلى أهداف أخرى تمثلت في محاربة استبداد عبد الحميد الثاني والعمل على إعادة الحياة الدستورية إلى الدولة العثمانية من جديد[6].

---

[1] – الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 48.

[2] – **أحمد رضا بك:** من أب تركي وأم نمساوية، فكان أبوه معروف بإسم "علي بك الإنجليزي" لحبه للإنجليز، أما هو فقد كان مديراً في مدرسة الزراعة في مدينة بورصة، إضافة إلى كتابته مقالات يمدح فيها السلطان عبد الحميد الثاني في جريدة بإسم "نيلوفر"، كما حاول التقرب من القصر لكن ذلك لم يتحقق، فهرب نحو باريس رافعاً راية المعارضة ضد السلطان، أنظر: البروادي محمد زكي: المرجع السابق، ص 439.

[3] – **أوغست كونت:** 1798م–1857م فرنسي ولد في مونتبليه والتحق منذ سن السادسة(16) عشر بمدرسة مُختصة بتدريس الرياضيات والطبيعة، وكان يُلقي بعض المحاضرات الخاصة بالفلسفة الوضعية، وقد كتب ونشر مذكرات عنها مابين 1830م–1842م، ومن أهم أعماله "دراسة في الفلسفة الوضعية"، و"مذهب في السياسة الوضعية"، أنظر: شهاب محمد: **رواد علم الاجتماع**، [د،د،ن]، [د،م]، [د،ت]، ص 17.

[4] – عيسى الحسن: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، المرجع السابق، ص 138.

[5] – بيومي زكريا سليمان: المرجع السابق، ص ص 150 ، 151.

[6] – غربي الغالي: **دراسة حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288م–1916م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 159.

المطلب الثاني: علاقة مصطفى كمال بالاتحاديين.

بعد بروز جمعية الإتحاد والترقي والتوسيع من نطاقها الجغرافي ونشاطاتها، فقد احتوت بذلك جمعية الوطن التي أسسها مصطفى كمال، ذلك ما جعل الاتحاديين يفكرون في ضمه إليهم، ولكن قبل ذلك تمت مراقبته خفية وبعد التأكد من صدق نواياه دعته للانضمام إلى تشكيلتهم السياسية، ومنه تم العمل مباشرة على تلقينه نُظم الجمعية، التي أُلحق بها فيما بعد بأحد شُعبها ألا وهي منظمة "النيهيلست"[1]، والتي تضم في عضويتها أشخاص كبار في السن ومن محبي كتم الأسرار، وفي تلك الحالة وجد مصطفى كمال نفسه متورطاً بانتمائه لذلك النوع من المنظمات ذات الطابع الدولي السري، وهو لا يدري الأهداف التي تسعى لتحقيقها، إضافة إلى أنه كان يُحب السيطرة والتزعم فلم يجد نصيبه من ذلك[2]، فعلى عكس ما كان يطمح إليه فقد ظن أن اجتماعات المنظمة ستطرح المشاكل التي تُحيط بالدولة العثمانية من كل جانب لكن كل ذلك لم يحصل.

فأدرك في النهاية أن المنظمة سوى محفل ماسوني، ذلك ما جعل ثائرته تثور على قادة الإتحاد والترقي[3] واعتبرهم مُجرد خونة همهم الأساسي والوحيد هو الوصول إلى الحكم بكل

---

[1] – **النيهيلست:** النهلستية تعني العدمية أو اللاشيئية وهي وجهة نظر تقول بأن القيم والمعتقدات التقليدية لا أساس لها من الصحة، وأن الوجود لا معنى له، وتُنكر أن تكون للمبادئ أي أساس موضوعي وترى أن الأحوال في المجتمع قد وصلت إلى حد السوء الذي يجعل الهدم مرغوب فيه لذاته وبمعزل عن أي برنامج تبنته أحد الأحزاب الروسية في القرن التاسع(19م) عشر ودعا إلى الإصلاح الثوري واللجوء إلى الدكتاتورية وسياسة الاغتيال والإرهاب، أنظر: الشاذلي محمود ثابت: المرجع السابق، ص 175.

[2] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص 30.

[3] – أنظر الملحق: رقم 06 ص 101 من هذه الدراسة.

الطرق ومن ذلك الباب جاء نقده اللاذع لأعضائها ومن بينهم أنور باشا[1]، وجاويد[2] وكذا طلعت باشا[3] لذا كان الخلاف بينه وبينهم على أشده[4].

المطلب الثالث: ثورة الاتحاديين على عبد الحميد الثاني 1908م.

حاولت جمعية الإتحاد والترقي منذ تأسيسها القيام بعدة محاولات انقلابية ضد السلطان عبد الحميد الثاني، والتي كان عددها ثلاثة انقلابات لكن مصيرها هو الفشل، أما عن المُخططين والمُدبرين فقد كان مصيرهم الاعتقال أو الإقامة الجبرية، وذلك دليل على العفو والتسامح الذي اتسم به عبد الحميد الثاني[5]، أما عن الجهة التي كانت تدعم تلك الانقلابات فتمثلت في الحركة الصهيونية[6]، وبسبب فشلها في الاستيطان بفلسطين فلم تجد سبيلاً إلا

---

[1] – **أنور باشا:** ضابط وسياسي تركي بارز لعب دوراً هاماً في ثورة 1908م ضد السلطان عبد الحميد الثاني، كما عمل ضابط في حملة طرابلس(ليبيا) ضد إيطاليا عام 1911م، وبعد عامين قاد انقلاب ضد الحزب اللبرالي وشكل مع طلعت باشا وجمال باشا قيادة ثلاثية ذات نزعة قومية طورانية حكمت الدولة العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كما عين بعد حملة أدرنة ضد البلغار كوزير للحربية فكان له دور في الدولة لتكون إلى جانب الألمان، وبعد تلك الأحداث حُكم عليه بالإعدام لكنه فر وحاول تنظيم ثورة إسلامية ضد مصطفى كمال أتاتورك، إلا أنه فشل وقُتل خلالها، أنظر: الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، المرجع السابق، ج1، ص 375.

[2] – **جاويد باشا:** إسمه الأول "محمد" وهو يهودي الأصل من الدونمة، لعب دور كبير في الثورة على السلطان عبد الحميد الثاني، وبعد ذلك انتخب نائب لمدينة سالونيك، كما عمل وزير للمالية في حكومة توفيق باشا، أعدم عام 1926م، أنظر: حرب محمد: **مذكرات السلطان عبد الحميد**، ط3، دار القلم، بيروت، 1991، ص 273.

[3] – **طلعت باشا:** ولد بأدرنة عام 1874م، درس القانون بسالونيك مدة من الزمن ثم تقلد مناصب عدة بالدولة العثمانية وقدم خدمات كبيرة لجمعية تركيا الفتاة، عندما انهزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى هرب إلى ألمانيا حيث قُتل هناك في مارس 1921م، أنظر: الخراشي سليمان صالح، المرجع السابق، ص 55.

[4] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص ص 40 ، 41.

[5] – الهلالي محمد مصطفى: المرجع السابق، ص 180.

[6] – **الحركة الصهيونية:** وهي حركة ديناميكية نشطة تميزت بالحفاظ على الترابط المستمر بين أهداف الماضي وأعمال الحاضر ومخططات المستقبل، وقد قامت على فلسفة تستمد أصولها من الفكر اليهودي الذي يتغير حسب الظروف والأحوال، وهي حركة منظمة تنظيماً مركزياً عالمياً تستهدف استعمار أرض العرب وإجلائهم عنها من النيل إلى الفرات واستبدال أهلها بقوم من مختلف الأجناس في دولة إسرائيل، أنظر: دياب محمود: **الصهيونية العالمية**، مطبوعات الشعب، [د،م]، [د،ت]، ص 13.

الوقوف في وجه عبد الحميد الثاني والعمل على تنحيته، لكي يخلو لها الجو من أجل السيطرة على مقاليد الحُكم في الدولة العثمانية[1]، ولذلك كانت تحركات الاتحاديين سريعة حيث قرروا البدء في الثورة على السلطان[2]، وتم تحديد تاريخ ذلك بالضبط في الذكرى الموافقة لمقتل السلطان عبد العزيز، إلا أن الظروف لم تكن مواتية في تلك الفترة، فقد تم تأجيلها من 5 جوان 1908م إلى 23 جويلية من نفس السنة[3]، ففي ذلك التاريخ استولت جمعية الإتحاد والترقي على مكتب البريد الكائن مقره بسالونيك، وقد وقع الاختيار على ذلك المكتب بالتحديد لأنه تم من خلاله إرسال رسائلهم لأتباعهم من الموظفين العسكريين وكذا رجال الدين في مختلف أنحاء الدولة العثمانية، لتبليغهم بأمر الثورة على عبد الحميد الثاني[4]، وبعد انضمام عناصر جديدة لجمعية الإتحاد والترقي كجمال باشا وأنور باشا، فقد ازدادت الجمعية قوة، وبدؤا مباشرة بعقد الاجتماعات للاحتجاج، وما زاد الطينة بلة هو تأخر الرواتب بين عامي 1906م-1907م، وإلى جانب هؤلاء ثار المدنيون وانضموا إليهم مُعلنين سخطهم على السلطان العثماني[5].

وفي الفترة الممتدة من 20 إلى 23 جويلية عمت أعمال العنف والعصيان العسكري والمدني بمختلف المدن[6]، ذلك ما جعل المتمردين يقومون بإرسال برقية لعبد الحميد الثاني يطالبونه فيها بإعادة الدستور الذي أوقفه سابقاً، وعند فشل السلطات العثمانية في السيطرة على زمام الأمور، اضطر عبد الحميد الثاني للموافقة على مطالب الثوار وإعادة الحياة الدستورية من جديد[7].

---

[1] - البروادي محمد زكي: المرجع السابق، ص ص 436 ، 437.

[2] - أنظر الملحق رقم: 07 ص 102 من هذه الدراسة.

[3] - حلاق حسان: **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897م-1909م**، المرجع السابق، ص 294.

[4] - أبو علية عبد الفتاح حسن: المرجع السابق، ص ص 366 ، 367.

[5] - الهلالي محمد مصطفى: المرجع السابق، ص ص 180 ، 181.

[6] - أنظر الملحق: رقم 08 ص 103 من هذه الدراسة.

[7] - أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص 268.

أما عن الثوار الذين قادوا الاحتجاجات فكان مصيرهم العفو، حيث أفرج عن جميع المُعتقلين السياسيين وكل من شارك في أعمال الشغب، كما تم رفع القيود المفروضة على الأشخاص المنفيين[1].

وهنالك أسباب جعلت الاتحاديين[2] يُبقون على السلطان عبد الحميد الثاني في تلك الفترة على العرش رغم قيامهم بالثورة، وذلك يرجع للأسباب التالية:

- لم تكن للاتحاديين القوة الكافية لعزله في عام 1908م.

- إتباع عبد الحميد سياسة المُرونة معهم، ودليل ذلك تنفيذ مطالبهم من خلال إعلان الدستور للمرة الثانية.

ولم يكتفِ اليهود بدعم الثوار فقط، بل قاموا أيضاً بتدبير حادثة للسلطان عبد الحميد الثاني عُرفت "**بحادثة 31 مارت**"[3]، والتي كانت بالتحديد في 14 أفريل عام 1909م، حيث تم إلصاق التهمة بالمسلمين[4] وتحديداً بعبد الحميد الثاني، مُدعين بذلك أنه أراد القضاء على الدستور ومنه أصبحت الحادثة ذريعة لعزله من منصبه[5].

في عام 1909م قامت ثورة تهدف للقضاء على سلطة الاتحاديين، بحُكم أنهم سيطروا على الحكم بطريقة غير مباشرة ودليل ذلك موافقة السلطان على مطالبهم[6]، وبذلك تحرك عسكر جمعية الإتحاد والترقي من سالونيك مُتجهين نحو العاصمة إستانبول، وقاموا بعزل السلطان من كل سلطاته المدنية والدينية[7]، وبذلك صدرت فتوى بخصوص الخلع من قبل شيخ الإسلام

---

[1] – أبو زيدون وديع: المرجع السابق، ص 309.

[2] – أنظر الملحق: رقم 09 ص 104 من هذه الدراسة.

[3] – الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 51.

[4] – أحمد آق كوندز ،سعيد أوزتورك: المصدر السابق، ص 456.

[5] – البروادي محمد زكي: المرجع السابق، ص 442.

[6] – زهدي عبد المجيد سمور: **تاريخ العرب المعاصر**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، [د،م]، 2009، ص 12.

[7] – الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 51.

وتعيين السلطان محمد رشاد[1] بدلاً منه، والذي كان ألعوبة في يد جماعة الإتحاد والترقي، وبتلك الأحداث تكون قد تحققت أماني اليهود في ضرب الخلافة العثمانية، وبدى ذلك واضحاً في الوفد الرباعي الذي أبلغ السلطان عبد الحميد الثاني بقرار العزل، ومن بين أعضاء ذلك الوفد إمانويل قراصو[2]، ومنه فإن السلطان الجديد محمد رشاد قد اعتمد في حُكمه للسلطنة اعتماداً شبه كلي على العناصر اليهودية[3].

أما عن موقف مصطفى كمال من مجريات تلك الأحداث، فقد كان يرى بأن الثورة على السلطان عبد الحميد الثاني مُجرد مغامرة جُنونية، لكن على عكس ما توقع فقد لاقت نجاحاً كبيراً بالنسبة للاتحاديين، وبعد الثورة عُين كملحق في البعثة العسكرية المُرسلة نحو فرنسا في عام 1910م، ثم عاد لسالونيك مشرفاً على إحدى مدارس الضُباط بالمدينة، وهنا بدأ بمعاودة نشاطه السياسي المناوئ لجمعية الإتحاد والترقي، لأنه كان على خلاف دائم معهم، وعندما علم محمود شوكت[4] بذلك فوجه إليه تهمة تتعلق بتحريضه للجنود من أجل القيام بثورة ضده، لذا عمل محمود شوكت على إقالته من منصبه وتوجيهه للعمل في ديوان الوزارة بالعاصمة[5].

---

[1] – **محمد رشاد:**(محمد الخامس) تولى الحكم في عام 1910م وهو أخ السلطان المخلوع عبد الحميد الثاني، عندما اعتلى العرش كان عمره ثماني وستين(68) سنة، ففي فترة حكمه اختلف الاتحاديون حول دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى، أنظر: درويش هدى: المرجع السابق، ص ص 44 ، 45.

[2] – **إمانويل قراصو**: يهودي إسباني كان من أوائل المشاركين في حركة تركيا الفتاة، وكان مسوؤلاً عن التحريض ضد السلطان عبد الحميد الثاني، كما عملت جمعية الإتحاد والترقي بنجاح على تعيينه في المجلس النيابي العثماني نائباً عن سالونيك مرة واحدة وعن إستانبول مرتين، كما عمل مفتش للإعاشة أثناء الحرب واستطاع بمنصبه أن يجمع أموال كثيرة، إضافة إلى أنه قد لعب دور كبير في إحتلال إيطاليا لليبيا نظير مبلغ مالي دفعته إيطاليا له، واضطر فيما بعد نتيجة لخيانته أن يهرب نحو إيطاليا ويحصل على الجنسية الإيطالية، أنظر: البلعاوي فتحي بشير: المرجع السابق، ص 32.

[3] – بيومي زكريا سليمان: المرجع السابق، ص 186.

[4] – **محمود شوكت:** ولد ببغداد عام 1859م دخل المدرسة العسكرية في إستانبول وتخرج منها عام 1882م برتبة نقيب، وذهب في البعثة العسكرية نحو ألمانيا ورجع منها برتبة جنرال، كما تم تعيينه وزير للحربية ثم رئيس للوزارة عام 1912م واغتيل بعد ستة أشهر، أنظر: محمود شاكر: **التاريخ الإسلامي العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 206.

[5] – أرمسترونج هـ.س: المصدر السابق، ص 33–39.

المبحث الثاني: النشاط العسكري لمصطفى كمال أتاتورك.

المطلب الأول: الإحتلال الإيطالي لليبيا 1911م.

لقد واجهت السلطان محمد الخامس عدة فتن، منها الثورة باليمن في عام 1911م، كما حدثت في نفس السنة أيضاً الحرب الإيطالية[1] العثمانية، حيث كانت أوضاع ليبيا[2] قبل الإحتلال الإيطالي لها قد وصلت إلى درجة كبيرة من السوء، ففي الفترة الممتدة بين سنوات 1835م-1911م، تداول على السلطة بها ثلاثة وثلاثون والياً، إلا أن هؤلاء الولاة لم تكن لهم أية كفاءة أو خبرة تُذكر، إضافة إلى تعرض ليبيا إلى مجاعة بسبب شُح الأمطار ذلك ما زاد الحالة سوءاً، فانتشرت الأمراض والأوبئة منها الكوليرا، كما أن التواجد العسكري في البلاد لم يكن يطمئن، فقُبيل الهجوم الإيطالي تم سحب جزء كبير من القوات العثمانية نحو اليمن من أجل إخضاع المُتمردين بها[3].

وبدأت إيطاليا في تجهيز نفسها لاحتلال ليبيا، وقبل ذلك أجرت جُملة من المفاوضات مع الدول الأوربية، وكما هو معروف أن تلك الدول تقوم بالاتفاق فيما بينها لأجل تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، ونتيجة لذلك حصلت بريطانيا على مصر في عام 1882م، وفرنسا احتلت كل من الجزائر في عام 1830م وتونس في 1881م، أما روسيا فقد استحوذت على المضائق،

---

[1] – **إيطاليا:** تمتد شبه جزيرة إيطاليا من جنوب أوربا إلى داخل البحر الأبيض المتوسط، وتضم جزيرة صقلية الواقعة في الجنوب الغربي من إيطاليا وجزيرة سردينيا من الغرب، وتشكل جبال الألب حدوداً طبيعية لشمال إيطاليا، فتحدها فرنسا من الشمال الغربي وسويسرا والنمسا من الشمال أما يوغسلافيا فتحدها من الشمال الشرقي، أنظر: الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج1، المرجع السابق، ص 441.

[2] – **ليبيا:** تحتل ليبيا موقع هام في حوض البحر الأبيض المتوسط فإلى الشرق تحدها مصر أما الغرب فتحدها كل من تونس والجزائر ويحدها من الجنوب السودان والتشاد، ومن الشمال البحر المتوسط، فهي تؤلف النصف الشرقي للمغرب العربي وحلقة الوصل بين المغرب والمشرق العربيين، وليبيا في مجموعها جزء من هضبة إفريقية التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فقد كانت أول الدول الإفريقية التي ضمتها الدولة العثمانية وآخر بلد خسره العثمانيون، أنظر: ياغي إسماعيل أحمد،شاكر محمود: **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، دار المريخ، الرياض، [د،ت]، ج2، ص 71.

[3] – الجمل شوقي عطاء الله،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ إفريقيا الحديث**، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002، ص 406.

وبعدما حصلت إيطاليا على موافقة كل من ألمانيا والنمسا[1]، بدأت بالتمهيد لاحتلال ليبيا من خلال فتح المدارس، المستشفيات وإرسال البعثات بغرض التجارة، فكان من بين تلك الإرساليات المُهندسون الذين عملوا على وضع المُخططات والخرائط الحربية للتسهيل من عملية الإحتلال[2].

لقد رفضت إيطاليا التضحية بمصالحها في المنطقة، فأرسلت بخصوص ذلك إنذاراً بتاريخ 28 سبتمبر من عام 1911م موجه للباب العالي، يقضي بسحب جيوش تلك الأخيرة وموظفيها خلال أربعٍ وعشرين(24) ساعة[3]، حيث اتهمت الدولة العثمانية بعرقلة الموظفين العثمانيين لجهود الإيطاليين وأعمالهم في كل من طرابلس وبنغازي، كما ادعتْ أن أولئك الموظفين يعملون على تحريض الرأي العام الليبي ضد مصالحهم[4]، أما عن ردة فعل الدولة العثمانية على ذلك الإنذار فقد كانت بشكل دبلوماسي، حيث تم التأكيد على عدم مسؤولية العثمانيين للتأخر في حركة التقدم بطرابلس كما تدعي إيطاليا، لأن تلك المسؤولية تعود إلى عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وأضاف الرد على أن للعثمانيين التزامات نحو الدول الأوربية الأخرى ولا يمكن نقضها[5].

فبعد الإنذار حاول الباب العالي توسيط الدول الأوربية بينها وبين إيطاليا، فأرسلت بذلك الخصوص برقيات باسم السلطان مُطالبة فيها بحقن الدماء، وفي المقابل أن يكون لإيطاليا موطئ قدم بليبيا، إلا أن رد تلك الدول وكما كان متوقعاً، حيث التزمت الحياد وفضلت عدم تدخلها في شؤون غيرها، وبذلك الرد انتهت مُهلة الإنذار[6]، فبتاريخ 2 أكتوبر من عام 1991م

---

[1] – الهاشمي عبد المنعم: المرجع السابق، ص 572.

[2] – عودة محمد عبد الله، الخطيب إبراهيم ياسين: **تاريخ العرب الحديث**، دار الأهلية، عمان، 1989، ص 105.

[3] – المنصور ميمونة حمزة: المرجع السابق، ص 140.

[4] – هاشم سوادي هشام: المرجع السابق، ص 189.

[5] – سعد الله أبو القاسم: المرجع السابق، ص 22.

[6] – شاكر محمود: **التاريخ الإسلامي بلاد المغرب**، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 17.

بدأ الأسطول الإيطالي بإطلاق مدافعه صوب ميناء طرابلس واحتلال المنطقة[1]، وفي تلك الأثناء حاولت الدولة العثمانية استدراك الوضع، من خلال الانتقال مباشرة نحو بؤرة التوتر لكنهم لم يستطيعوا الوصول إلى ليبيا لا براً ولا بحراً، بسبب ضُعف أسطولها البحري الذي يتكون من عدد بسيط من السفن العتيقة، إضافة إلى ذلك رفض الحكومة البريطانية السماح للقوات العثمانية الوصول إلى طرابلس عبر حدود مصر، لأن هذه الأخيرة كانت تحت سيطرة البريطانيين[2].

أما عن التجهيزات التي جاء بها الإيطاليون فقد كانت كبيرة من حيث العُدة والعتاد، ومنه فإن القوات قد تألفت من أربعة وثلاثين ألف فارس وستة آلاف وثلاثمائة حصان، إضافة إلى ألف وخمسين عربة نقل، كما تم جلب ثمانٍ وأربعين مدفع ميدان وأربعة وعشرين مدفعاً جبلياً[3]، وللتصدي لقوة العدو الأجنبي قامت الدولة العثمانية بإرسال ضباط من الجيش العثماني، من بينهم أنور باشا الذي كان سباقاً في الانتقال نحو ليبيا، وفتحي بك الذي كان مُلحقاً عسكرياً بباريس، فجاء هذا الأخير عن طريق البحر المتوسط بواسطة مركب للصيد، كما أُرسل أيضاً مصطفى كمال الذي انتقل من الأناضول نحو سوريا ثم مصر، إلا أنه وجد صعوبة بها لأن بريطانيا منعته من المرور عبر أراضيها لكنه استطاع الفرار في النهاية[4] نحو ليبيا، وعند وصوله هنالك اتجه رأساً نحو الحامية العسكرية بها والمُسماة بعين المنصور[5].

---

[1] – الجمل شوقي عطاء الله، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ إفريقيا الحديث**، المرجع السابق، ص 208.

[2] - *Abdul Rauf,Pam:* ***Islamism And The North West Frontier Province Of British India 1897-1919*** *, Perceptions Winter 2007, P 27.*

[3] – سعد الله أبو القاسم: المرجع السابق، ص 22.

[4] – توفيق محمد محمد: المرجع السابق، ص 26.

[5] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص 50.

تم تقسيم جبهات القتال إلى ثلاث مناطق، فالمنطقة الأولى في بنغازي بقيادة عبد العزيز المصري[1]، والثانية في درنة بقيادة مصطفى كمال، أما المنطقة الثالثة فقادها ناظم بك[2]، بإضافة إلى المتطوعين الذين قادوا المقاومة الحقيقية تحت إمرة أنور باشا[3].

إلا أن تلك المقاومة لم تستطع التقدم والتوغل في البلاد أكثر، حيث بقي الوضع على حاله قرابة السنة، حتى إعلان الجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية، وتبعتها بذلك كل من بلغاريا، اليونان والصرب في أكتوبر عام 1912م[4]، ففي ظل تلك الأحداث اضطر العثمانيون إلى توقيع معاهدة أوشي مع إيطاليا بسويسرا، فتخلت الدولة العثمانية بموجبها على ليبيا أو طرابلس الغرب[5] وتضمنت المعاهدة شروطاً منها:

- الحُكم الذاتي لليبيا.
- تعهد إيطاليا بالعفو العام عن المجاهدين الليبيين، مع منح السكان الحرية الدينية.
- تعهد العثمانيين بعدم إرسال قواتهم لطرابلس وبرقة[6].

---

[1] - **عبد العزيز المصري:** 1879م-1959م، وهو ضابط وسياسي عثماني تخرج من الكلية العسكرية عام 1904م، انضم إلى الاتحاديين بمشاركته في الحركة التي أدت لخلع السلطان عبد الحميد الثاني، كما حارب في اليمن عام 1910م وليبيا 1911م-1912م، واشترك في ثورة الشريف حسين بالحجاز ضد الدولة العثمانية في سنة 1916م، أنظر: حرب محمد: المرجع السابق، ص 278.

[2] - **ناظم بك:** أو باشا 1858م- 1913م، تخرج من المدرسة الحربية في سنة 1882م، عمل في كل من مقدونيا واليمن والحجاز حتى عام 1901م، ثم نفي إلى فزان بعد وصول تقرير من المخابرات عنه، كما عمل وزير للحربية ووالي على بغداد، وقام الاتحاديون باغتياله بحجة أنه تسبب في تسليم أدرنة للبلغاريين، أنظر: حرب محمد: المرجع نفسه، ص 287.

[3] - شاكر محمود: **التاريخ الإسلامي بلاد المغرب**، المرجع السابق، ص 18.

[4] - أبو زيدون وديع: المرجع السابق، ص 322.

[5] - الزيدي مفيد: المرجع السابق، ص 182.

[6] - جمال عبد الهادي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 63،64.

المطلب الثاني: حصار أدرنة 1912م.

لا تزال الحرب الإيطالية العثمانية قائمة في ليبيا، حتى ظهرت بؤرة توتر أخرى للعثمانيين تمثلت في حرب البلقان الثانية، حيث ازدادت حالتها سوءاً بسبب الخلاف الدائر بين كل من بلغاريا وصربيا، والذي تعود جذوره لمعاهدة سان إستفانو، إضافة إلى ذلك هناك سبب آخر تمثل في الدستور الذي أعلنه السلطان عبد الحميد الثاني، لأن ذلك الدستور حسبهم لم يحقق أمانيهم مما أدى بهم إلى تأسيس جمعيات ثورية في مقدونيا، تُصدر منشورات تنتقد فيها ظُلم الأتراك الذي مارسوه ضد غير المسلمين، والقطرة التي أفاضت الكأس هي صدور قرار من الباب العالي يقضي بتنفيذ مشروع استيطاني جديد بمقدونيا، ذلك ما يُعارض ما جاءت به معاهدة برلين، التي حفظت حقوق كل الشعوب المسيحية[1].

فبعد عقد الصلح بين الدولة العثمانية وإيطاليا عام 1912م، وبعودة مصطفى كمال إلى إستانبول وجد جيوش العثمانيين قد انهزمت على الجبهة البلقانية، حيث أعلنت اليونان الحرب عليها من الجنوب واستولت على سالونيك[2]، أما الصرب فقد توجهوا مباشرة نحو العاصمة وبذلك قاموا بمحاصرة أدرنة[3]، وبتلك الهجمات الأوربية المسيحية فقدت الدولة العثمانية مُعظم أراضيها التابعة لها في الجزء الأوربي.

وبوقف القتال تم الاتفاق على استقلال ألبانيا، أما باقي الأراضي البلقانية فقد قُسمت بين أعضاء التحالف البلقاني، حيث كان الصلح بلندن عاصمة بريطانيا أواخر شهر ماي من عام 1913م[4]، لكن الصلح لم يستمر طولاً، لأنهم اختلفوا حول تقسيم الأجزاء التي تحصلوا عليها من الدولة العثمانية، فكان النزاع على سيادة بلغاريا لمقدونيا حيث أصرت بلغاريا على ذلك

---

[1] – أبو زيدون وديع: المرجع السابق، ص 322.

[2] – هلال رضا: المرجع السابق، ص ص 51 ، 52.

[3] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص 53.

[4] – ياغي إسماعيل أحمد : المرجع السابق، 218.

الموقف، ما جعل صربيا، رومانيا واليونان تقف في وجهها، ومنه قامت الحرب من جديد، لتتضم فيها الدولة العثمانية إلى جانب تلك الدول ضد بلغاريا[1].

فتوجه مصطفى كمال على وجه السرعة إلى وزارة الحربية لتقديم نفسه للقيادة العليا بها، وبذلك تم تعيينه على الفور رئيساً لأركان الحرب للفيلق المرابط في شبه جزيرة غاليبولي المُواجهة لمضيق الدردنيل[2]، حيث تمكن من صد هجوم البلغار هنالك، ونتيجة لذلك عُين كملحق عسكري بصوفيا[3].

وبعد نهاية الصراع بين الطرفين تم عقد معاهدة بين الدولة العثمانية وبلغاريا سُميت بمعاهدة "لندن" بتاريخ 30 ماي عام 1913م، فبتلك المعاهدة انتهت الحرب البلقانية التي دامت أكثر من سبعة أشهر، فبموجبها تقلصت الرقعة الجغرافية للعالم الإسلامي، حيث انحسرت حدود الدولة العثمانية من البحر الأدرياتيكي[4] حتى مريج[5].

---

[1] – شاكر محمود: **التاريخ الإسلامي العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 214.

[2] – **الدردنيل:** يربط مضيق الدردنيل بين بحر إيجة ومرمره، وهو جزء من المجرى المائي القادم من البحر الأسود المُحاط باليابسة إلى أن يصل إلى البحر المتوسط، ويبلغ معدل عرضه ما بين خمسة(5) إلى ستة(6) كيلو مترات على طول ستين(60) كيلو متر، ومعدل عمقه يصل إلى ستين(60) متراً، أنظر: مصطفى أحمد أحمد، عثمان حسام الدين إبراهيم، **الموسوعة الجغرافية**، ج2، المرجع السابق، ص 103.

[3] – هلال رضا: المرجع السابق، ص 52.

[4] – **الأدرياتيكي:** هو بحر يتفرع من البحر المتوسط بين إيطاليا والبلقان، ويمتد من البندقية إلى مضيق أوترانتو الذي يربطه بالبحر الأيوني، ففي عهد السلطان أورخان بسط العثمانيون نفوذهم على أطراف أوربا الشرقية ثم جاء ابنه السلطان مراد الأول ليستكمل التوسعات التي بدأها والده، فتوغلت قواته في عمق أوربا الشرقية حتى وصلت إلى ساحل الأدرياتيكي، أنظر: نبهان يحى محمد، المرجع السابق، ص 67.

[5] – أوزتونا يلماز: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل، إستانبول، 1990، مج2، ص 219.

وبنهاية الحرب تُرك الباب مفتوحاً للاتجاه الطوراني الذي تغذى منها، حيث برز ذلك من خلال تحديث الدولة العثمانية لقواتها المُسلحة، بحيث جلبت خبراء غربيين لتدريب الجيش العثماني إضافة إلى إرسال بعثات عسكرية، كل ذلك ساهم في تزايد النفوذ الألماني بها[1].

المطلب الثالث: مساهمات مصطفى كمال في العمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى.

بعد الحربين اللتين خاضتهُما الدولة العثمانية على الجبهتين الليبية والبلقانية، حيث شددت جماعة الإتحاد والترقي قبضتها على زمام الحُكم بحجة أن السلطنة بحاجة لقيادة قوية مُتمثلة في تنظيمهم، ذلك ما جعلهم يلفِتون الأنظار حولهم فانتقلت السلطة من مجلس الوزراء إلى قادة الإتحاد والترقي[2].

لقد أدت المشاكل والاضطرابات التي حدثت في البلقان إلى تفجير الحرب العالمية الأولى وما زاد الطينة بلة هو مقتل ولي عهد النمسا، وبذلك قدمت هذه الأخيرة إنذاراً للصرب، فتوتر الوضع بين البلدين وأقحمت الدول الأوربية الكبرى في ذلك، فساندت فرنسا، روسيا وبريطانيا صربيا أما ألمانيا فقد وقفت في صف النمسا، وفيما يخص الدولة العثمانية فقد أعلنت حيادها[3] في بادئ الأمر لمدة ثلاث أشهر، وكان ذلك الموقف نابعاً من النفوذ الأوربي المُتغلغل في أراضيها، فروسيا كانت تطمع في السيطرة على المضائق لتصل إلى مياه البحر الأبيض المتوسط، أما فرنسا فقد كانت تُشرف على الدرك داخل الدولة العثمانية إضافة إلى أن لديها استثمارات مالية بلبنان، وبريطانيا كانت تُشرف على البحرية العثمانية، وبالنسبة لألمانيا فكان لها نفوذاً عسكرياً كبيراً في أنحاء الدولة العثمانية، لأنها ساعدتها في حروبها كحرب البلقان الثانية، الأمر الذي جعل العثمانيين يُحاولون الحصول على ضمانات من طرف الدول الأوربية السالفة الذكر، من أجل سلامة أراضيها من المطامع الروسية، لكن تلك المحاولات كانت دون

---

[1] – ياغي إسماعيل أحمد: المرجع السابق، 219.

[2] – أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ص 285 ، 286.

[3] – ياغي إسماعيل أحمد: المرجع السابق، ص 219.

جدوى، فوجدت السلطنة نفسها في ظل تلك الظروف أمام خيارين لا ثالث لهما، الأول هو أن تتحالف مع بريطانيا وفرنسا ضد ألمانيا وبذلك تتقي شر روسيا، أما الخيار الثاني فيتمثل في تحالفها مع الألمان لتستفيد من مساعداتها للقضاء على النفوذ الروسي في الدولة العثمانية[1].

وبذلك أصبح أمر دخول الدولة العثمانية إلى الحرب أمراً مفروغاً منه، لأن الكثير يتساءلون عن الفريق الذي ستنحاز إليه، فالغالبية كانت تميل نحو فرنسا وإنجلترا[2]، وفي الأخير تم التوصل إلى قرار دخول الحرب لجانب ألمانيا[3]، حيث تمكن أنور باشا من السيطرة على الأوضاع، وبالتالي انحيازه إلى صف الألمان كان نابعاً من الشعبية التي حضي بها في حربه الأخيرة بالبلقان، إضافة إلى تأثره بهم لأنه عمل كملحق عسكري لبلاده ببرلين[4].

إضافة إلى ذلك فإن دخول الدولة العثمانية الحرب لجانب ألمانيا، يعود لأسباب تخُص مصلحة السلطنة أيضاً فبدخولها الحرب فكرت في استرجاع كل من مصر وقبرص[5] اللتان احتلتهما بريطانيا على الرغم من أن هذه الأخيرة كانت الحليف التقليدي للعثمانيين طوال ربع قرن[6]، إضافة إلى رفض قوات الحلفاء توفير الحماية لها ضد التهديدات الروسية[7]، وفي نفس الوقت كانت ألمانيا بحاجة ماسة لذلك التحالف، لأن لها استثمارات بها، ذلك من جهة ومن جهة أخرى كانت تحتاج إلى إستراتيجيتها[8].

---

[1] – زهدي عبد المجيد سمور: المرجع السابق، ص 33.

[2] – ملزباتريك ماري: **سلاطين بني عثمان**، مؤسسة عز الدين، بيروت، 1986، ص 161.

[3] – أبي فاضل وهيب: **موسوعة عالم التاريخ والحضارة**، ط2، نوبليس، [د،م]، 2005، ج4، ص 46.

[4] – المنصور ميمونة حمزة: المرجع السابق، ص ص 153، 154.

[5] – **قبرص:** هي ثالث جزر البحر المتوسط حجماً، وتمتاز بمناخ متوسطي جاف في الصيف ورطب في الشتاء، أما عن سكانها فهم ينقسمون إلى طائفتين كبيرتين هما الروم الأرثوذكس والمسلمين، واللغات الرسمية بها هي اليونانية، التركية والإنجليزية، ومن أهم مدنها العاصمة نيقوسيا وكذا لارنكا، أنظر: الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، مج4، المرجع السابق، ص 744 ، 745.

[6] – مصطفى أحمد عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 284.

[7] *- Abdul Rauf,Pam: op cit, p 33.*

[8] – زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص 408.

وفي 2 أوت من عام 1914م تم التوقيع على حلف سري بين كل من أنور باشا والألمانيين ضد روسيا، وذلك دون علم الباب العالي، وبعد التوقيع وافق الوزراء عليه على مضض، وقد أُحيط الحلف بالسرية التامة فلم يعلم به إلا حليم باشا[1]، خوفاً من أن يسمع الاتحاديون بذلك، لأنهم مالوا كما ذُكر آنفاً لفرنسا وبريطانيا، وبموجب ذلك الحلف قامت ألمانيا بتزويد الجيش العثماني بنصف مليون طاقة مدفعية ومائتي ألف بندقية[2].

وفي 29 أكتوبر تحرك الأسطول العثماني، حيث بدأ بقصف عدد كبير من السفن الحربية الروسية وإغراقها، الشيء الذي جعل دول الوفاق تعلن الحرب على الدولة العثمانية[3]، فبعد أسابيع من إعلان الحرب الأوربية، قامت السلطات العثمانية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دول الحلفاء بتاريخ 2 نوفمبر عام 1914م، وذلك الحدث أدى إلى مبادرة القوات المُتحالفة الإنجليزية والفرنسية بالهجوم على أراضي الدولة العثمانية في 25 أفريل عام 1915م، حيث نزلت تلك القوات على الساحل الغربي من شبه جزيرة غاليبولي[4].

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى كان مصطفى كمال يواصل مهامه بصوفيا، لكنه كان على علم بما يحدث، فقد كان رافضاً دخول السلطنة إلى الحرب مفضلاً بقاءها على حيادها، ظناً منه أن تلك الحرب لن تدوم أكثر من أسابيع معدودة، إلا أن ما تصوره لم يحدث، فقد اغتاظ من عدم مشاركته فيها، ذلك ما جعله يبرق لأنور باشا ويطلب منه الالتحاق بجبهة

---

[1] – **حليم باشا:** 1838م–1914م، تقلد عدة وظائف في الدولة العثمانية منها مدير مطبعة الدولة (مطبعة العامرة) ومدير جريدة "تقويم وقائع"، وبعد تولي عبد الحميد الثاني الحكم تولى مناصب هامة منها باشكاتب، المابين وهو عقد الصلة بين القصر والحكومة، كما انتخب رئيس للمجلس الوطني وبعد حادثة واحد وثلاثون(31) مارت أصبح صدراً أعظماً لحكومة الإتحاد والترقي، وفي وزارة محمود شوكت تولى رئاسة مجلس الشورى وعين بذلك رئيس لمجلس الأعيان، أنظر: حرب محمد: المرجع السابق، ص 275.

[2] – زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، 409.

[3] – مصطفى أحمد عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 288.

[4] – أبو زيدون وديع: المرجع السابق، ص 333.

القتال، فجاءه الرد مباشرة بأن يبقى حيث هو لأن البلاد في حاجة إليه هناك[1]، في الأخير وبعد العديد من المحاولات وصلته برقية تقضي بتعيينه قائداً للفرقة التاسعة عشر، فعند عودته للعاصمة بدأ في البحث عن الفرقة التي أُوكلت إليه، وهناك التقى بليمان فون ساندرز رئيس هيأة أركان الحرب في الدولة العثمانية[2]، فقام هذا الأخير بإعداد جيوشه بعدما علم بأن البريطانيين قد حشدوا قواتهم للاستيلاء على الدردنيل، ففي ذلك الوضع أُسندت فوراً لمصطفى كمال مهمة قيادة القطاع الجنوبي في شبه جزيرة غاليبولي، وما إن علم أنور باشا بذلك الأمر، حتى طلب من فون ساندرز نزع القيادة منه وتسليمها لشخص آخر، وفي المقابل أُوكلت لمصطفى كمال مهمة أخرى تمثلت في قيادة الفرقة التاسعة عشر الاحتياطية[3].

وفي يوم الأحد الموافق لـ: 25 أفريل، أعلنت بريطانيا هجومها حيث قُسمت الجيش إلى ثلاث فرق، الأولى هاجمت القطاع الشمالي من الجزيرة، والثانية توجهت نحو القطاع الجنوبي أما فيما يخص الهجوم الرئيس فقد كان موجهاً نحو القطاع الأوسط[4]، ورداً على ذلك قام مصطفى كمال في 9 أوت عام 1915م بهجوم كاسح ضد القوات البريطانية، فأوقع بها خسائر بشرية قُدرت بعشرة آلاف قتيل، ونظرا لبراعته في محاربة الإنجليز[5] أصبح الكولونيل مصطفى كمال بطلاً وطنياً، وبذلك رُقي إلى رتبة جنرال وعمره آنذاك لا يتجاوز خمسة وثلاثين(35) سنة[6].

وبذلك كبَد مصطفى كمال الإنجليز خسائر فادحة وردهم على أعقابهم مما اضطرهم لإخلاء شبه جزيرة غاليبولي بالتدريج من 31 ديسمبر عام 1915م حتى 8 جانفي 1916م

---

[1] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص 53.

[2] – توفيق محمد محمد: المصدر السابق، ص 32.

[3] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص ص 65، 66.

[4] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص 56.

[5] – أبو زيدون وديع: المرجع السابق، ص 334.

[6] – الحسن عيسى: **أعظم شخصيات التاريخ**، دار الأهلية، الأردن، 2010، ص 339.

ففي ذلك التاريخ تمكن من تخليص إستانبول من القوات الحليفة الإنجليزية الفرنسية[1] وبهزيمتهم عاد مصطفى كمال يفتخر بالانتصارات التي حققها، إلا أن أنور باشا لم يكترث به ولم يُعره أي اهتمام، ذلك ما جعله يلجأ للدسيسة على أعضاء جمعية الإتحاد والترقي، لكن أمره قد كُشف وتم إلقاء القبض على المتآمرين وعُوقبوا بالإعدام شنقاً، إلا أن مصطفى كمال نجا من ذلك المصير، وعقوبته كانت إرساله نحو بلاد القوقاز حيث يُرابط الجيش السادس هناك، ثم أرسل لديار بكر فيما بعد أين يتواجد الجيش الثاني، وفي تلك المنطقة لم يحقق أي انتصارات بسبب انسحاب القوات الروسية من القتال نتيجة الثورة الشيوعية بها في عام 1917م[2].

هذا فيما يخص الجبهة الغربية، أما على مستوى الجبهة العربية أو المشرق فقد تلقى مصطفى كمال أمراً من الباب العالي للتوجه نحو سوريا لمباشرة مهامه الجديدة هنالك، ففي شهر أوت 1918م عُين قائداً للجيش السابع بها، وفي تلك الأثناء تمكنت الجيوش الإنجليزية بمساعدة القوات العربية التي قادها الأمير فيصل[3] من دحر القوات العثمانية والألمانية في فلسطين، وبعد ذلك قام مصطفى كمال بإعداد خطوط دفاعية على بعد خمسة عشر كيلو متراً من مدينة حلب السورية، ففي تلك الأثناء كانت القوات البريطانية[4] بقيادة القائد ألنبي[5]

---

[1] – أبو زيدون وديع: المرجع السابق، ص 334.

[2] – عزام عبد الله: المرجع السابق، ص 11.

[3] – **الأمير فيصل:** أو فيصل الأول وهو ابن الشريف حسين بن علي أمير مكة، تلقى تعليمه في الأستانة وانتخب عضواً في مجلس المبعوثان العثماني، ولعب دوراً إبان الحرب العالمية الأولى من خلال اتصاله بالجمعيات السرية العربية بالمشرق وكان على رأس الجيش العربي الذي دخل دمشق على إثر انسحاب الجيوش العثمانية، وأقام بمساعدة الحركة العربية فيها الحكم العربي حتى سقطت دمشق في يد الفرنسيين في معركة ميسلون، وبعد سقوط حكمه عينه الإنجليز في العراق، أنظر: الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، مج4، المرجع السابق، ص 680.

[4] – أبو زيدون وديع: المرجع السابق، ص 335.

[5] – **ألنبي فيسكونت:** قائد وسياسي عسكري بريطاني ومندوب سامي بمصر من 1919م–1925م، اشترك في الحرب العالمية الأولى، وقاد الجيش الثالث بفرنسا 1915م–1917م وقاد القوات البريطانية في غزو فلسطين ضد الدولة العثمانية من 1971م–1919م، واستولى على القدس ودمشق وكذا حلب بمساعدة جيش الشريف الحسين وعرب فلسطين بموجب اتفاق حسين–ماكماهون، أنظر: الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ج1، المرجع السابق، ص 263.

قد دخت القدس والشيء المُلفت للنظر هنا، هو أن مصطفى كمال قام بسحب قواته نحو الشمال، كما سمح للإنجليز بالتقدم والتوغل نحو الداخل دون مقاومة تُذكر، أي أن هنالك مُخطط مُتفق عليه مسبقاً[1]، فهناك أدلة على اتفاق مصطفى كمال مع الإنجليز للانسحاب وإخلاء المجال أمامهم منها:

- انسحاب مصطفى كمال من موقع مُحصن، حيث كان ذلك الانسحاب في نفس الليلة التي دخل فيها ألنبي بتاريخ 19 سبتمبر من عام 1919م.

- القوة العسكرية التي كان يمتلكها الجنرال ألنبي لم تكن لتُحقق له ذلك النصر الساحق[2].

---

[1] – جمال عبد الهادي وآخرون: المرجع السابق، ص 65.

[2] – عزام عبد الله: المرجع السابق، ص 13.

الفصل الثالث

الخلافة العثمانية في طورها الأخير ودور مصطفى كمال أتاتورك في إلغائها.

المبحث الأول: هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ونتائجها.

المطلب الأول: هدنة مدروس 1918م.

المطلب الثاني: إحتلال اليونان لأزمير 1919م.

المطلب الثالث: معاهدة سيفر 1920م.

المبحث الثاني: فصل السلطنة وإعلان الجمهورية.

المطلب الأول: معاهدة لوزان 1923م وإعلان الجمهورية.

المطلب الثاني: الأسس الجديدة لتركيا الكمالية.

الفصل الثالث: الخلافة العثمانية في طورها الأخير ودور مصطفى كمال أتاتورك في إلغاءها.

المبحث الأول: هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ونتائجها.

المطلب الأول: هدنة مدروس 1918م.

ترتب عن دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب العالمية الأولى في شهر أفريل من عام 1916م، نتائج حاسمة بالنسبة لدول الحلفاء، وبذلك فقد رجحت الكفة إلى صفهم بالرغم من خروج روسيا من الحرب[1]، الأمر الذي جعل طلعت باشا ينضم إلى الألمان من أجل التوصل إلى هدنة بواسطة الرئيس الأمريكي ولسن استناداً إلى مبادئه الأربعة عشر[2]، لكن الأسطول البريطاني قام بمحاصرة الدردنيل ومن ثم توجه نحو مدروس[3] بتاريخ 11 أكتوبر عام 1918م، بغرض اتخاذ الإجراءات النهائية، في الوقت الذي استقال فيه طلعت باشا من منصب رئاسة مجلس الوزراء الذي كان يشغله، وبذلك لم يبق سوى أحمد عزت باشا[4] الذي أخذ منصب

---

[1] – زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص 414.

[2] – **ولسن توماس وودرو:** 1856م–1924م، هو الرئيس الثامن والعشرون(28) للولايات المتحدة الأمريكية من 1913م–1921م، درس القانون وعمل كمدير لجامعة برنستون، انتخب حاكم لولاية نيوجرسي في عام 1911م وفاز برئاسة الجمهورية عن الحزب الديمقراطي في سنة 1913م، فشلت سياسته الحيادية في الحرب العالمية الأولى بسبب حرب الغواصات الألمانية، كما أعلن ولسن في الثامن من جانفي في عام 1918م في رسالة للكونغرس مبادئه الأربعة عشر لعقد الصلح بالإضافة إلى نجاحه في إنشاء عصبة الأمم، وبرفضه للتصديق على معاهدة فرساي 1919م، اضطر إلى الاعتزال عن السياسة والحياة العامة حتى توفي في عام 1924م، الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**: دار الهدى، بيروت، [د،ت]، ج7، ص 346.

[3] – **مدروس:** نسبة إلى ميناء يحمل هذا الإسم في جزيرة لمنوس وهي إحدى جزر بحر الأرحبيل، أنظر: الشناوي عبد العزيز: المرجع السابق، ص 243.

[4] – **أحمد عزت باشا:** 1864م– 1937م، أتم دراسته العسكرية العليا بألمانيا، واشترك في الحرب اليونانية سنة 1897م، كما عمل في لبنان ورقي إلى رتبة فريق عام سنة 1908م فأصبح قائد الجيش العثماني في اليمن، عين وزير للحربية بعد مقتل محمود شوكت باشا قائد الانقلاب على عبد الحميد الثاني، وبتوصية من طلعت باشا أصبح صدر أعظم لكنه لم يستطع التفاهم مع الحكومة الكمالية فظل موالي لحكومة استانبول فعمل فيها وزير للخارجية، أنظر: حرب محمد: المرجع السابق، ص 271.

الصدر الأعظم، وفور استلامه المنصب قام مباشرة بتشكيل وزارة جديدة في 14 أكتوبر من نفس السنة، والتي ضمت عدداً كبيراً من أعضاء جمعية الإتحاد والترقي[1].

وفي 30 من شهر أكتوبر عام 1918م، عقدت الدولة العثمانية هدنة مدروس على ظهر الباخرة البريطانية "أجاممنون" التي كانت راسية بميناء مدروس[2]، وبتوقيع تلك المعاهدة أصبحت الدولة العثمانية تحت رحمة دول الحلفاء، بحيث احتلت جيوشهم كافة ممتلكات السلطنة ومنه وُضعت تحت الرقابة، فلإنجليز قاموا باحتلال سامسون ومرسيفون، وفرنسا استولت على ولاية أضنة، أما إيطاليا فقد احتلت كل من قونية، أنطاكيا وقره حصار، أما بالنسبة لليونان فقد كانت على أُهبة الاستعداد من أجل الدخول إلى أزمير وضواحيها، ذلك تنفيذاً لأحكام المادة السابعة من هدنة مدروس، والتي نصت على[3] حق احتلال أي مدينة أو أي موقع حربي يراه الحلفاء مناسباً لمصالحهم، كما خولت لهم استعمال السفن العثمانية بالإضافة إلى استخدام جميع السكك الحديدية التي تتوافق ومآربهم أيضاً[4].

ومن شروط الهدنة أيضاً تسريح أغلب الجيوش العثمانية، مع جمع الأسلحة الخاصة بهم وبالفعل تم جمع أسلحة أربعة جيوش كاملة من المستودعات والمخازن، التي تم تسليمها فيما بعد للإنجليز الذين سلموها بدورهم لليونانيين، وبالرغم من ذلك فقد بقي الجيش المُعسكر بديار بكر والمُتواجد بأقصى شرق الأناضول بفرقه الست، بقي بكامل عُدته وقوته[5]، ذلك بالإضافة إلى تسريح الضباط والجنود الألمان، حيث قام ليمان فون ساندرس بتسليم مجموعة من الفيالق السريعة التي كانت تحت قيادة مصطفى كمال، كما جرى تسليم كافة المواقع الإستحكامية[6].

---

[1] – مصطفى أحمد عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 292،293.

[2] – خانكي بك عزيز: **ترك وأتاتورك**، المطبعة العصرية، مصر، [د،ت]، ص 8.

[3] – أبو زيدون وديع: المرجع السابق، ص 436.

[4] – خانكي بك عزيز: المصدر السابق، ص 9.

[5] – الشاذلي محمود ثابت: المرجع السابق، ص ص 212 ، 113.

[6] – أوغلي أكمل الدين إحسان: **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: سعداوي صالح، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999، ج3، ص 139.

وبتلك البنود احتل الإنجليز العاصمة، فأصبح الخليفة العثماني شبه أسير في أيديهم والمندوب السامي، والجنرال البريطاني هازنجتون[1] القائد العام في العاصمة إستانبول هما أصحاب السيادة الفعلية في الدولة العثمانية[2].

وبعد أشهر من عقد الهدنة تم إرسال قوات عسكرية يونانية بغرض غزو أزمير، وذلك بتاريخ 15 ماي عام 1919م، ورداً على ذلك القرار قامت الجماهير العثمانية المُسلمة بتكوين فرق فدائية لمقاومة العدو الأجنبي، وفي المقابل عمل هذا لأخير على احتواء تلك الثورة الإسلامية المُسلحة، وذلك من خلال البحث عن عميل ليكون بمثابة بطل قومي ذو توجهات ماسونية[3] حاقدة على الدين الإسلامي، فخلُصت عملية بحث الإنجليز في دفاتر سفارتهم بالعاصمة إستانبول، إضافة إلى مراجعتهم أسماء تشكيلاتهم الماسونية بموناستير، فلم يجدوا أمامهم سوى مصطفى كمال[4].

المطلب الثاني: احتلال اليونان لأزمير1919م.

خرج مصطفى كمال باشا في 19 من شهر ماي عام 1919م، بعد تعيينه كمفتش عام للجيش الثالث في سامسون بهدف الحفاظ على النظام والأمن هناك[5]، وذلك نتيجة لنزول الجيش اليوناني بأزمير بتاريخ 15 ماي 1919م، والذي تحرك بسرعة إلى باقي مناطق إقليم آيدن[6].

---

[1] – الحسن عيسى: **<u>الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الانهيار</u>**، المرجع السابق، ص 349.

[2] – المصري جميل: **<u>حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة</u>**، كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، [د،ت]، ج1، ص ص 110 ، 111.

[3] – أنظر الملحق: رقم 10 ص 105 من هذه الدراسة.

[4] – الشاذلي محمود ثابت: المرجع السابق، ص ص 15 ، 16.

[5] – زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص 417.

[6] – مكارثي جستن: **<u>الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين 1822–1922م</u>**، تر: الغزي فريد، جمعية أتراك السعودية، [د،م]، [د،ت]، ص 263.

فقد أدى ذلك الاعتداء اليوناني الأجنبي[1] على أزمير، لإشعال الشعور الوطني المُمتزج بالغضب العارم، وما زاد الطينة بلة هو موقف الحلفاء الذي أجاز ذلك الاحتلال[2].

حيث صب اليونانيون جام غضبهم على سكان أزمير، فقد ارتكبوا في حقهم مجازر ومذابح ينده لها الجبين، حيث كانوا يطلقون النار على كل من يصادفهم في طريقهم[3]، وبذلك كانت الحصيلة ثقيلة فقد قتل الآلاف من الأتراك، إلا أن تلك الأخبار الفظيعة لم تصل بعد إلى داخل الأناضول، وهنا قرر مصطفى كمال المباشرة بوضع خُطة عمل، فاتصل عن طريق التلغراف بكل قادة الوحدات العسكرية التابعة له في الأناضول، لتزويده بتقارير عن أوضاع مقاطعاتهم، فأستدعى بذلك رأفت من سيواس[4]، وعلي فؤاد من أنقرة الذي كان يشغل منصب قائد الجيش العشرين، بالإضافة إلى عارف الذي كان متواجداً بأماسيا.

وفي 22 من شهر جوان عقد القادة الأربعة اجتماعاً بقيادة مصطفى كمال[5]، وفي أعقاب ذلك المؤتمر المُنعقد بأماسيا قام مصطفى كمال بإرسال برقية لكافة القادة العسكريين بمختلف المناطق، يبين فيها الخطر المُحدَق بهم من قبل الجيوش اليونانية، ومنه طلب من القائد كاظم قره بكير أن يدعو العسكريين ومندوبي المناطق لمؤتمر آخر[6]، والذي عُقد في أواخر شهر

---

[1] – أنظر الملحق رقم: 11 ص 106 من هذه الدراسة.

[2] – أوغلي أكمل الدين إحسان: المصدر السابق، ص 140.

[3] – مصطفى أحمد عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 297.

[4] – **سيواس:** هي مدينة تقع في الجزء الشمالي من الأناضول، أنظر: الشناوي عبد العزيز، المرجع السابق، ص 259.

[5] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص ص 127 ، 128.

[6] – الطحان مصطفى محمد: **تركيا التي عرفت من السلطان... إلى نجم الدين أربكان**، دار الصحوة، القاهرة، 2010، ص 161.

جويلية عام 1919م بأضروم[1]، حيث شارك فيه أربعة وخمسون مندوباً قادمين من ولايات الدولة العثمانية الشرقية[2].

وتقرر في ذلك المؤتمر الدفاع عن استقلال تركيا للنهاية، كما تقرر رفض جميع الانتدابات والحمايات التي أرادت الدول الأوربية فرضها على الدولة العثمانية، وجعل تركيا الجديدة دولة حُرة ليس لأي دولة من دول العالم حق التدخل في شؤونها الداخلية ولا الخارجية[3]، إضافة إلى حق الأمة التركية في المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي والعمل على تشكيل حكومة مؤقتة بالأناضول في حالة عجز الحكومة المركزية، واجتمعت من أجل ذلك جمعيات للمقاومة الوطنية كلها تحت اسم "جمعية الدفاع عن حق الأناضول والروملي"[4].

كما تم تشكيل المجلس الوطني التركي الكبير أو ما يسمى "البرلمان"، وعقد أولى جلساته بأنقرة فانتخب مصطفى كمال رئيساً له[5]، وفي تلك الأثناء وصلت الأخبار للسلطان وحيد الدين[6] فأصدر أوامره بإحالة مصطفى كمال على المجلس العدلي جزاء خيانته، لكن هذا الأخير لم يستجب لتلك الأوامر، فلم ير السلطان العثماني غير إصدار أمر بعزله من منصبه، كما أمر قائد الجيش الثاني بأضروم كاظم قره بكير بالقبض عليه وإرساله للعاصمة وحله للمؤتمر المُزمع

---

[1] – **أضروم:** يطلق على هذه المدينة أيضاً اسم أرزن الروم، وهي قصبة ولاية أرمينيا التركية وكانت هذه المدينة من أهم الحصون الواقعة على الحدود الشرقية للدولة العثمانية، أنظر: الشناوي عبد العزيز: المرجع السابق، ص 258.

[2] – مانتران روبير: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، دار الفكر، القاهرة، 1993، ج2، ص 339.

[3] – خانكي بك عزيز: المصدر السابق، ص 10.

[4] – أوغلي أكمل الدين إحسان: المصدر السابق، ص 141.

[5] – مكي لقاء: "تركيا صراع الهوية"، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، أكتوبر، 2006، ص 6.

[6] – **وحيد الدين خان:** هو السلطان محمد السادس ولد عام 1861م وهو آخر سلاطين بني عثمان، تولى العرش عام 1917م حاول السيطرة على زمام الحكومة ولكن مؤامرات الحلفاء كانت أكبر منه فرضخ لمطالبهم بإجراء انتخابات جديدة للبرلمان وحصل القوميون على الأغلبية، ثم قام بحله عندما رأى تدخل الحلفاء وبذلك شكل القوميون حكومة بأنقرة وبسيطرتهم على المجلس الوطني الكبير، ألغوا الخلافة ونفوا السلطان خارج البلاد، الذي مات بإيطاليا عام 1926م، أنظر: الأشرم طارق: **الخلافة الإسلامية معوقاتها وسبل إعادتها**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، إشراف حمدان خالد، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 52.

عقده بسيواس، لكن تلك الأوامر ظلت دون تنفيذ، حيث انضم إلى مصطفى كمال بعد أن تمكن من إقناعه للعمل في صفه[1].

وبذلك تم عقد مؤتمر سيواس من 4 إلى 11 سبتمبر عام 1919م، أي بعد شهر من تاريخ انعقاد المؤتمر الأول ألا وهو مؤتمر أضروم[2]، فقد كان ذلك المؤتمر أشمل وأوسع من سابقه لأن المندوبين الحاضرين كانوا من جميع أنحاء الأناضول، حيث أقر ذلك المؤتمر المنهاج الذي جاء به أضروم[3]، فجاء فيه ميثاق يقوم بتحديد الحد الأدنى الذي يقبل به العثمانيون الصلح مع الحلفاء الأجانب، وهذا مقتطف مما جاء فيه "**يجب أن يُترك تقرير مصير البلاد ذات الأكثرية العربية بحرية إلى أهلها، أما البلاد التي تسكنها أكثرية عثمانية متحدة في الدين والجنس والأصل فهي كل لا يتجزأ**"[4]، وقد تمت المصادقة من قبل الشخصيات المشاركة بالأغلبية على القرارات المُعتمدة في مؤتمر أضروم، مع تشديد الانتقادات المُوجهة بالخصوص لسياسة السلطان وحكومته[5]، أما عن اهتمامات المؤتمر فقد كانت موجهة بوجه خاص نحو إتاحة جو إعلامي مناسب لإذاعة قرارات مؤتمر أضروم، إضافة إلى كسب التأييد الشعبي لها في كافة أنحاء السلطنة، كما تشكلت لجنة دائمة من بعض أعضاء المؤتمر يترأسها مصطفى كمال، والتي أصبحت فيما بعد الرائدة في الكفاح الوطني وأداته[6].

وبعد عقد هذين المؤتمرين، واصل مصطفى كمال مسيرته وذلك من خلال العمل على تقوية الجمعيات العسكرية من أجل مقاومة الاحتلال[7].

---

[1] – أبو زيدون وديع: المرجع السابق، ص ص 338 ، 339.

[2] – مانتران روبير: المرجع السابق، ص 339.

[3] – درويش هدى: المرجع السابق، ص 91.

[4] – الشاذلي محمود ثابت: المرجع السابق، ص 222.

[5] – مانتران روبير: المرجع السابق، ص 339.

[6] – الشناوي عبد العزيز: المرجع السابق، ص 259.

[7] – أنظر الملحق: رقم 12 ص 107 من هذه الدراسة.

وبذلك العمل نجح في إجلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن مناطق الاحتلال[1]، وبعد انتهاء أعمال المؤتمر انتقل مصطفى كمال نحو أنقرة التي اتخذها قاعدة له، ومن هناك أعلن أن اللجنة التمثيلية القائمة بأنقرة هي الحكومة الشرعية والوحيدة في تركيا، ومن ثم أصدر أوامره لكافة الموظفين من عسكريين ومدنيين، الالتزام بأوامر حكومة أنقرة لا حكومة إستانبول الخاضعة تماماً لسيطرة الحلفاء[2].

وهنا ظهر مصطفى كمال بصورة المُنقذ لشرف الدولة العثمانية من غزو اليونان لأزمير[3]، ذلك ما حققه له الإنجليز من خلال استدعاءه، حيث صنعوا من مصطفى كمال البطل الذي حقق انتصارات وهمية على اليونان[4]، والذي تظاهر أثناء قيادته لتلك الحرب بالتدين والتصوف بغرض استمالة الشعب والوقوف في صفه[5].

ومنه فقد ساعد الإنجليز مصطفى كمال كما تم ذكر ذلك آنفاً، على الانتصار في معركة سقاريا وذلك من خلال إيعاز قوات الحلفاء لليونان بأن يتقدموا نحو الأناضول وفي منتصف الطريق تلقت هذه الأخيرة الأوامر من الحلفاء بالتوقف فجأة، وذلك على الساعة الثامنة صباحاً ثم بدأ الانسحاب، فتحول الهجوم لصالح العثمانيين ومن ثم الانتصار لصالح مصطفى كمال هذا إضافة إلى انتصاره في معركتي أفيون وأزمير[6].

---

[1] – درويش هدى: المرجع السابق، ص 91.

[2] – مصطفى أحمد عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 305.

[3] – الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 421.

[4] – جمال عبد الهادي،لبن علي: **المجتمع الإسلامي المعاصر**، دار الوفاء، [د،م]، 1995، ص 60.

[5] – عبد الباقي سرور نعيم: "توقع الانفجار على قادة الإلحاد في تركيا"، مجلة الفتح، القاهرة، ع2، 1926، ص 5.

[6] – العزام عبد الله: المرجع السابق، ص 16.

وبتلك الانتصارات التي حققها بدأ اسم مصطفى كمال يطفو على السطح تدريجياً، حيث ابتهج به العالم الإسلامي وأطلق عليه لقب الغازي[1]، فمدحه الشاعر أحمد شوقي مُشبهاً إياه بخالد بن الوليد في مطلع قصيدته:

الله أكبر كم في الفتح من عجب *** يا خالد الترك جدد خالد العرب[2]

ثم جعله في مصاف صلاح الدين الأيوبي بقوله:

حذوت حرب الصلاحيين في زمن *** فيه القتال بلا شرع ولا أدب[3]

وفي أعقاب تلك الأحداث اتخذ مصطفى كمال من أنقرة عاصمة لحركته وكون بها حكومة، كما شكل بها برلماناً باسم "المجلس الوطني الكبير"[4]، ذلك ما جعل السلطات العثمانية تُسير قوة عسكرية نحو الأناضول من الجهة الغربية، إضافة إلى قوة أخرى من كردستان بناحية الشرق للقضاء على تمرد مصطفى كمال، وفي تلك الأثناء تدخلت بريطانيا وحالت دون وقوع أنقرة في يد قوات السلطان محمد السادس، ومن هنا جاءت ضرورة فرض معاهدة سيفر[5].

المطلب الثالث: معاهدة سيفر 1920م.

عندما تزعزع مركز مصطفى كمال، فأصبح على شفا حفرة، فما كان من الحلفاء إلا أن عملوا على إنقاذه بواسطة معاهدة سيفر[6]، والتي بموجبها تم تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بين الدول الأوربية[7]، حيث عُقدت هذه المعاهدة بتاريخ العاشر من أوت عام 1920م وبها تم سلخ

---

[1] – الحسن عيسى: **الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الانهيار**، المرجع السابق، ص 349.

[2] – الصباغ عبد اللطيف: **تاريخ الدولة العثمانية**، [د،د،ن]،[د،م]، 2013، ص 127.

[3] – المصري جميل: المرجع السابق، ص 111.

[4] – بيومي زكريا سليمان: المرجع السابق، ص 195.

[5] – جمال عبد الهادي وآخرون: المرجع السابق، ص 70.

[6] – أنظر الملحق: رقم 13 ص 108 من هذه الدراسة.

[7] – عزام عبد الله: المرجع السابق، ص 18.

الجزء الأوربي من أراضي السلطنة العثمانية، ماعدا العاصمة إستانبول وشاطئ مرمره[1] وشبه جزيرة غاليبولي[2]، ومن بنودها:

- جعل منطقة أزمير تابعة للدولة العثمانية، مع إبقاء حامية يونانية بها.
- قيام حكومة كردية في الولايات الشرقية.
- حق كل العثمانيين في التحول إلى رعاية إحدى الدول الحليفة[3].
- إقامة دولة تركية تقتصر على العاصمة إستانبول.
- التنازل عن تراقيا وجزر بحر إيجة لليونان.
- وضع المضائق التركية تحت إشراف دولي[4].

ونصت أيضاً على إعطاء الولايات الست من الأناضول لجمهورية أرمينيا، كما اعترف السلطان محمد السادس باحتلال كل من الإنجليز والفرنسيين لإستانبول، واليونان لأزمير[5]، إضافة إلى بنود أخرى مُجحفة تمثلت في تحديد عدد قوات الجيش العثماني، أي بما لا يزيد عن خمسين ألف مقاتل، وتحديد أسلحته مع إخضاعه لإشراف الضباط الأجانب مع إعادة

[1] – **بحر مرمرة:** يعد جزء من الطرق المائية التجارية التي تربط البحر الأسود بالبحر المتوسط ويربطه مضيق البوسفور بالبحر الأسود من الشرق ومضيق الدردنيل ببحر إيجة من الغرب، ويبلغ طوله مائتان وخمسة وعشرون(225) كيلومتر وعرضه خمسة وستون(65) كيلو متر كأقصى اتساع له أنظر، مصطفى أحمد أحمد، عثمان حسام الدين إبراهيم: **الموسوعة الجغرافية**، ج2، المرجع السابق، ص 39.

[2] –الجمل شوقي عطاالله،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري، القاهرة، 2000، ص ص 248 ، 249.

[3] – درويش هدى: المرجع السابق، ص 91.

[4] – جمال عبد الهادي وآخرون: المرجع السابق، ص 70.

[5] – مؤنس حسين: **أطلس تاريخ الإسلام**: دار الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987، ص 363.

الامتيازات الأجنبية وتشكيل لجنة جديدة يُمثل فيها الحلفاء للإشراف على ميزانية الدولة العثمانية وعلى الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها[1].

وبذلك كانت معاهدة سيفر إذلالاً للدولة العثمانية من قبل دول الحلفاء المُحتلة لإستانبول، ومنه أصبح الخليفة العثماني دمية في أيدي الدول الأوربية[2]، ومنه فإن شروطها الظالمة مُوجهة ضد السلطة العثمانية المُتمثلة في السلطان العثماني، فاحتج مصطفى كمال على الحكومة ذلك ما أوقع الصدر الأعظم فريد باشا في حرج شديد[3].

بدأ مصطفى كمال يتهم السلطان العثماني إضافة إلى رئيس وزرائه بالعمالة، كما نادى بأن الشعب في الأناضول قادر على الدفاع عن بلاده، إذا كانت الحكومة العثمانية عاجزة عن فعل ذلك، وأيضاً إعلان الأناضول منطقة حرة يمكنها أن تكون مقراً للدفاع عن البلاد في حين أن العاصمة إستانبول تحت سيطرة الإحتلال الأجنبي[4].

---

[1] – زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص 416.

[2] *- Abdul Rauf,Pam: op cit, p 31.*

[3] – درويش هدى: المرجع السابق، ص 92.

[4] – جمال عبد الهادي وآخرون: المرجع السابق، ص 70.

المبحث الثاني: فصل السلطنة وإعلان الجمهورية.

المطلب الأول: معاهدة لوزان 1923م وإعلان الجمهورية.

دُعيت حكومتا أنقرة وإستانبول إلى مؤتمر لوزان في خريف سنة 1922م، من أجل عقد معاهدة للصلح[1]، وبذلك كانت الفرصة سانحة لمصطفى كمال أتاتورك لإلغاء الخلافة[2]، ففي أنقرة اجتمعت الجمعية الوطنية التي اقترح فيها مصطفى كمال إلغاء الخلافة، وبإلغائها تلقائياً يُخلع السلطان وحيد الدين، لكن ذلك الاقتراح أُحيل إلى لجنة الشؤون القانونية لكي تبحث فيه وفي اليوم التالي اجتمعت اللجنة، وبعد مناقشات ساخنة قررت هذه الأخيرة وبإجماع الآراء إلغاء السلطنة[3].

وفي 18 من شهر نوفمبر سنة 1922م تم خلع السلطان وحيد الدين عن العرش بإجماع النواب وبويع عبد المجيد خليفة[4] بدلاً منه[5]، حيث غادر السلطان المخلوع وابنه العاصمة وركبوا على متن بارجة حربية بريطانية أقلعت بهم نحو مالطا في 17 نوفمبر عام 1923م[6]، وبمغادرة آخر السلاطين العاصمة، أصبحت هذه الأخيرة ومعها الحكم العثماني الذي استمر لأكثر من ستة قرون في ذمة التاريخ ولم يبق إلا الخليفة عبد المجيد الذي لم يكن في وسعه فعل أي

[1] – ياغي إسماعيل أحمد: المرجع السابق، ص 230.

[2] – هلال رضا: المرجع السابق، ص ص 66 ، 67.

[3] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص 183–186.

[4] – **السلطان عبد المجيد:** هو ابن السلطان عبد العزيز ولد بإستانبول في عام 1866م، حين تسلم ابن عمه السلطان محمد السادس أصبح ولي للعهد، لقد اختير خليفة من قبل المجلس الوطني الكبير، بعد إلغاء السلطنة بضغط من مصطفى كمال، نفي بعد إعلان الجمهورية العلمانية بتاريخ الرابع من شهر مارس عام 1924م، ومات بباريس عام 1940م، أنظر: الأشرم طارق: المرجع السابق، ص 55.

[5] – خانكي بك عزيز: المصدر السابق، ص 15.

[6] – الشناوي عبد العزيز: المرجع السابق، ص 279.

شيء[1]، فقد أثارت تلك الأحداث موجة عارمة من الاستياء الذي غمر العالم الإسلامي برمته، فالشاعر أحمد شوقي الذي مدح مصطفى كمال سابقاً، بكى الخلافة وهاجمه في عنف بقوله:

بكت الصلاة وتلك فتنة عابت *** بالشرع عربيد القضاء وقاح

أفتى خزعبلة وقال ضلالة *** وأتى بكفر في البلاد براح[2]

وبعد أن اجتمعت كل السلطات في يد مصطفى كمال أتاتورك، جاءت معاهدة لوزان التي استمرت مُحادثاتها لشهور من شهر نوفمبر عام 1922م إلى شهر فيفري 1923م، بحيث أنقذت تلك المعاهدة كمال أتاتورك من وضع مُحرج[3].

وقد مثل تركيا في معاهدة لوزان كل من اليهودي ناحوم والمعروف بقره صو وهو نفسه الذي أبلغ قرار العزل للسلطان عبد الحميد الثاني، وشاركه في العضوية كل من عصمت إينونو[4] ورضا نور[5]، ذلك بالإضافة إلى حسن بك، وعدد من المُستشارين والمُترجمين[6]، حيث ذهب ذلك الوفد ممثلاً لحكومة واحدة، وكانت الشروط أو ورقة العمل التي حملها معه هي التي قد تحددت ضمن الميثاق قبل ذلك بنحو ثلاث سنوات، حيث تمسك الوفد التركي بالمُحافظة على إستانبول[7].

---

[1] – مصطفى أحمد عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 310.

[2] – المصري جميل: المرجع السابق، ص 113.

[3] – عزام عبد الله: المرجع السابق، ص 24.

[4] – **عصمت إينونو:** ولد بأزمير 1884م عمل ضابط في الجيش، كما عمل باليمن وقاد الجيش الرابع في سوريا أثناء الحرب العالمية الأولى وانضم إلى مصطفى كمال بعد الحرب، كما انتخب نائب عام 1920م ثم رئيس لأركان مصطفى كمال أتاتورك ثم وزير للخارجية، وبعدها تسلم رئاسة الوزراء وكان زعيم للمعارضة مدة حكم الحزب الديمقراطي، وشكل حكومات ائتلافية بعد ذلك ثم خلفه جاويد لزعامة الحزب، أنظر: ياغي إسماعيل أحمد، شاكر محمود: المرجع السابق، ص219.

[5] – زغروت فتحي: النوازل الكبرى في التاريخ الإسلامي، الأندلس الجديدة، مصر، 2009، ص 676.

[6] – الزين مصطفى: المرجع السابق، ص 208.

[7] – الشناوي عبد العزيز: المرجع السابق، ص ص 279، 280.

أما عن البنود التي تضمنتها معاهدة لوزان فقد تمثلت في الآتي:

- تنازل تركيا عن جميع الأراضي العربية التي كانت ضمن ممتلكاتها.

- حياد المضائق، بالإضافة إلى حرية الملاحة لكُل الدول.

- الاعتراف بسيادة ووحدة تركيا على جميع أجزائها.

- إعادة تراقيا الشرقية لتركيا، وتبادل السكان بين أتراك اليونان واليونانيين الذي هم في تركيا.

- إلغاء الامتيازات الأجنبية التي كانت تتمتع بها الدول الأوربية في الدولة العثمانية[1].

كما وضع كرزون رئيس الوفد الإنجليزي أربعة شروط من أجل الاعتراف باستقلال تركيا وهي:

- إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاءً تاماً.

- مصادرة كل أملاك السلطان.

- إعلان علمانية[2] الدولة[3].

وبموجب تلك المعاهدة عُدلت حدود تركيا في الجزء الأوربي منها، فاحتفظت ببعض جزر الدردنيل، وتنازلت عن حقوقها في كل من مصر، ليبيا والسودان، أما عن إيطاليا واليونان فقد

---

[1] - تركي ضاهر: **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر**، ط2، دار الحسام، بيروت، 1992، ص 51.

[2] - **العلمانية:** لفظ علمانية "سيكيلاريزم" بالإنجليزية بدأت مع مصطلح "secular" سنة 1648م، بمعنى علمنة ممتلكات الكنيسة أي نقلها إلى سلطات سياسية غير دينية، ثم أصبحت تعني فصل الدين عن الدولة قبل أن تأخذ معنى أكثر شمولاً مع استفحال النظرة المادية للطبيعة والإنسان، أنظر: مصدق الجليدي: **الإسلام والحداثة السياسية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، [د.م]، 2010، ص 20.

[3] - ياغي إسماعيل أحمد، شاكر محمود: المرجع السابق، ص 216.

أخذتا جزر بحر إيجة[1]، وبريطانيا أخذت جزيرة قبرص[2].

لقد تم رفض معاهدة لوزان من قبل الوفد التركي الذي ترأسه عصمت إينونو، وأيده في ذلك المجلس الوطني في تركيا، إلا أن مصطفى كمال أتاتورك قرر تنفيذ شروط المعاهدة في 24 من شهر جويلية عام 1923م[3]، وقبل شروطها ليس مجبراً وإنما قراره كان نابعاً عن قناعة تامة بها، فنفَذ بنودها تنفيذاً حرفياً بكل ولاء وإخلاص للدول الأوربية[4].

وكما كان الرفض أيضاً من الطرف الإنجليزي، ففي الوقت الذي كان يستعرض فيه كرزون ما جرى على مجلس العموم البريطاني احتج النواب الإنجليز في عنف عليه، مُستغربين في ذلك كيفية اعتراف إنجلترا باستقلال تركيا، لأنهم يرون في ذلك القرار قدرة الدولة العثمانية على أن تجمع الدول الإسلامية حولها مرة أخرى، فكان رد كرزون كالتالي: "**لقد قضينا على تركيا التي لن تقوم لها قائمة بعد اليوم ... لأننا قضينا على قوتها المُتمثلة في أمرين: الإسلام والخلافة ...!!**"[5].

ومنه فإن مؤتمر الصلح في لوزان ضمِن لتركيا نصراً سياسياً، ذلك ما دفع بالمجلس الوطني بأنقرة للمصادقة على القرارات التي جاءت فيه بالإجماع، وذلك في أوائل شهر أوت من عام 1923م، وفي 2 من أكتوبر من نفس السنة انسحبت قوات الإحتلال من إستانبول فدخلتها مباشرة القوات التركية الوطنية في السادس من الشهر[6].

---

[1] – **بحر إيجة:** يقع هذا البحر بين اليونان من ناحيتي الغرب والشمال وتركيا من ناحية الشرق وجزيرة كريت إلى الجنوب، وهو ذراع البحر المتوسط ويبلغ طوله حوالي ستمائة وأربعون(640) كيلو متر وعرضه أكثر من ثلاثمائة وعشرون(320) كيلو متر، أنظر: مصطفى أحمد أحمد، عثمان حسام الدين إبراهيم: **الموسوعة الجغرافية**، ج2، المرجع السابق، ص 36.

[2] – الجمل شوقي عطاالله،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة:** المرجع السابق، ص 249.

[3] – ياغي إسماعيل أحمد: المرجع السابق، ص 231.

[4] – حران تاج السر أحمد: **حاضر العالم الإسلامي**، دار اشبيليا، الرياض، 2001، ص 45.

[5] – شلبي عبد الودود: **جنرالات تركيا لماذا يكرهون الإسلام**، دار المختار الإسلامي، القاهرة، [د،ت] ص ص 58 ، 59.

[6] – أبو زيدون وديع: المرجع السابق، ص 349.

عقب تنفيذ مصطفى كمال أتاتورك بنود لوزان، قرر هذا الأخير حل المجلس وبذلك استقالت الوزارة وحدثت أزمة وزارية[1]، وفي 29 من شهر أكتوبر سنة 1923م تم الإعلان عن الجمهورية التركية، وانتخاب مصطفى كمال أتاتورك رئيساً لها من قبل الجمعية الوطنية[2]، فكان الرئيس هو الذي يختار الوزراء، حيث أصبح عصمت إينونو الصديق المُقرب له أول رئيس وزراء للجمهورية الجديدة[3].

وبمناسبة انتخاب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية، أُقيمت الاحتفالات في شتى قرى ومدن تركيا، إلا أن تلك الإحتفلات لم تمس مدينة إستانبول بحُكم مُعارضتها لما حدث، حيث كان على رأس المعارضة الساسة، وكذا الصحفيين الذين قاموا بمُهاجمة مصطفى كمال بسبب رغبته في القضاء على الخلافة، ومن ثم إبعاد تركيا عن العالم الإسلامي، فكانوا مُقتنعين في قرارة أنفسهم أن منصب الخليفة في السلطنة ضروري لأنه يمثل رمز وحدة الأمة[4].

فبدأت أولى خطواته نحو تنفيذ ذلك المُخطط من خلال إلغاء لقب السلطان، حيث كان السلطان عبد المجيد يُلقب نفسه "بخليفة رسول رب العالمين وخادم الحرمين الشريفين عبد المجيد بن عبد العزيز خان"[5]، وكان هذا الأخير يكتسي شعبية كبيرة من قبل الجماهير، حيث كانوا يهرعون إليه من أجل إلقاء نظرة عليه وتحيته كل جمعة وهو في طريقه لأداء فريضة الصلاة، ذلك ما جعله يدرك المكانة السامية التي يحتلها في قلوب رعيته، وما كان منه إلا أن يرتدي تارة عمامة السلطان محمد الفاتح، وتارة أخرى يتقلد سيف السلطان سليمان القانوني وهما من السلاطين العثمانيين العِظام[6]، وفي المقابل فإن تلك الأعمال التي كان يقوم بها السلطان عبد العزيز أثارت سُخط مصطفى كمال أتاتورك، فأرسل إليه أمراً يقضي بوجوب إلغاء مظاهر

---

[1] – ياغي إسماعيل أحمد، شاكر محمود: المرجع السابق، ص 216.

[2] – عويس عبد الحليم: **أوراق ذابلة من حضارتنا**، ط2، مؤسسة عبد الحكيم لعرابة، الجزائر ،2009، ص 197.

[3] – سعد الله أبو القاسم: المرجع السابق، ص 44.

[4] – درويش هدى: المرجع السابق، ص 95.

[5] – درويش هدى: المرجع نفسه، ص 104.

[6] – الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 425.

الأُبهة التي تُحيط بموكبه أثناء تأديته لصلاة الجُمعة، كما أنذر أتباعه بأن يتخلوا عنه[1]، لكن تلك المُشكلة زادت بالتفاف المُعارضة حول السلطان عبد المجيد، فخشي مصطفى كمال من الإطاحة به، كما كان على علم بأن السلطان يُمثل نقطة جذب للمسلمين من حوله بصفته خليفة للمسلمين وحامل راية الإسلام[2]، هنا أدرك كمال أتاتورك أن البقاء الصوري لتلك الحقيقة يُشكل خطراً على مخططاته، وبعد استلامه للحُكم وتربعه على عرش السلطنة، عمِد بعد خمسة أشهر إلى إلغاء الخلافة الإسلامية، وطرد آخر خليفة للمسلمين من البلاد بتاريخ 3 مارس من سنة 1924م[3].

فتقرر إذن إبعاد السلطان عبد المجيد آخر سلاطين بني عثمان وأعضاء العائلة السلطانية من تركيا، وفي اليوم التالي انتقل محي الدين بك مدير الأمن العام لإبلاغ السلطان قرار إبعاده كما سلم له مبلغاً من المال قدرة خمسة عشر ألف جنيه تركي، من أجل سد نفقات سفره بالإضافة لنفقات الإقامة بسويسرا، وفي فجر يوم 5 مارس من نفس السنة جاءت عشرُ سيارات أمام السراي لتأمين تنقله هو وابنه عمر فاروق أفندي وزوجتيه، وبذلك تم إخراجهم جميعاً إلى خارج الحدود[4].

المطلب الثاني: الأُسس الجديدة لتركيا الكمالية.

لقد كان إلغاء الخلافة الإسلامية نقطة البداية لسلسلة طويلة من الإجراءات التي قام بها مصطفى كمال أتاتورك، نحو الفصل بين الدين والدولة في تركيا[5]، وبذلك أسْفر عن وجهه

---

[1] – أرمسترونج هـ،س: المصدر السابق، ص 199.

[2] – البلعاوي فتحي بشير: المرجع السابق، ص 38.

[3] – عويس عبد الحليم: المرجع السابق، ص 198.

[4] – خانكي بك عزيز: المصدر السابق، ص 20.

[5] – جمال عبد الهادي،لبن علي: المرجع السابق، ص 61.

الحقيقي، فشرع في توجيه الدولة الجديدة شطر العلمانية، فمنذ عام 1925م بدأ بتطبيق أفكاره وممارسة سياسته من أجل تحديث وتغريب تركيا[1].

ولذلك الغرض قام بجملة من الممارسات والقرارات التي مست جميع المجالات، فبعد إلغائه للخلافة العثمانية، حرم لبس الحجاب بالقوة وفرض السُفور على المرأة[2]، بالإضافة إلى إلغاءه قوامة الرجل على المرأة، حيث أطلق العنان لهته الأخيرة بإسم الحرية والمساواة، كما قام بتشجيع الحفلات الراقصة والمسارح المُختلطة، فخير دليل على ذلك زواجه الذي كانت مراسيمه على الطريقة الغربية[3] لكي يشجع على نبذ العادات الإسلامية، حيث اصطحب زوجته لطيفة هانم وطاف بها أرجاء البلاد، وهي ترتدي أحدث الأزياء الغربية الصارخة بالتبرج مع الاختلاط بالرجال[4].

فكل تلك الأفعال شجعتها التشريعات التي جاءت بجُملة من القوانين التي وضعت المرأة التركية على قدم المُساواة مع الرجل، وذلك خلال السنوات الواقعة ما بين 1928-1938م[5] وفي نفس السياق الذي يكفل للمرأة التركية المساواة التامة في جميع الحقوق الشرعية مع الرجل كما حصلت المرأة أيضاً على الحق في أن تنتخِب وتُنتخب، ففي الانتخابات التي جرت في ربيع عام 1935م، دخلت سبعة عشر امرأة للجمعية الوطنية الكبرى[6].

ومن أجل التشبُه بالغرب أيضاً، أصدرت حكومة مصطفى كمال قانوناً عاماً يقضي بأن يحمل كل فردٍ اسم أسرته ولا يتعامل رسمياً إلا بذلك الاسم، وبعد مصادقة الجمعية على القانون

---

[1] – الأشرم طارق: المرجع السابق، ص 55.

[2] – حلاق حسان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، المرجع السابق، ص 46.

[3] – الحسن عيسى: **الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الانهيار**، المرجع السابق، ص 354.

[4] – الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 446.

[5] – البروادي محمد زكي: المرجع السابق، ص 449.

[6] – بروكلمان كارل: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر: نبيه أمين فارس، البعلبكي منير، دار العلم للملايين، بيروت، 1948، ص 699.

الخاص بألقاب الأسر، تم خلع لقب "أتاتورك" بمعنى "أبو الأتراك" على مصطفى كمال[1]، ذلك ما جعله ينفُخ في الشعب التركي روح القومية، مع استغلاله ما نادى به بعض المؤرخين على أن لغة السُومريين أصحاب حضارة بلاد الرافدين الذين لهم صلة باللغة التركية، وفي ذلك الصدد قالوا بأن الأتراك هم أصحاب أقدم حضارة في العالم، ليُعوضوهم عما أفقدتهم إياه من قيم[2].

كما ألغى مصطفى كمال أتاتورك، اللغة العربية والحرف العربي واستبدله بالحروف اللاتينية[3]، محاولة منه قطع صلة تركيا بماضيها[4]، وقد تم منع الكتابة باللغة العربية منذ عام 1928م، إضافة إلى إلغاء التدريس باللغتين العربية والفارسية، وبقيت اللغة التركية وحدها إلزامية في المدارس العليا[5]، كما منع استعمال الحرف العربي حتى في المؤلفات التركية، بالإضافة إلى ذلك تم تغيير التقويم الهجري إلى التقويم الميلادي أو الغربي، وفي دستور 1928م تم استبدال العُطلة الأسبوعية التي كانت في يوم الجمعة إلى يوم الأحد[6]، وأمر مصطفى كمال بترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية، ووصل به الأمر إلى جعل الآذان بالتركية أيضاً[7].

فتلك الإجراءات وخاصة المُتعلقة بالمجال الديني، والتي نادت بها حكومة أنقرة القائمة على الفصل بين الدين والدولة، أي جعل الأتراك أحراراً في شعائرهم ومعتقداتهم، لكن ما صرحت به لم يُطبق، حيث أن حكومة أتاتورك تدخلت في الأمور الدينية بشكل ليس له نظير،

---

[1] – المصري جميل: المرجع السابق، ص 115.

[2] – الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 428.

[3] – أنظر الملحق: رقم 14 ص 109 من هذه الدراسة.

[4] – حران تاج السر أحمد: المرجع السابق، ص 46.

[5] – كندر هيرمن، هيلغيمن قيرنر: **أطلس تاريخ العالم**، تر: الحلو إلياس عبدو، المكتبة الشرقية، بيروت، 2003، ص 445.

[6] – زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص 420.

[7] – زغروت فتحي: المرجع السابق، ص ص 659،660.

حتى أنها حملتْ على الأتراك الصلاة باللغة التركية تعصباً منها للطورانية، حتى ما إذا أطاعهم الشعب، انتقلوا لهدم أركان أخرى من الصلاة، كإلغاء الوضوء والاستغناء عن الركوع والسجود[1].

واقتبس مصطفى كمال أتاتورك من المدنية الغربية، التي سعى لتحقيقها مظهراً من مظاهرها الخارجية ألا وهي القُبعة، ففي قانون 25 نوفمبر قام باستبدال الطربوش بالقبعة[2]، ظناً منه أن ذلك الفعل قد يُغير من العقلية المُسلمة، ومن ثم الدفع بها نحو التمدن بخطى مُتسارعة، من أجل أن ينال رضا الغرب وعطفهم، أما عن عقوبة المُعارضين للقانون، فقد كانت قاسية جداً فتكون إما بالسجن أو حتى الإعدام شنقاً إذا لزم الأمر، ومن أجل ذلك الغرض أُنشأت محاكم استقلال في كل أنحاء البلاد[3].

إدخال القانون المدني المُقتبس من القانون السويسري، والقانون الجنائي الجديد المُقتبس من القانون الإيطالي، إضافة إلى القانون التجاري المأخُوذ من القانونين الألماني والإيطالي[4]، ومن هنا جاء قانون الأحوال الشخصية الذي يُحرم تعدد الزوجات، كما ألغى المُهور، ومنع الرجل من حق الطلاق، وكذا إعطاء المرأة الحق بالزواج برجل من غير دينها، إضافة إلى المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالميراث، كما تبِع ذلك في سنة 1928م، إلغاء لفظ الجلالة من قسم رجال الدولة، حتى أنه ألغى عبارة الإسلام دين الدولة من الدستور[5].

وفي خِضم السياسة التي اتخذتها الحكومة الكمالية للقضاء على كل تيار ديني، ففي عامي 1931م–1932م، تم تحديد عدد المساجد ولم يُسمح بغير مسجد واحد لكل دائرة من الأرض التي يبلُغ مُحيطها خمسين متراً، ذلك ما جعل مصطفى كمال أتاتورك يُعلن بأن الروح

[1] – عبد الباقي سرور نعيم: المرجع السابق، ص 4.

[2] – بروكلمان كارل: المصدر السابق، ص 699.

[3] – زغروت فتحي: المرجع السابق، ص 659.

[4] – مصطفى أحمد عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ص 315، 316.

[5] – الصباغ عبد اللطيف: المرجع السابق، ص 131.

الإسلامية تُعيق عملية تقدم الدولة[1]، وبذلك تمادى في حربه على الإسلام والمسلمين وبتحديده لعدد المساجد، فقد أمر بتحديد المواضيع التي تُطرح في خُطبِ الجمعة، كالتعرض بالمدح لسياسات الحكومة في المجال الاقتصادي وخاصة الزراعة[2]، ذلك بالإضافة لتخفيض عدد خُطباء المساجد الذين تدفع لهم الدولة مُستحقاتهم إلى ثلاثمائة خطيب فقط، كما أصدر أوامره بإغلاق أشهر جامعين بإستانبول وهما مسجد آيا صوفيا الذي حوله إلى متحف والآخر مسجد الفاتح الذي قام بتحويله لمُستودع[3].

تلك الإجراءات برزت في إهمال الحكومة للتعليم الديني بالمدارس الخاصة، وفيما بعد تم إلغاءها حتى أن كلية الشريعة بجامعة إستانبول قد قللت من أعداد طلبتها إلى أن أغلقت أبوابها في عام 1933م[4].

ومن أجل تكريس مظاهر النظام العلماني أصدر أتاتورك عدة مراسيم أخرى متعلقة بإغلاق الزوايا والتكايا الموجودة بالدولة وكافة الطرق الصوفية من خلال توقيف مشايخها، كما تم إلغاء ألقاب الدرويش، المُريد، الأمير والخليفة، إضافة إلى حظر استعمال عناوين وصفات وأزياء تدُل على الطرق الصوفية، وإغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء، وعقوبة مُخالفي تلك المراسيم هي بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر[5].

وعمل مصطفى كمال أتاتورك أيضاً على تغيير المناهج الدراسية، وبذلك أُعيدت كتابة التاريخ من أجل إبراز الماضي التركي القومي، وجرت تنقية اللغة التركية من الكلمات العربية والفارسية واستبدلت بكلمات أوربية[6].

---

[1] – المصري جميل: المرجع السابق، ص 114.

[2] – حران تاج السر أحمد: المرجع السابق، ص ص 45 ، 46.

[3] – زين العبدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص 420.

[4] – المصري جميل: المرجع السابق، ص ص 114، 115.

[5] – مكي لقاء: المرجع السابق، ص 9.

[6] – الحسن عيسى: **الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الانهيار**: المرجع السابق، ص 354.

كما واجه مصطفى كمال علماء الدين بكل عنف وقسوة، حيث أغلق في وجوههم أبواب الرزق، وبعد إغلاق المدارس الدينية وإحالة المُدرسين للتقاعد، لم يكتف بذلك فقط بل قام أيضاً بإحراق المصاحف وكُتب التراث ودفن بعضها الآخر في باطن الأرض، وتكفلت الشرطة بعلماء الدين المُعارضين لتلك السياسة فكانت عقوبتهم السجن وحتى الشنق في بعض الأحيان، وبذلك أشهر خيانته علناً أمام الملأ[1]، كما بلغت سخريته لكل ما هو إسلامي، ففي الاحتفالية التي أُقيمت في ذكرى تأسيس الجمهورية، عندها قامت الشرطة بجمع المصاحف وكُتب التراث ووضعتها على ظهور الإبل، ثم سحبها رجل يرتدي لباساً بدوياً يجرها نحو الجزيرة العربية، وعُلقت على رقاب تلك الجمال لافتات تحمل عبارات تقول: "**جاءت من الصحراء ولتعد إلى الصحراء وجاءت من عند العرب فلتعد إليهم**".

وعلى الرغم من الاضطهاد والقتل الذي مارسه أتاتورك ضد العلماء المسلمين إلا أنه ما زال بعض الرجال يحملون راية الإسلام ويدافعون عنه[2]، وبذلك فقد كانت هناك ثورات وقفت في وجه المُخطط العلماني الذي مارسه كمال أتاتورك، محاولةً إعادة الخلافة الإسلامية من جديد وإلغاء الجمهورية، حيث قامت ثورة عنيفة سيطرت على مُعظم الأراضي التركية وصولاً إلى العاصمة أنقرة، لكنها لاقت مُواجهة من قبل رئيس الجمهورية وأعلن أنها مُجرد حركة كردية تهدف لإقامة دولة كردية، وفي الأخير استطاعت حكومة أتاتورك قمعها بمذابح كبيرة، توفي خلالها نصف مليون مسلم دفاعاً عن الخلافة الإسلامية[3]، ذلك بالإضافة إلى حركات أخرى مُناهضة للكماليين منها النقشبندية التي ثارت في المنطقة الجنوبية الشرقية من البلاد، كما كانت هنالك حركتان أيضاً، هما التيجانية والنورية فهاتان الأخيرتان كانتا مُختلفتين عن باقي الحركات، لأنهما لم تحملا السلاح بل تبنتا المُعارضة عن طريق الدعوة، ومن بين المُنتمين للحركة النورية بديع الزمان سعيد النورسي[4]، هذا الأخير الذي كتب العديد من الرسائل

---

[1] – أنظر الملحق: رقم 15 ص 110 من هذه الدراسة.

[2] – الصباغ عبد اللطيف: المرجع السابق، ص 132.

[3] – حران تاج السر أحمد: المرجع السابق، ص 45.

[4] – ياغي إسماعيل أحمد، شاكر محمود: المرجع السابق، ص ص 117،118.

الإسلامية منها "رسائل النور" وذلك من أجل التوعية، فحاول مصطفى كمال استمالته لكنه لم يستطع، ذلك ما جعله يقوم بنفيه، إلا أن النورسي استمر في نشاطه فأُخذ من أجل الامتثال أمام المحكمة، حيث اتُهم على أنه دجال فأُعيد نفيه للمرة الثانية[1].

ومنه فإن كل تلك الإجراءات والممارسات العلمانية التي قام بها مصطفى كمال أتاتورك كان للإعلام اليهودي الدور الكبير والبارز للترويج لأفكارها[2]، ذلك ما اعتبرته المحافل الماسونية ذات التوجهات العلمانية في تركيا انتصاراً لها، بحيث تحققت أهدافها المُتمثلة في قطع صلة تركيا بماضيها ومحيطها الإسلامي[3]، وهكذا وبأقل من خمس سنوات استطاع مصطفى كمال أتاتورك أن يُحقق كل ما صبى إليه من أجل بناء تركيا الحديثة[4].

عندما كان مصطفى كمال على فراش الموت قام باستدعاء السفير البريطاني "بيرسي لورين" لقصر الرئاسة، وعرض عليه منصب رئاسة الجمهورية من بعده، لأن سُلطاته هو كرئيس للجمهورية التركية تُخول له أن يختار من سيحكُم من بعد وفاته، لكن السفير البريطاني اعتذر عن عدم قبوله لذلك المنصب[5].

وتوفي مصطفى كمال أتاتورك في 10 من شهر نوفمبر من عام 1938م، بإستانبول جراء مرضٍ صاحبه لعدة سنوات[6]، وكما تم التعرض سابقاً فإن رئيس الوزراء عصمت إينونو الصديق المُقرب له، هو الذي تولى رئاسة الجمهورية خلفاً له، أي أنه ترك المكان لشخص يحمل نفس الأفكار والمبادئ العلمانية[7].

---

[1] – الصلابي علي محمد: المرجع السابق، ص 430.

[2] – الحسن عيسى: **الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الانهيار**، المرجع السابق، ص 354.

[3] – البروادي محمد زكي: المرجع السابق، ص 449.

[4] – أبو زيدون وديع: المرجع السابق، ص 349.

[5] – جمال عبد الهادي،لبن علي: المرجع السابق، ص 62.

[6] – بروكلمان كارل: المصدر السابق، ص 710.

[7] – أنظر الملحق: رقم 16 ص 111 من هذه الدراسة.

الخاتمة

خاتمة

تكمن أهمية النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث، كونها نسبية وقابلة للمراجعة والإضافات، وعلى ضوء المُعطيات الجديدة التي يُمكن للباحث التحصُل عليها وفي هذا السياق، ومن خلال ما تم عرضه ومناقشته من مادة علمية ضمن مُختلف فصول الدراسة يُمكن استخلاص النقاط الآتية:

لم تكن فترة حُكم السلطان عبد الحميد الثاني أحسن حالاً من فترات السلاطين العثمانيين الذين سبقوه، حيث كان الضُعف مُتأصلاً ومُتجذراً في مختلف أجزاء الدولة العثمانية منذ قرون.

ويُرجع المؤرخون بداية ضعف السلطنة إلى حكم السلطان سليمان القانوني، وذلك بسبب الامتيازات الدينية التي منحها للدول الأوربية، والتي تطورت فيما بعد لتشمل مجالات أخرى كالاقتصاد وغيرها، هذا ما جعل الدول الغربية تستغل الوضع، حيث جعلت من الامتيازات وسيلة للضغط على السلاطين العثمانيين من أجل تحقيق مآربها وأهدافها، خاصة عندما بدأت حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية تستمد مناهجها من النُظم الغربية.

وتعود بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية إلى عهد السلطان سليم الثالث، لكن أشهر تلك الإصلاحات، جاءت مع عهد السلطان عبد المجيد الأول الذي أصدر خطي شريف كلخانة والهمايوني في سنوات 1839م–1856م على التوالي، ومنه فإن تلك الإصلاحات جاءت نتيجة للضُعف العسكري الذي اتسمت به السلطنة، خاصة بعد هزيمتها أمام روسيا في حروب البلقان، وبالعموم فإن الإصلاحات أعطت عدداً كبيراً من الامتيازات والحقوق للدول الأوربية وفي المقابل، لاقت رفضاً قاطعاً من قبل مُسلمي الخلافة العثمانية.

هذا بالإضافة إلى الدستور الذي جاء به السلطان عبد الحميد الثاني، أو بما يسمى "المشروطية الأولى"، لكن هذا الأخير لم يدم طويلاً لأن السلطان استخدم صلاحياته لحل المجلس الذي تشكل عقِب إعلان عبد الحميد الثاني الدستور في عام 1876م، ومنه فإن تلك

الإصلاحات لم تكن بهدف إحداث تغيير جذري في الدولة العثمانية، بل على العكس تماماً فقد كانت من أجل إرضاء الدول الأوربية المسيحية.

لقد واجهت السلطان عبد الحميد الثاني عدة مصاعب ومشاكل، بدءاً بالتمردات التي حدثت في منطقة البلقان، حيث ثارت عديد من الدول الأوربية كالصرب، الجبل الأسود والبوسنة والهرسك إضافة إلى بلغاريا، وكل بؤر التوتر تلك كانت بدعم وتحريض من الدول الأوربية التي كانت تهدف في كل مرة إلى تمزيق أجزاء الدولة العثمانية، ومن المشاكل أيضاً التي شكلت إزعاجاً كبيراً للسلطنة الحرب الروسية العثمانية التي هُزمت فيها هته الأخيرة، وجراء تلك الهزيمة تم عقد مُعاهدة "سان إستفانو" في عام 1878م، وبسبب البنود التي احتوتها تلك المُعاهدة جاء "مؤتمر برلين"، الذي كان بمثابة الضربة التي قصمت ظهر الدولة العثمانية، من خلال التقليص من جغرافيتها في الجزء الأوربي منها.

ومن أجل مواجهة النفوذ الغربي الأوربي المُتزايد، فكر السلطان عبد الحميد الثاني في إنشاء الجامعة الإسلامية التي هدفت إلى توحيد المسلمين في كافة أنحاء الخلافة الإسلامية، إلا أن ذلك المشروع لم ينجح، بسبب تدخل الدول الأوربية حيث قاموا بتشويه صورة عبد الحميد الثاني في نظر أنصاره من المسلمين، وفي المقابل حاولوا تغذية الروح القومية بأفكار مُستوحاة من القومية الأوربية.

وأكبر مشكلة واجهت السلطان عبد الحميد الثاني في تلك الفترة "المسألة اليهودية"، حيث استغل اليهود فرصة غرق الدولة العثمانية في مُشكل الديون، فعرض اليهودي "تيودور هرتزل" مبلغاً من المال على عبد الحميد الثاني مقابل أن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود، لكن قُوبل ذلك العرض بالرفض القاطع.

كان مصطفى كمال أتاتورك منذ صغره حاقداً على الدين الإسلامي، بحُكم أنه يهودي من يهود الدونمة، حيث رفض التعلُم في المدرسة الدينية، لأنه كان يُفضل المدرسة العسكرية فكان

له ما أراد، بحيث حقق نجاحاً وتفوقاً كبيرين خلال مشواره الدراسي، وبعد تخرجه بدأ بتقلد مُختلف المراتب العسكرية.

أثناء دراسة مصطفى كمال أتاتورك في كلية أركان الحرب باستانبول، أنشأ مع مجموعة من زملائه "جمعية الحرية والوطن"، التي هدفت إلى مُناهضة نظام الحكم العثماني، حيث كانت تلك الجمعية على صلة وطيدة بالمحافل الماسونية، لأن هذه الأخيرة قدمت لها الدعم المادي، إلا أن تلك الجمعية لم تدم طويلاً بسبب تفطُن جهاز مخابرات عبد الحميد الثاني لها، وفيما بعد احتوتها جمعية الإتحاد والترقي التي انضم إليها مصطفى كمال أتاتورك، وبدءوا بمباشرة مُخططاتهم من أجل القيام بالانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني، وذلك بدعم من اليهود الذين كانوا يبحثون عن الثغرات لاستغلالها، بحيث تم عزل السلطان عبد الحميد الثاني وإعلان الدستور للمرة الثانية في عام 1908م.

وفيما يخُص النشاطات العسكرية لمصطفى كمال أتاتورك، فقد تم إرساله من قبل السُلطات العثمانية إلى الجبهة الليبية في عام 1911م لدحر الإيطاليين، وعلى تلك الجبهة يذكُر المؤرخون بأن كمال أتاتورك هو الذي ساعد إيطاليا على ذلك الغزو، كما شارك في العام الموالي في الحرب البلقانية الثانية، حيث قاد معركة شبه جزيرة غاليبولي، ضف إلى ذلك مشاركته في العمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى، فظهر فيها على أنه البطل القومي والمنقذ للبلاد من الإحتلال الأجنبي.

كان وضع الدولة العثمانية يسير من السيئ نحو الأسوأ، وذلك من خلال توقيعها لهدنة "مدروس" في عام 1918م، فبموجبها تم إحتلال اليونان لأزمير، وهنا أُوكلت مهمة التصدي لها إلى مصطفى كمال أتاتورك، الذي انتصر فيها انتصاراً وهمياً في معركة سقاريا، التي كان للإنجليز الدور الكبير في تضليل الرأي العام وتعتيم الحقيقة.

وجد مصطفى كمال أتاتورك الفرصة سانحة لإلغاء الخلافة، بعد عقد معاهدة لوزان في عام 1923م، ومنه تم إعلانه للجمهورية وترأُسه للبلاد، ومن ثُم بدأ خطواته الأولى نحو علْمنة

تركيا، وذلك من خلال المُمارسات والمراسيم الجائرة التي أصدرها، بحيث انحسرت الدولة العثمانية التي دامت أكثر من ستة قرون في تركيا الحالية ذات التوجه الغربي العلماني الكمالي إلى حد اليوم، باستثناء بعض التغيرات في السنوات الأخيرة التي جاءت بها حكومة طيب أردوغان ذات التوجهات الإسلامية التي تُحاول إرجاع تركيا إلى سابق عهدها المجيد.

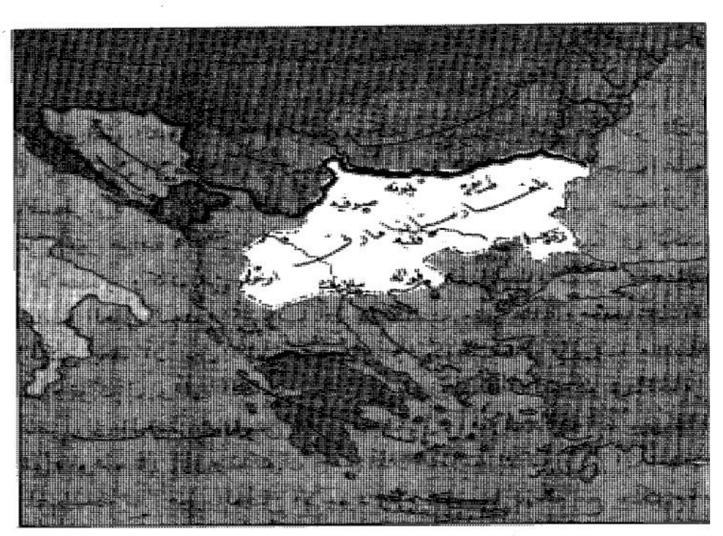
الملاحق

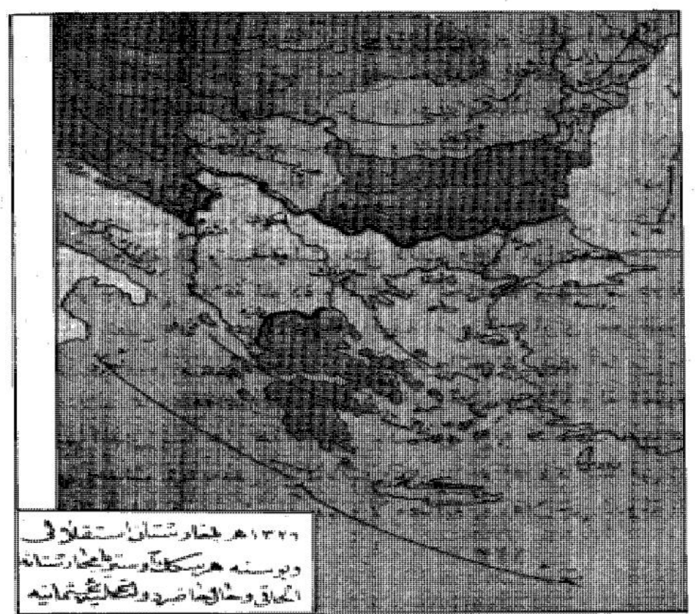
الملحق رقم: 01 يوضح صورة السلطان عبد الحميد الثاني.



أوغلي عائشة عثمان: **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، تر سعداوي صالح، دار البشير، الأردن، 1991، ص 444.

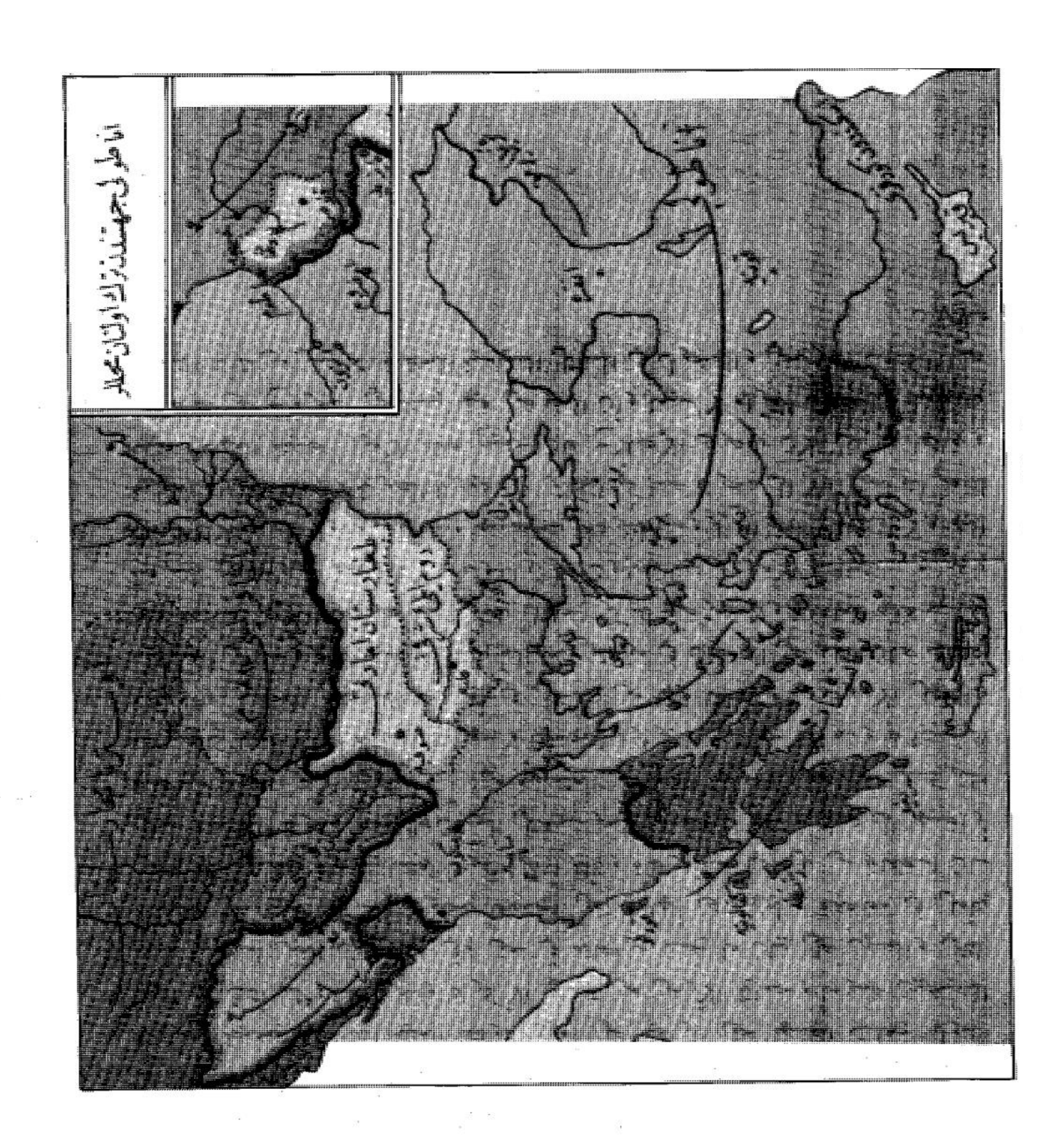
الملحق رقم: 02 يوضح خريطتان الأولى تمل حدود الدولة العثمانية بعد معاهدة سان إستفانو والثانية استقلال بلغاريا.





المحامي محمد فريد بك: **<u>تاريخ الدولة العلية العثمانية</u>**، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت،1981، ص 624.

الملحق رقم: 03 يوضح خريطة الدولة العثمانية بموجب معاهدة برلين.



المحامي محمد فريد بك: المصدر السابق، ص 700.

الملحق رقم: 04 يوضح صورة زبيدة والدة مصطفى كمال أتاتورك.


« زبيدة » والدة مصطفى كمال

أرمسترونج هـ،س: **الذئب الأغبر مصطفى كمال**، دار الهلال، القاهرة، [د،ت]، ص 38.

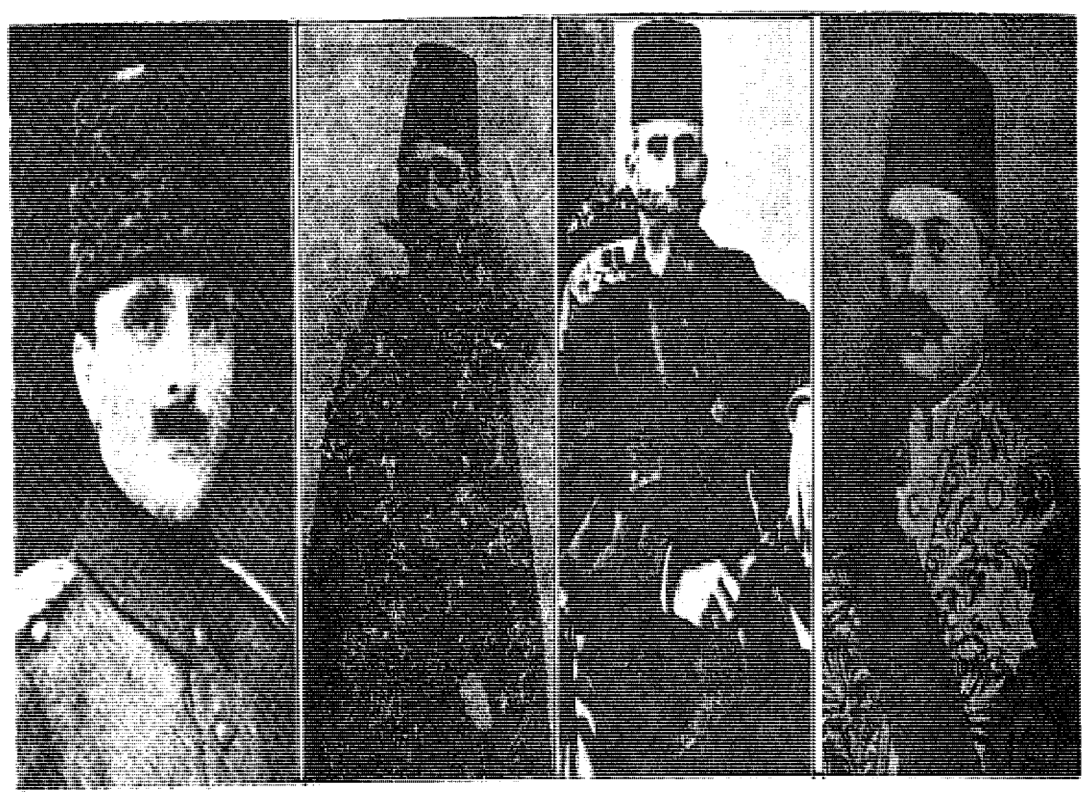
الملحق رقم: 05 يوضح صورة مصطفى كمال أتاتورك.



http://www.gallica.bnf.fr.

تمت الزيارة يوم:11-03-2015، على الساعة: 22:00.

الملحق رقم: 06 يوضح صور لأبرز قادة جمعية الإتحاد والترقي.



طلعت باشا : «حكيم» الاتحاديين وأبرز قادتهم

محمود شوكت باشا : قائد الانقلاب الاتحادي ضد عبدالحميد الثاني

نيازي بك : أحد الثلاثة الذين حكموا استانبول بعد عبدالحميد

أنور باشا : اكتشف استغلال الصهيونية لمؤامرة الاتحاديين بعد فوات الأوان!

بني المرجة موفق: **<u>صحوة الرجل المريض</u>**، دار الكويت للصحافة، الكويت، 1984، ص 217.

الملحق رقم: 07 يوضح نص البرقية الداعية إلى عقد مؤتمر لخلع السلطان عبد الحميد الثاني وهي موجهة إلى الشخصيات اليهودية.

تعريب الملحق رقم (٤)

الرجا إبلاغ البكوات حسين جاهد وجاويد ورحمي وقره صو افندي الذين علمنا وجودهم لديكم والنواب الآخرين، بضرورة القدوم إلى خادم كوي في أول قطار.

٥ نيسان ١٣٢٥

القائمقام	القائمقام	اميرالاي اركان حرب
جمال	صلاح الدين	حسن عزت

حلاق حسان: **<u>موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909</u>**، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 352.

الملحق رقم: 08 يوضح صورتان لمظاهرات قام بها اليهود مع غيرهم من القوميات الأخرى في عام 1908م ضد السلطان عبد الحميد الثاني.





حلاق حسان: **دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش 1908-1909**، الدار الجامعية، بيروت، [د،ت]، ص 112.

الملحق رقم: 09 يوضح شعار جمعية الإتحاد والترقي مُعنون بعبارة بادشاهم جوق يشا أي بمعنى عاش مولانا السلطان.



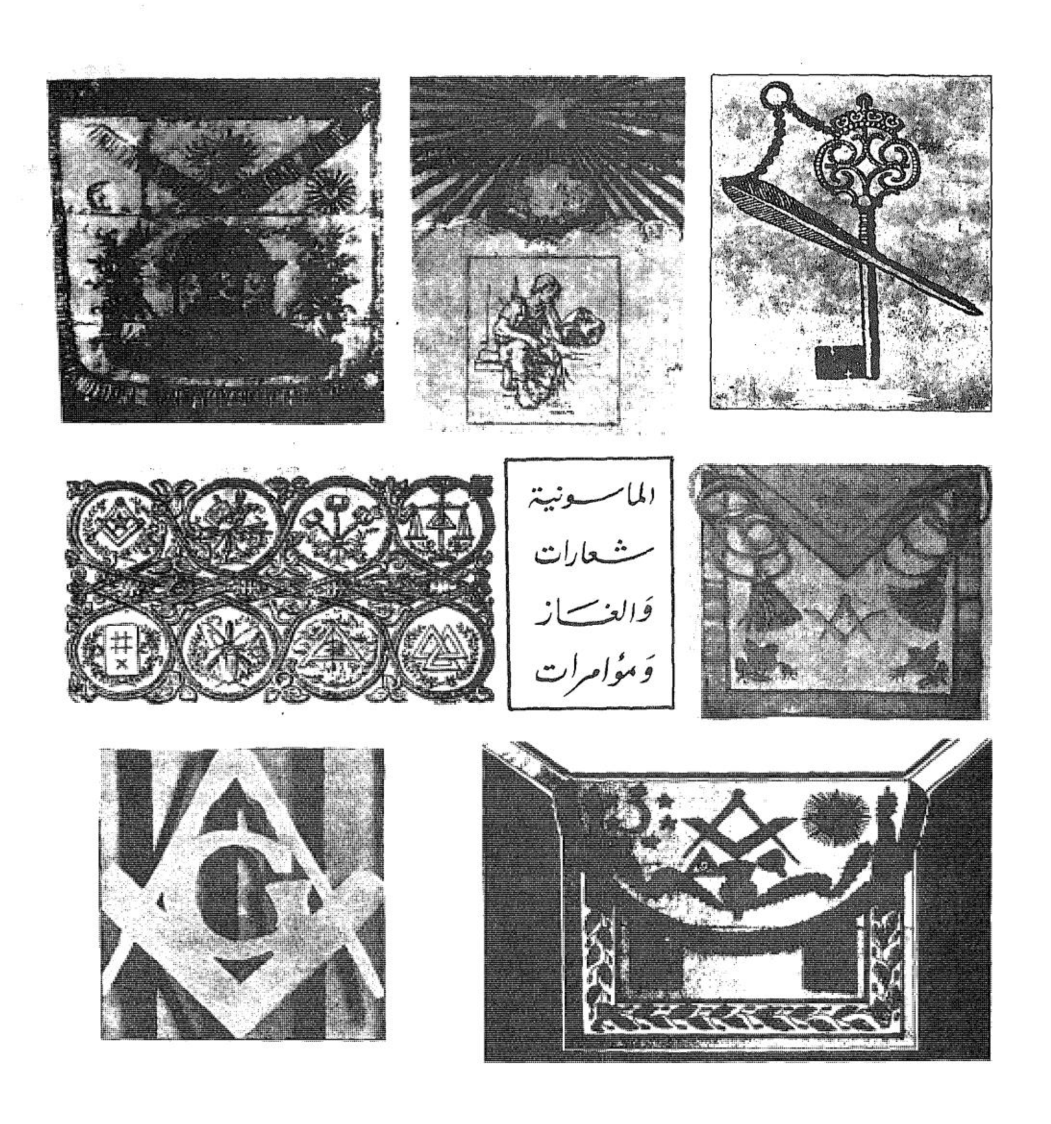
قطعة نقود تركية صدرت في أوائل عهد الاتحاديين وتحمل شعارات الماسونية :
حرية – مساواة – عدالة .





حلاق حسان: **<u>دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش 1908– 1909</u>**، المرجع السابق، ص 120.

الملحق رقم: 10 يوضح شعارات الماسونية.



بني المرجة موفق: المرجع السابق، ص 229.

الملحق رقم: 11 يوضح خريطة تركيا بعد الإحتلال الأجنبي لأراضيها.



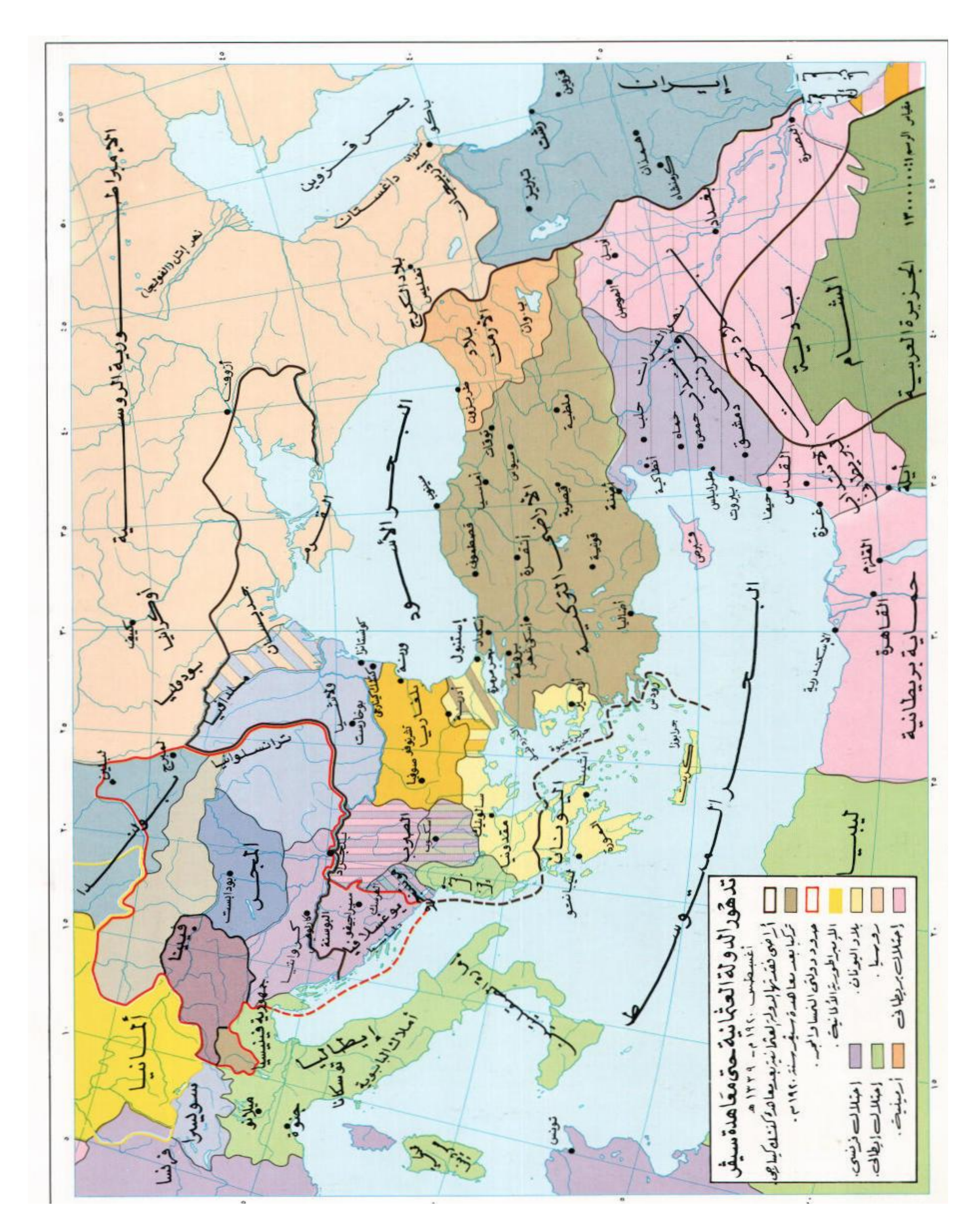
مؤنس حسين: <u>**أطلس تاريخ الإسلام**</u>، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987، ص 355.

الملحق رقم: 12 يوضح خريطة للمعارك التي قادها مصطفى كمال أتاتورك ضد الإحتلال الأجنبي.



مؤنس حسين: المرجع السابق، ص 353.

الملحق رقم: 13 يوضح خريطة لتدهور الدولة العثمانية حتى معاهدة سيفر.



مؤنس حسين: المرجع السابق، ص 352.

الملحق رقم: 14 يوضح إعطاء مصطفى كمال أتاتورك دروس بنفسه بخصوص طريقة كتابة اللغة التركية باللاتينية.



السليمي هيلة: **دور اليهود في إسقاط الدولة العثمانية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث، إشراف يوسف بن علي، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، مكة، جامعة أم القرى، 2001، ص 435.

الملحق رقم: 15 صورة توضح مصطفى كمال أتاتورك يتوسط مجموعة من العلماء المسلمين بتركيا قبل استلامه الحكم.



السليمي هيلة: المرجع السابق، ص 443.

الملحق رقم: 16 يوضح صور سلاطين العهد الأخير من الخلافة العثمانية وبداية عصر الجمهورية.



السلطان محمد رشاد خان الخامس
بداية إنهيار الخلافة العثمانية

السلطان عبدالحميد الثاني
آخر الخلفاء الأقوياء

السلطان عبدالمجيد الثاني
كان عهده نهاية لعصر الخلافة العثمانية

السلطان وحيد الدين
آخر سلاطين آل عثمان

مصطفى كمال
صنيعة أرمسترونغ .. وهادم الخلافة

عصمت إينونو
خليفة مصطفى كمال

بني المرجة موفق: المرجع السابق، ص 390.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع.

أولاً: المصادر.

1) أوغلي أكمل الدين إحسان: **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999.

2) أبو غنيمة زياد: **جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك**، دار الفرقان، عمان، 1983.

3) أتاتورك مصطفى كمال: **الرجل الصنم مصطفى كمال أتاتورك**، تر:عبد الله عبد الرحمان، دار الأهلية، عمان، 2013.

4) أحمد آق كوندز ،سعيد أوزتورك: **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، مصر، 1994.

5) أرمسترونج ه،س: **الذئب الأغبر مصطفى كمال أتاتورك**، دار الهلال، القاهرة، [د،ت].

6) آصاف حضرة عزتلو يوسف بك: **تاريخ سلاطين بني عثمان من نشأتهم حتى الآن**، تقديم: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

7) أوزتونا يلماز: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل، إستانبول، تركيا، 1990.

8) أوغلي عائشة عثمان: **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، تر: صالح سعداوي صالح، دار البشير، الأردن، 1991.

9) بروكلمان كارل: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1948.

10) توفيق محمد محمد: **كمال أتاتورك**، دار الهلال، مصر، 1936.

11) حليم إبراهيم بك: **تاريخ الدولة العثمانية العلية التحفة الحليمية**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988.

12) خانكي بك عزيز: **ترك وأتاتورك**، المطبعة العصرية، مصر، [د،ت].

13) دحلان أحمد بن زيني: **الدولة العثمانية**، مكتبة إيشيق، إستانبول، 1980.

14) السلطان عبد الحميد: **مذكراتي السياسية 1908.1891**، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989.

15) طوران مصطفى: **أسرار الانقلاب العثماني**، تر: كمال خوجة، ط4، دار السلام، بيروت، 1985.

16) كامل مصطفى: **المسألة الشرقية**، مطبعة الآداب، مصر، 1898.

17) المحامي محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت،1981.

18) ملزباتريك ماري: **سلاطين بني عثمان**، مؤسسة عز الدين، بيروت، 1986.

ثانياً: المراجع.

1) أبو زيدون وديع: **تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط**، ط2، دار الأهلية، بيروت، 2011.

2) أبو سنة زينب: **تركيا الإسلامية الحاضر ظل الماضي**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2006.

3) أبو علية عبد الفتاح حسن: **الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير**، دار المريخ، السعودية، 2008.

4) البروادي محمد زكي: **الكورد والدولة العثمانية**، دار الزمان، سوريا، 2009.

5) بني المرجة موفق: **صحوة الرجل المريض**، دار الكويت للصحافة، الكويت، 1984.

6) بيومي زكريا سليمان: **قراءة إسلامية في تاريخ الدولة العثمانية**، دار العلم والإيمان، [د،م]، 2009.

7) تركي ضاهر: **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر**، ط2، دار الحسام، بيروت، 1992.

8) الجليدي مصدق: **الإسلام والحداثة السياسية**، المؤسسة الجامعية للدراسات، [د،م]، 2010.

9) جمال عبد الهادي محمد مسعود وآخرون: **أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية**، دار الوفاء، المنصورة، 1995.

10) جمال عبد الهادي،لبن علي: **المجتمع الإسلامي المعاصر**، دار الوفاء، [د،م]، 1995.

11) الجمعة عبد الله صالح: **عظماء بلا مدارس**، ط6، مكتبة العبيكان، 2010.

12) الجمل شوقي عطاء الله،عبد الله عبد الرزاق: **تاريخ إفريقيا الحديث**، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002.

13) ـــــــــــ،ـــــــــــ: **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري، القاهرة، 2000.

14) الجندي أنور: **العالم الإسلامي**، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983.

15) جواد الغزاوي قيس: **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط**، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003.

16) حبيب كمال السيد: **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

17) حران تاج السر أحمد: **حاضر العالم الإسلامي**، دار اشبيليا، الرياض، 2001.

18) الحسن عيسى: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار الأهلية، الأردن، 2009.

19) ـــــــــــ: **أعظم شخصيات التاريخ**، دار الأهلية، الأردن، 2010.

20) حلاق حسان: **تاريخ الشعوب الإسلامية الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.

21) ـــــــــــ: **دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش 1908- 1909**، الدار الجامعية، بيروت، [د،ت].

22) ـــــــــــ: **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1909.1897**، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.

23) حمزة المنصور ميمونة : **تاريخ الدولة العثمانية** ، دار الحامد، الأردن، 2007.

24) الخراشي سليمان بن صالح: **كيف سقطت الدولة العثمانية**، دار القاسم، الرياض، 1999.

25) درويش هدى: **الإسلاميون وتركيا العلمانية**، دار الآفاق العربية، مصر، 1998.

26) الدوسري عبد الرحمن: **اليهود والماسونية**، دار السنة، [د،م]، 1994.

27) دوفجريه موريس: **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، تر: جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 1992.

28) دياب محمود: **الصهيونية العالمية**، مطبوعات الشعب، [د،م]، [د،ت].

29) زغروت فتحي: **النوازل الكبرى في التاريخ الإسلامي**، الأندلس الجديدة، مصر، 2009.

30) زهدي عبد المجيد سمور: **تاريخ العرب المعاصر**، الشركة العربية المتحدة، [د،م]، 2009.

31) زين العابدين شمس الدين نجم: **تاريخ الدولة العثمانية**، دار المسيرة، الأردن، 2010.

32) الزين مصطفى: **ذئب الأناضول**، ط2، دار الريس، لندن، 1991.

33) سعد الله أبو قاسم: **شعوب وقوميات**، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008.

34) سنو عبد الرؤوف: **النزاعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية 1877-1881**، دار بيسان، بيروت، 1998.

35) سوادي هاشم هشام: **تاريخ العرب الحديث من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر، عمان، 2010.

36) السيد محمود: **تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.

37) الشاذلي محمود ثابت: **المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1699- 1923**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1989.

38) شاكر محمود: **التاريخ الإسلامي العهد العثماني**، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000.

39) ـــــــــــــ: **التاريخ المعاصر بلاد المغرب**، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.

40) شلبي عبد الودود: **جنرالات تركيا لماذا يكرهون الإسلام؟**، دار المختار الإسلامي، القاهرة، [د،ت].

41) الشناوي عبد العزيز: **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980.

42) شهاب محمد: **رواد علم الاجتماع**، [د،د،ن]، [د،م]، [د،ت].

43) صادر إبراهيم: **التحفة السنية في تاريخ القسطنطينية**، ط2، دار صادر، بيروت، 1995.

44) الصباغ عبد اللطيف: **تاريخ الدولة العثمانية**، [د،د،ن]، [د،م]، 2013.

45) الصلابي علي محمد: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، [د،م]،2001.

46) الطحان مصطفى محمد: **تركيا التي عرفت من السلطان...إلى نجم الدين أربكان**، دار الصحوة، القاهرة، 2010.

47) العزام عبد الله: **المنارة المفقودة**، جمع وترتيب: أبو تميم الجندي، مركز شهيد عزام الإعلامي، باكستان، 1989.

48) العطار عدنان: **الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط**، دار الأصالة، الجزائر، 2010.

49) العفاني سيد بن حسين: **زهر البساتين من مواقف العلماء والربانيين**، دار العفاني، القاهرة، [د،ت].

50) عمارة محمد: **الجامعة الإسلامية والفكرة القومية**، دار الشروق، القاهرة، 1994.

51) ـــــــــــــ: **الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1998.

52) عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

53) العمري عبد العزيز: **الفتوح الإسلامية عبر العصور**، ط3، دار اشبيليا، 2000.

54) عودة محمد عبد الله،الخطيب إبراهيم ياسين: **تاريخ العرب الحديث**، دار الأهلية، عمان، 1989.

55) عويس عبد الحليم: **أوراق ذابلة من حضارتنا دراسة لسقوط 30 دولة إسلامية**، ط2، مؤسسة الحكيم لعرابة، الجزائر، 2009.

56) غربي الغالي: **دراسة حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288هـ-1916م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

57) فلاحة محمد خير: **الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد**، [د،د،ن]، [د،م]، 2005.

58) قطب محمد علي: **يهود الدونمة** ، دار الأنصار، [د،م]، 1978.

59) مانتران روبير: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: السباعي بشير، دار الفكر، القاهرة، 1993.

60) نوار عبد العزيز سليمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1980.

61) محمد عبد المنعم: **البوسنة والهرسك الحرب الصليبية الجديدة ضد المسلمين**، المكتبة المكية، [د،م]، 1992.

62) محمد علي الأحمد: **سقوط الخلافة**، دار الإسراء، عمان، 2007.

63) المصري جميل: **حاضر العالم الإسلامي وقضياه المعاصرة**، كلية الدعوة وأصول الدين، السعودية، [د،ت].

64) مصطفى أحمد عبد الرحيم: **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1993.

65) المغازي أماني: **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية**، دار القاهرة، القاهرة، 2007.

66) مكارثي جستن: **الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين 1822-1922م**، تر: الغزي فريد، جمعية أتراك السعودية، [د،م]، [د،ت].

67) مؤنس حسين: **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، ط2، مطبعة حجازي، القاهرة، 1938.

68) الهاشمي عبد المنعم: **الخلافة العثمانية** ، دار ابن حزم، بيروت، 2004.

69) هلال رضا: **<u>السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي</u>**، دار الشروق، القاهرة، 1999 .

70) الهلالي محمد مصطفى: **<u>السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود</u>**، دار الفكر، دمشق، 2004.

71) ياغي إسماعيل أحمد: **<u>الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث</u>**، ط2، مكتبة العبيكان، [د،م]، 1998.

72) ياغي إسماعيل أحمد، شاكر محمود: **<u>تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر</u>**، دار المريخ، الرياض، [د،ت].

73) وجيه كوثراني: **<u>السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في الشام</u>**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

74) الوذيناني خلف بن دبلان بن خضر: **<u>الفتح العثماني لجزيرة رودس 1523م</u>**، مكة، جامعة أم القرى، 1997.

ثالثاً: المجلات والمقالات.

1) تاشينار عمر: "أثر التقاليد العلمانية على تطور النظام السياسي التركي"، مجلة شرق نامه، ع7، أكتوبر (2010).

2) سنو عبد الرؤوف: "السلطان عبد الحميد الثاني والعرب"، مجلة حوار العرب، ع4، بيروت، (2005).

3) ــــــــــــ: "العلاقات الروسية العثمانية 1687م– 1878م مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية"، ع4، بيروت، [د،ت].

4) عبد الباقي سرور نعيم: "توقع الانفجار على قادة الإلحاد في تركيا"، مجلة الفتح، ع2، القاهرة، السنة الأولى، (1926).

5) مكي لقاء: "تركيا صراع الهوية"، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، أكتوبر، (2006).

6) نصيرات فدوى: "السلطان عبد الحميد الثاني ودوره في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين 1876- 1909"، الأردن، [د،ت].

رابعاً: الرسائل والأطروحات الجامعية.

1) الأشرم طارق حسن سالم: **الخلافة الإسلامية معوقاتها وسبل إعادتها**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص العقيدة والمذاهب المعاصرة، إشراف خالد حمدان، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، غزة، الجامعة الإسلامية، 2009.

2) البلعاوي فتحي بشير: **الصنم بحث علمي**، بحث علمي مقدم لاستكمال مسار تاريخ الدولة العثمانية، غزة، الجامعة الإسلامية، 2008.

3) السليمي هيلة: **دور اليهود في إسقاط الدولة العثمانية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث، إشراف يوسف بن علي، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، مكة، جامعة أم القرى، 2001.

خامساً: الموسوعات والمعاجم.

1) أبي فاضل وهيب: **موسوعة عالم التاريخ و الحضارة**، ط2، دار نوبليس، [د،م]، 2005.

2) الجندي أنور: **العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي**، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983.

3) الزيدي مفيد: **موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني**، دار أسامة، الأردن، 2009.

4) شربل موريس أسعد،حنا كمال: **موسوعة بلدان العالم بالأرقام**، دار الفكر العربي، لبنان، 1999.

5) عتريس محمد: **معجم بدان العالم** ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2002.

6) العفيفي عبد الحكيم: **موسوعة 1000 مدينة إسلامية**، أوراق شرقية، بيروت، 2000.

7) الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، دار الهدى، بيروت، [د،ت].

8) محمد موسى محمد: **الموسوعة الجغرافية**، دار دجلة، الأردن، 2008.

9) مصطفى أحمد أحمد،حسام الدين إبراهيم عثمان: **الموسوعة الجغرافية**، دار العلوم، القاهرة، 2004.

10) نبهان يحيى محمد: **معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا، عمان، 2006.

سادساً: الأطالس.

1) الكاتب سيف الدين: **أطلس التاريخ الحديث**، ط2، دار الشرق العربي، بيروت، 2008.

2) كندر هيرمن،هيلغيمن فيرنر: **أطلس تاريخ العالم من البداية حتى الزمن الحاضر**، تر: الحلو إلياس عبدو، المكتبة الشرقية، بيروت، 2003.

3) مؤنس حسين: **أطلس تاريخ الإسلام**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987.

سابعاً: الموقع الإلكتروني.

1) ***http://www.gallica.bnf.fr***.

تمت الزيارة يوم:11-03-2015، **على الساعة** 40: 22.

ثامناً: المراجع الأجنبية.

1) *Abdul Rauf,Pam*: ***Islamism And The North West Frontier Province Of British India 1897-1919*** *, Perceptions Winter 2007.*

2) Aillasoy yuhsel: ***Mostafa kemal Ataturk****,Woodside house united states of American, 1Ed, 2002*.

3) Christopher Psilo: ***The Young Turk Revolution And The Macedonian Question 1908-1912****, Submitted In Accordance With The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy, The University Of Leeds, Department Of Russian And Slavonic Studies, 2000.*

4) Ishtiaq Hussain: ***The Tanzimat Secular Reforms In The Ottoman Empire****, Faith Matters, 2011.*

5) Rechared F.Pete: ***histiore des turces de l'expire et la democrate****, traduit de l'allement par lucien picon payot, paris, 1966.*

6) Robert Mon tram, ***Histoire de la turique, qui sais je ? le point de croiss anees actulle****, paris, 1961.*

فهرس

الموضوعات